الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

قالوا عن التقرير الثاني

(أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية)

١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨م

الموضوع	رقم الصفحة
التغطية الإعلامية في الصحف والمواقع الإخبارية	***4***
"حقوق الإنسان» تنتقد أداء جهات حكومية وتطالب بإصلاح وصلاحيات	***5***
تقرير ساخن وشفاف لحقوق الإنسان يحدد الإيجابيات ويرصد التجاوزات	***7***
"حقوق الإنسان» تنتقد "الشورى» و"العدل» و"الأمر بالمعروف» و"السجون»	***22***
توصية بمنح "الشورى" حق مراقبة الميزانية ومساءلة الوزراء	***25***
السعودية: تقرير حقوقي يدعو إلى تعزيز الحريات وإيجاد مجالات جديدة لعمل المرأة وتحديث أنظمة الهيئات الرقابية	***27***
تقرير "جمعية حقوق الانسان" يوجه انتقادات لاذعة للأجهزة الحكومية	***29***
تقرير حقوقي ينتقد بشدة الأجهزة الحكومية فى السعودية	***31***
السعودية: تقرير حقوقي ينتقد بشدة الأجهزة الحكومية	***32***
حقوق الإنسان فى السعودية مازالت في طي النسيان	***33***
تقرير حقوقي سعودي ينتقد الداخلية والقضاء وهيئة الأمر بالمعروف	***35***
تقرير حقوقي سعودي ينتقد الأجهزة الحكومية ويدعو لتعزيز الحريات	***38***
سنتعامل بجدية مع تقرير حقوق الإنسان	***40***
ترحيب شعبي بتقرير "حقوق الإنسان» وتأكيد على مبدأ المحاسبة	***41***
وماذا بعد تقرير حقوق الإنسان	***43***
جهات حكومية تبرر و "تفند» انتقادات "حقوق الإنسان»	***44***
جهات حكومية تبرر وتفند الانتقادات اللاذعة لحقوق الإنسان	***45***
حقوق الإنسان تنتقد انتهاكات المحاكمات العادلة وتطالب بإعادة النظر في نظام المطبوعات	***46***
آل الشيخ يعتذر عن التعليق على تقرير "حقوق الإنسان"	***48***
الأمير نايف: تعيين أعضاء مجلس الشورى أفضل من انتخابهم	***49***
"الداخلية" و"العدل" و"الهيئة" تدرس انتقادات جمعية حقوق الإنسان	***50***
تقرير ينتقد وزارة الداخلية ومجلس الشورى وهيئة المعروف في السعودية	***51***
في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالسعودية (المرأة والطفل والشورى والهيئة والمؤسسات الاجتماعية الأكثر أثرا)	***52***
الوطنية لحقوق الإنسان» بالسعودية تنتقد اجهزة حكومية بينها "الهيئة»	***54***
مركز الحوار الوطني: تقرير حقوق الانسان غالط الحقائق	***55***
رئيس جمعية حقوق الإنسان: التقرير شفاف وهو رصد للواقع ولم يحمل انتقادات	***56***
أبرز توصيات التقرير الأخير لحقوق الإنسان	***57***
مركز الحوار الوطني:التعليم والعمل والصحة تدخل في صميم اهتمامات المجتمع ونحن بعيدون عن "الغوغائية»	***58***
مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة ل "عكاظ" تقرير حقوق الإنسان ملئ بالافتراءات	***60***
ما نشر في الصحف من أراء ومقالات	***63***
لماذا ننشر تقرير جمعية حقوق الإنسان كاملا؟ (جمال خاشقجي)	***64***
تقرير حقوقي ناقص يا جمعية حقوق الإنسان !	***65***
تقرير حقوق الإنسان (عبده خال)	***67***
هل نتفق مع التقرير أم نختلف؟ (صالح الشيحي)	***68***
حتى وإن هرب السجين! (صالح الشيحي)	***69***
سجون المباحث! (تركي الدخيل)	***70***
اعرف حقوقك (ياسر العمرو)	***71***
وقالت جمعية حقوق الإنسان (عبد الله أبو سمح)	***72***
تقرير حقوق الإنسان (جاسر عبد العزيز الجاسر)	***73***

الموضوع	رقم الصفحة
التقرير السنوي لحقوق الإنسان (محمد صلاح الدين)	74
لا نقبل دروسا ولا مواعظ (محمد صلاح الدين)	75
تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خطوة نحو المهنية(عبد الرحمن اللاحم)	76
أحيانا جمعية حقوق الإنسان شكرا(عبد العزيز السويد)	77
أشكل المشاكل: عندما يصبح مجلس الشورى انتخابا (حسن عسيري)	78
تقرير حقوق الإنسان - بين الحقوق والواجبات (حسن الحازمي)	79
الحياة الكريمة (صالح الفهد)	80
الحقوق صايرة مزعجة (عبد الله الطويرقي)	81
تقرير جمعية حقوق الإنسان: النقلة النوعية (خالد الغنامي)	82
الإعلام بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن ! (محمد الهرفي)	84
تقرير حقوق الإنسان .. قفزة نوعية (مهنا الحبيل)	85
جمعية حقوق الإنسان والتقرير الجريء (محمد آل الشيخ)	87
تقرير حقوق الإنسان: الغاية الكبرى (سالم سحاب)	88
كتاب الصحف.. وحقوق الإنسان (رقية الهويريني)	89
في مواجهة المشاكل الداخلية (حمد الباهلي)	90
الغوغائيون الجدد ! (عضوان الأحمري)	91
تقرير حقوق الإنسان.. جرأة موضوعية (عبدالرحمن الحبيب)	92
التقرير الثاني (فايز الشهري)	94
تقرير الجمعية وبرنامج الإصلاح (عبد الله العبد الباقي)	95
خطوة إيجابية لصالح الإنسان(عبدالله خياط)	96
تقرير سعودي الصنع (هالة الدوسري)	97
حقوق الإنسان السعودية نكتة (حمد الماجد)	99
المرسوم الملكي والتجديد الأمني والقضائي (صالح اللحيدان)	100
ماهكذا يكون الحوار يامركز الحوار (سعد العنزي)	101
شكوى الوزارات لحقوق الإنسان (راشد الفوزان)	102
الجولة الثانية في تقرير حقوق الإنسان (مهنا الحبيل)	103
تقرير حقوق الإنسان (عيسى الحليان)	104
لوجه الله ثم الوطن (عبد الله أبو سمح)	105
حوار أكثر رسمية (عبده خال)	106
حقوق الإنسان في الإسلام (حمود البدر)	107

دار الحياة

الوطن
AL-WATAN

عكاظ

BBC
bbcarabic.com

سبق
صحيفة إلكترونية

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

البشاير
شركاء الحرية والمسؤلية

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

العربية

Alalam .ir

اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري
أخبار
مصر
أخبار مصر

الرياض

الجزيرة
Al-JAZIRAH

إيلاف

الدستور

المدينة
AlMadina

القبس
جريدة كويتية يومية سياسية مستقلة

العربية
arabian business.com

التغطية الإعلامية في الصحف والمواقع الإخبارية

"حقوق الإنسان" تنتقد أداء جهات حكومية وتطالب بإصلاح وصلاحيات

نواف عافت ـ الرياض

انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي الذي اشتمل على حوالى مائة صفحة، تباين الخدمات الصحية في المناطق بشكل غير متوازن في مناطق المملكة، ومعاناة المرضى في التنقل مع ذويهم، ونقص الأدوية في صيدليات المستشفيات، وعدم فتح مراكز أبحاث متخصصة في المناطق، وضعف الكادر التمريضي، وضعف إمكانيات المراكز الصحية، وطول مدة المواعيد، وضعف أقسام الطوارئ، وعدم توافر أسرة كافية للمرضى النفسيين على الرغم من الميزانيات الكبيرة التي تصرف لوزارة الصحة. وأضاف التقرير أن على وزارة التربية والتعليم تحسين مستويات معلميها، والتركيز على مستوى صيانة المدارس، والحد من قبول الأطفال غير السعوديين في المدارس، وإنهاء تكدس الطلاب في الفصول، واستمرار وقوع حوادث للمعلمات في الطرق، وعدم توافر معلمين لبعض المواد، وعدم مراعاة الجوانب الإنسانية في التنقل. وانتقد التقرير مجلس الشورى لعدم حدوث تقدم إيجابي، وافتقاره للصلاحيات، مطالبا بتعزيز دوره الرقابي على أجهزة ومؤسسات السلطة التنفيذية، وإعادة النظر في تشكيلة المجلس، والأخذ بأسلوب الانتخاب بدلا من التعيين، وتوسيع صلاحياته لتشمل المراقبة، خاصة مراقبة الميزانية ومساءلة الوزراء. وانتقد التقرير الجهاز القضائي مطالبا بإعطاء المرأة حقها في التقاضي، منتقدا التمييز بين الخصوم، وعدم التقاضي العلني واللجوء لسرية الجلسات في بعض القضايا المعروضة، والتمييز بين الشهود في قبول الشهادة، وطول مدة النظر في القضايا، وعدم التزام القضاة بمواعيد الجلسات، وعدم قيام القضاة بتعريف المتهم بحقوقه، وعدم الأخذ بوسائل الإثبات الحديثة، وندرة برامج تأهيل القضاة، والمبالغة في الأحكام التعزيرية. وانتقد التقرير هيئة التحقيق والادعاء العام لجهة قلة عدد الموظفين، وضعف الحوافز المقدمة. وطالب التقرير باستقلال الهيئة وربطها برئيس مجلس الوزراء. وشدد التقرير على تعديل نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن نظامها الحالي يعطيها صلاحيات واسعة، وتحديد صلاحيات منسوبي الهيئة بشكل دقيق، ومنعهم من المطاردة وتفتيش الممتلكات الخاصة دون مبرر، والقبض على النساء دون محرم، والإجبار على توقيع المحاضر دون قراءتها، واستخدام السيارات الخاصة لنقل من يوقف.

وطالب التقرير وزارة الداخلية بإنهاء قضية الأشخاص الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية. كما انتقد التقرير تكدس السجون واكتظاظها، وأن الجمعية رصدت قيام أحد حراس السجون، على نحو متكرر، باستخدام قطعة قصيرة من البلاستيك لضرب اثنين من السجناء، ووجود حالات وفاة داخل سجون: الحائر في الرياض وبريمان في جدة والدمام وبيشة وجازان لمساجين بسبب أمراض قابلة للعلاج من السل والدرن، وطالبت بتفعيل الإفراج الصحي، ووجود حالات انتحار وإضراب وحرائق في السجون، وطالب التقرير بوجود آلية للتعامل مع السجناء الأمنيين.

ورصد التقرير حالة استياء من الصحفيين لجهة عدم تحرك هيئة الصحفيين تجاه تعزيز الحرية الصحفية، وعدم قيامها منذ تكوينها بما هو مطلوب منها، وأنه يجب الالتزام بالحرية الصحفية، وأن هناك إجراءات متشددة قيدت الحريات مثل: منع الصحف من الصدور، ومنع الكتاب من الكتابة، ووقف أحد المذيعين. وركز التقرير على الالتزام بالشفافية، وعدم محاولة التضييق على الإعلاميين، وأن هناك تباينا في بعض الصحف في مستوى الشفافية، مما يؤكد دور رؤساء التحرير في تحديد سقف الحرية.

وذكر التقرير أن من أسباب زيادة حالات الفساد النمو الكبير في الدخل نتيجة ارتفاع أسعار النفط، والقفزة في المشاريع الحكومية والمبالغ الطائلة التي تنفق عليها مع ضعف أنظمة المراقبة والمحاسبة، كما أن تردي الأوضاع المعيشية، وعدم قدرة الكثيرين من موظفي الأجهزة الحكومية على الوفاء باحتياجات أسرهم قد يفسر زيادة مظاهر الفساد المتمثلة في الرشوة التي ساهمت في تأخير بعض المشاريع الحكومية، وعدم وفاء المقاولين بالتزاماتهم، وطالب التقرير بترسيخ مبدأ المساءلة

ومحاسبة المقصرين، وأن انهيار سوق الأسهم وارتفاع أسعار السلع والخدمات والإيجارات تسببا في فقدان الطبقة المتوسطة لمدخراتها وتحملها ديونا كبيرة انعكست على قدرة الكثيرين منهم على الوفاء بالتزاماتهم. وكان دور الأجهزة الحكومية التنفيذية ضعيفا في مواجهة التذمر الشعبي وزيادة حالة التذمر، وأن مؤشرات التنمية غير متوازنة في بعض المناطق التي لم تحظ باهتمام متزايد.

توصيات تقرير حقوق الإنسان

وأوصى تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الثاني عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة بإعادة النظر في النصوص الواردة في نظام المطبوعات ونظام المعلوماتية ومشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي قد يساء استخدامها لمنع الأفراد من ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير، وكذلك إعادة النظر في نظام المرور الجديد بسبب بعض المواد التي تقيد حرية المواطنين في الحصول على رخصة القيادة. وأضاف التقرير أنه يجب الاستمرار في مشروع الإصلاح السياسي، والعمل على استقلال هيئة التحقيق والادعاء العام، والاستعجال في تنفيذ تطوير القضاء، وإنشاء المحاكم، والعمل على تفعيل الأمر السامي بالمحافظة على الحريات، وتوسيع صلاحيات مجلس الشورى لتشمل المراقبة خاصة الميزانية، وحق مساءلة الوزراء، والعمل على وضع مدونة للأحوال الشخصية. وأكد التقرير على دعم حرية التعبير، والعمل على تعديل لائحة هيئة الصحفيين، وإعادة النظر في نظام معاشات التقاعد، وتحديث أنظمة الهيئات الرقابية، وتمكين هيئة مكافحة الفساد من مباشرة أعمالها، والحد من إجراءات منع السفر. وشدد التقرير على وضع آلية واضحة لرد الاعتبار لأن الإجراءات الحالية غير واضحة، والعمل على إيجاد مقار مملوكة للدولة لأغلب الأجهزة الأمنية، والعمل على تحسين الرعاية الصحية في مختلف مناطق المملكة، وإيجاد آلية واضحة للتعامل مع السجناء الأمنيين، والاستعجال في إنشاء وتوسيع الإصلاحيات لتخفيف اكتظاظ السجناء، وتفعيل دور الرعاية العامة للشباب من أجل إيجاد آلية لخلق برامج مناسبة. وأكد التقرير على مواصلة تدريب منسوبي هيئة الأمر بالمعروف، ومنعهم من المطاردة، إضافة إلى ضمان حق العمل من خلال توفير فرص عمل، والعناية بالخدمات الصحية للسجناء، وخلق مجالات جديدة لعمل المرأة، وتفعيل استراتيجية الحد من العنف الأسري، والإسراع في إنشاء دور إيواء، وتفعيل بدائل عقوبة السجن.

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين ١٤٣٠/٠٣/٢٦هـ) ٢٣/ مارس/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٣٦

http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090323/Con20090323266071.htm

تقرير ساخن وشفاف لحقوق الإنسان يحدد الإيجابيات ويرصد التجاوزات

الرياض: علي القحطاني

أكد التقرير الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حدوث تطورات إيجابية في هذا المجال، لم تمنع من وقوع تجاوزات سواء في التشريعات أو في الإجراءات والممارسات.

فعلى صعيد الشورى، طالب التقرير بإعادة النظر في آلية تشكيل المجلس والأخذ التدريجي بأسلوب الانتخابات بدلا من التعيين، منتقدا "سرية تعامله مع مشروعات الأنظمة ورفض اطلاع المجتمع عليها".

وعلى صعيد القضاء، انتقد التقرير البطء في تنفيذ مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للقضاء العام مقارنة بديوان المظالم (من الملاحظ هنا أن التقرير ربما تم إعداده قبيل القرارات الإصلاحية الأخيرة في مجال القضاء وآخرها ما صدر أمس عن تشكيل دوائر جديدة وتسمية رؤساء وأعضاء دوائر المحكمة العليا).

كما رصد التقرير بعض التجاوزات والتظلمات الفردية من بعض الأجهزة الأمنية والإدارية مما يستلزم المزيد من برامج التدريب للجنود والضباط والموظفين المدنيين.

وعلى صعيد الإعلام، نبه التقرير لخطورة المساس بالانفتاح الإعلامي وحرية التعبير "حيث نقل عن البعض في مجلس الشورى استبشارهم بمعاقبة قناة فضائية لمحررها لبثه تقريرا عن المجلس أظهر بعض الأعضاء في حالة نعاس أو غياب عن الجلسات".

وعلى صعيد الأمر بالمعروف، شدد التقرير على أهمية مواصلة تدريب منسوبي الهيئة، والاستمرار في منعهم من المطاردة وتوقيع العقوبة.لافتا إلى أن سلطات الميدانيين غير محددة.

أصدرت تقريرها الثاني ورصدت إيجابيات وسلبيات وسردت مطالبات

جمعية حقوق الإنسان تؤكد ضرورة الاستمرار في الإصلاح وتوسيع المشاركة الشعبية والاستقرار الاجتماعي

أطلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أمس، تقريرها الثاني موجهة سلسلة انتقادات حقوقية في سياق تناولها لأوضاع حقوق الإنسان في المملكة. وفي الوقت الذي أقر تقرير الجمعية بوجود إيجابيات واضحة في مسيرة حقوق الإنسان في البلاد؛ فإنه عرض قائمة مطالبات شملت تشريعات رسمية ومؤسسات وممارسات، مشددا على مزيد من الإصلاحات الرامية إلى تحسين وتطوير الواقع الحقوقي.

التقرير الذي يتكون من فصول ثلاثة استند ـ حسب الجمعية ـ إلى حالات وقفت عليها من خلال شكاوى، إضافة إلى رصد ميداني بواسطة أعضائها، فضلا عن وسائل الإعلام. وسرد التقرير تجاوزات حقوقية في تشريعات وإجراءات وممارسات، منتقدا وضع مجلس الشورى الذي قال عنه التقرير إنه لم يشهد أي تطور إيجابي باتجاه توسيع المشاركة و تعزيز دوره الرقابي على أجهزة ومؤسسات السلطة التنفيذية. وقال التقرير: إن تحرك المجلس كان محدودا بسبب افتقاره للصلاحيات اللازمة، فيما يتعلق بمعالجة ما تعرض له المجتمع من مشاكل ألحقت الضرر بالأوضاع المعيشية للمواطنين. وطالب التقرير بإعادة النظر في آلية تشكيل المجلس والأخذ بأسلوب الانتخاب بدلا من التعيين على أن يكون تدريجيا، إضافة الى توسيع صلاحيات المجلس لتشمل المراقبة وخاصة مراقبة الميزانية وحق مساءلة الوزراء. كما انتقد التقرير سرية تعامل المجلس مع مشروعات الأنظمة و رفض إطلاع المجتمع عليها.

وفي السياق ذاته انتقد التقرير البطء في تنفيذ مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء وعلى وجه الخصوص بالنسبة للقضاء العام مقارنة بديوان المظالم. وطالبت الجمعية بمزيد من الضمانات اللازمة لاستقلال القضاء وتطويره كما وكيفا.

كما أشاد التقرير بوزارة الداخلية وعدها من أكثر الجهات تواصلا مع الجمعية. ورصد التقرير بعض التجاوزات والتظلمات الفردية من بعض الأجهزة الأمنية والإدارية التابعة لوزارة الداخلية مما يستلزم إدراج نصوص في برامج تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين من الجنود والضباط وغيرهم، سواء أكانوا من المدنيين أو العسكريين، تحظر التعدي على الأشخاص أو معاملتهم معاملة مهينة أو لا إنسانية و تحدد واجباتهم والمحظورات المفروضة عليهم بشكل واضح ودقيق.

وطالبت الجمعية كافة الأجهزة الحكومية بأخذ التوصيات التي وردت ومنها: إعادة النظر في النصوص الواردة في نظام المطبوعات ونظام المعلوماتية، ومشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي قد يساء استخدامه لمنع الأفراد من ممارسة حقهم الطبيعي، وتحديد مفهوم، السايدة ووضع ضابط للدعاوى المتعلقة بها لضمان عدم حرمان من يلجأ للقضاء من

حقوقة. كما طالبت بإعادة النظر فيما تضمنه نظام المرور الجديد من اشتراط فيمن يحصل على رخصة القيادة العامة "ألا يكون قد سبق الحكم علية قضائيا في جريمة اعتداء على النفس أو العرض أو المال، ما لم يكن رد إليه اعتباره ".
كما أشارت الجمعية في تقريرها إلى ضرورة الاستمرار في مشروع الاصلاح السياسي بما يضمن توسيع المشاركة الشعبية ويدعم الاستقرار الاجتماعي، والعمل على استقلال هيئة التحقيق والادعاء العام وربطها مباشرة بمجلس الوزراء ، والاستعجال في تنفيذ مالم ينفذ من مشروع تطوير القضاء على وجه الخصوص، والعمل على تفعيل الأمر السامي الكريم الصادر بشأن المحافظة على حريات الناس في ظل أحكام الشريعة والأنظمة السائدة.
كما طالب بسرعة إصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأنظمة الحماية من الايذاء وتخويل إدارة الحماية الاجتماعية بالصلاحيات اللازمة ودعمها ماديا وبشريا، وإنشاء هيئة رقابية عليا تتولى الاشراف على المشاريع التنموية الكبرى لضمان تنفيذها وفق معايير وضوابط دقيقة ، وتحديث أنظمة الهيئات الرقابية، والمبادرة بتمكين هيئة مكافحة الفساد من مباشرة أعمالها.

نظام المرور: حرمان المدان في قضايا الشرف من الرخصة يضيق عليه معيشته

تناول التقرير نظام المرور الجديد الذي حل محل النظام السابق. وقال إنه نظام يؤمل أن يحقق الغرض الذي وضع من أجله، حيث أنشأ مجلسا أعلى للمرور في وزارة الداخلية يصدر بتكوينه وتحديد مهماته واختصاصاته أمر ملكي ليكون السلطة العليا المشرفة على شؤون المرور في المملكة. ويؤمل أن يساهم هذا المجلس في وضع بعض الخطط والسياسات التي تحد من حوادث المرور في المملكة التي تشكل أحد أكبر الأخطار التي تهدد الحق في الحياة والسلامة من الإعاقة، كما أجاز النظام للمحكمة المختصة – لاعتبارات تقدرها – وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها وهذا أمر يعطي للقاضي سلطة تقديرية في مسألة تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه بحسب الوقائع والظروف لكل قضية.
ومع ذلك فقد انتقد التقرير بعض المواد التي يمكن أن يلفت إليها الانتباه لما قد تمثله من انتقاص لبعض حقوق المواطنين. ومن ذلك ما تضمنته المادة السادسة والثلاثون عندما اشترطت في من يحصل على رخصة القيادة:
- ألا يكون طالب رخصة القيادة العامة، ورخصة قيادة مركبات الأشغال العامة، قد سبق الحكم عليه قضائيا في جريمة اعتداء على النفس، أو العرض، أو المال، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ألا يكون طالب الرخصة – مهما كان نوعها – قد أدين بحكم قضائي بتعاطي المخدرات، أو صنعها، أو تهريبها، أو ترويجها، أو حيازاتها، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
وهذه العقوبة التبعية التي تحرم الشخص المرتكب لهذه الأفعال من الحصول على رخصة القيادة العامة أو الخاصة فيها حرمان أو تقييد ليس للشخص نفسه فقط من الحق في استخدام وسيلة النقل الأكثر استخداما في المملكة بل يتعدى ذلك التقييد إلى من يعول بسبب تقييد حرية وليهم في التنقل وما يتبع ذلك من إلحاق الضرر بهم؛ ولذلك تدعو الجمعية لإعادة النظر في نصوص هذه المواد.
ولا يقلل من ذلك عبارة (ما لم يكن قد رد إليه اعتباره) لأن آلية رد الاعتبار غير واضحة وغير محددة لا من حيث المدة ولا من حيث الجهة التي يمكن للمعني أن يلجأ إليها ليطلب رد اعتباره، بل إن اشتراط رد الاعتبار وصحيفة السوابق أصبحت من العراقيل التي تحول دون ممارسة الشخص لحقه في العمل والجمعية تدعو لإعادة النظر في موضوع رد الاعتبار وصحيفة السوابق بما يضمن عدم إعاقتها حق الأشخاص في العمل والتنقل.
كما سمح النظام لوزير الداخلية بإنشاء جمعيات أهلية غير حكومية لتوعية المواطنين والحد من حوادث الطرق وهذا أمر تدعو الحاجة إليه لحفظ حق الحياة للإنسان والسلامة الجسدية. لكن مواد النظام التي لها علاقة وارتباط بإجراءات جزائية ومنها ما يعالج احتساب نقاط المخالفات وحق المخالف في الاعتراض على نموذج ضبط المخالفة يحتاج من أجل عدالة تنفيذه إلى الإسراع في إنشاء الدوائر المرورية في المحاكم العامة تنفيذا لنظام القضاء الجديد، وإن كان من الأفضل أن تتحول هذه الدوائر في المستقبل إلى محاكم مرورية متخصصة نظرا لإسناد جزء من مهام واختصاصات المرور إلى شركات تجارية كما هو الحال بالنسبة لسحب السيارات التالفة أو المخالفة أو رفع تقارير الحوادث أو تسجيل المخالفات وما قد يتبع ذلك من تعدد للتظلمات أو للشكاوى في هذا الشأن.

حق المشاركة: تراجع واضح لا يعكس الخطوات الإصلاحية

انتقد التقرير عدم وجود أي تحرك يذكر في هذا الشأن كما أن الجمعية رصدت حالة استياء عبر عنها بعض الصحفيين من عدم تحرك هيئة الصحفيين باتجاه تعزيز الحرية الصحفية وعدم قيامها منذ تكوينها بما هو مطلوب منها بسبب القيود التي تفرضها اللائحة المنظمة لأعمالها.
وأشارت الجمعية إلى أنها رصدت مساعي لتحجيم دورها حتى صدر الأمر السامي رقم ٦٠٥/م ب وتاريخ ١٤٢٩/١/٢٢هـ الذي أكد على استقلالية عمل الجمعية وأنها مستقلة في رسم سياستها وتحديد آليات عملها. والجمعية توجه جزيل الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمير سلطان بن عبد العزيز على دعمهما لها مما مكنها من القيام بمهامها التي نص عليها نظامها.

كما طالب التقرير مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بمراجعة وتكثيف آليات عمله والعمل على التحقق من أن التوصيات التي يتم التوصل إليها تنفذ. وقال التقرير:
* رفع سقف توقعات المواطنين قبل ثلاث سنوات بمشروع إصلاحي يعزز حق المشاركة لم تقابله أية إجراءات تطويرية منذ الانتخابات البلدية وتأسيس جمعية حقوق الإنسان وهيئة الصحفيين وهيئة حقوق الإنسان وبدء الحوار الوطني.
* ما قامت به المجالس البلدية لا يرقى إلى مستوى التوقعات التي صاحبت الحملات الانتخابية.
* الحوار الوطني الذي نجح في دوراته الأولى في تحريك الحالة الثقافية والفكرية في المملكة والبدء في التأسيس لحالة من التسامح والتعددية شهد بعض التراجع منذ تحوله إلى ما يسمى بالقضايا الخدمية التي انتهت إلى تحويل الحوار إلى مجرد مواجهة يتبادل فيها المسؤولون وبعض من شرائح المجتمع التهم والانتقادات حول مسائل إجرائية دون حوار حقيقي حول القضايا المصيرية التي تواجه المجتمع وسبل حلها.
* هذه التحولات تشير إلى دخول المجتمع مرحلة جمود في عملية الحوار الوطني والإصلاح السياسي مما يستدعي قيام مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بمراجعة وتكثيف آليات عمله والعمل على التحقق من أن التوصيات التي يتم التوصل إليها تنفذ، وتخصيص بعض اجتماعات الحوار لمناقشة الصعوبات التي تحول دون تنفيذ تلك التوصيات وعدم التردد في مناقشة بعض الموضوعات التي تعنى بالشأن العام وتثير بعض الإشكالات مثل: حقوق الإنسان، القضاء، الإصلاح والمشاركة السياسية..إلخ

من أكثر الجهات تواصلا مع الجمعية

وزارة الداخلية: أداء متين في الحفاظ على أمن المجتمع تشوبه تجاوزات فردية

أشاد التقرير بوزارة الداخلية وعدها من أكثر الجهات تواصلا مع الجمعية، مشيرا إلى لقاء رئيس الجمعية وبعض أعضائها بصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود وزير الداخلية وتمت مناقشة عدد من القضايا التي تهم الجمعية وتدخل في اختصاصات وزارة الداخلية ومن بينها هاتان القضيتان وقد وجه سموه وكيل الوزارة بمتابعتها مع الجمعية.
وبالمقابل، رصد التقرير تجاوزات وتظلمات فردية من بعض الأجهزة الأمنية والإدارية التابعة للوزارة الداخلية. وتناول موضوع المعتقلين الأمنيين حيث أشار إلى أن الجمعية استمرت في تلقي شكاوى بعض المواطنين والمقيمين بخصوص توقيف جهاز المباحث لأبنائهم لفترات يمتد بعضها إلى أكثر من أربع سنوات دون أن تتم إحالتهم للمحاكمة. إضافة إلى شكاوى تتعلق بموقوفين أحيلوا إلى المحاكمة وانتهت محكوميتهم ولم يفرج عنهم. وطالبت الجمعية بضرورة إحالة الموقوفين إلى القضاء أو الإفراج عنهم كما ينص على ذلك نظام الإجراءات الجزائية.
وعلق التقرير على قضية الأشخاص الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية أو أوراقا مؤقتة؛ مبينا أن مشكلة هؤلاء تكمن في عدم حصولهم على الجنسية السعودية وعدم حملهم أوراقا ثبوتية رغم أنهم يعيشون في المملكة منذ سنوات طويلة وليس لديهم أية جنسية على الإطلاق أو لديهم جنسية بلد لا يرغبون الذهاب إليه لولادتهم في المملكة أو لطول إقامتهم فيها.
وقال التقرير: خلال الفترة التي يغطيها التقرير رصدت الجمعية تجاوزات وتظلمات من بينها: التعدي على الأشخاص أو معاملتهم معاملة مهينة أو لا إنسانية وتحدد واجباتهم والمحظورات المفروضة عليهم بشكل واضح ودقيق. ومن المهم أن يقوم القضاء وهيئة الرقابة والتحقيق بدورهما في هذا الشأن، فعندما يعرض على القضاء متهم يدعي تعرضه إلى التعذيب أو يقرر أن ما أخذ منه من أقوال قد انتزع بالإكراه فينبغي إحالة تظلمه إلى جهة محايدة للتحقيق فيما يدعيه بدلا من إعادته إلى نفس الجهة التي قدمته للمحاكمة والتي قد تمارس ضده وسائل غير مشروعة لإرغامه على عدم إثارة موضوع التعذيب أو الإكراه أمام القاضي مرة أخرى كما أن أمر تسهيل وضمان عرض مدعي التعذيب بشكل سريع على جهة طبية محايدة غير متوفر أو غير مضمون.
وركز التقرير على قضيتين هما: قضية السجناء الأمنيين، وقضية الأشخاص الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية أو يحملون أوراقا مؤقتة. وعن قضية السجناء الأمنيين قال إن وزارة الداخلية تمكنت خلال الفترة التي يغطيها التقرير من المحافظة على أمن المجتمع وأحبطت العديد من المحاولات والعمليات الإرهابية التي حاول بعض الأشخاص القيام بها. وقد اقتضى ذلك القيام باعتقال العديد من الأشخاص وتفتيش منازلهم والتحقيق مع كل من لهم به علاقة ولم تحترم نصوص نظام الإجراءات الجزائية في معظم هذه الحالات.
وأضاف: حرصت الوزارة على تقديم المساعدة المادية لأسر الموقوفين، كما وضعت برنامجا تأهيليا للسجناء الأمنيين يقوم على الإقناع الفكري بهدف تغيير بعض المفاهيم الدينية الخاطئة التي يؤمنون بها وتدفعهم إلى السعي لارتكاب مثل هذه الأعمال الإرهابية، وهذا أمر يحسب لوزارة الداخلية.
ومع ذلك فقد استمرت الجمعية في تلقي شكاوى بعض المواطنين والمقيمين بخصوص توقيف جهاز المباحث لأبنائهم لفترات يمتد بعضها إلى أكثر من أربع سنوات دون أن تتم إحالتهم للمحاكمة. ومن خلال مخاطبات الجمعية لوزارة الداخلية للاستفسار عن أسباب التوقيف وعدم المحاكمة تتلقى ردودا متأخرة في أغلب الأحيان تفيد بأن الموقوفين لهم علاقة بالفئة الضالة أو أنهم ينوون السفر للعراق وأنهم سيحالون للمحاكمة دون تحديد موعد. وقد تلقت الجمعية شكاوى تتعلق بموقوفين أحيلوا للمحاكمة وانتهت محكوميتهم ولم يفرج عنهم كما علمت الجمعية أن عددا من الموقوفين قد نقلوا من سجون حيث تقيم أسرهم إلى سجون أخرى دون أسباب واضحة وقد نتج عن ذلك صعوبة قيام ذويهم بزيارتهم لأسباب مادية أو لأسباب تتعلق

بالسفر . وقد كررت الجمعية مطالبتها بضرورة إحالة الموقوفين إلى القضاء أو الإفراج عنهم كما ينص على ذلك نظام الإجراءات الجزائية حيث يقضي بعدم جواز الاعتقال دون إحالة للمحاكمة أو الإفراج عن المتهم لمدة تزيد عن ستة أشهر.
و قد رحبت الجمعية بإعلان وزارة الداخلية مؤخرا البدء في إجراءات إحالة بعض الموقوفين إلى القضاء والجمعية تتطلع إلى تمكين الموقوفين من حقوقهم أثناء المحاكمات وفقا للأنظمة السارية بما يضمن سرعة إطلاق من لم تثبت إدانته أو انتهت محكوميته.
وقال التقرير: الجمعية لا ترى مناسبة استمرار توقيف أشخاص بسبب مجرد نيتهم للسفر للعراق حيث لا تجيز الأنظمة محاسبة الإنسان على نواياه دون أن تكون تلك النوايا مقرونة بأفعال. كما كان يجب التفريق بين من شارك بالفعل في الأعمال الإرهابية وبين من لديه أفكار تكفيرية وبين من لديه نية السفر إلى العراق وبين من سافر بالفعل وبين من تمت محاكمته وانتهت محكوميته وبين من أعلن توبته وندمه. وأخذ ذلك في الاعتبار عند التعامل معهم.
وطالب التقرير بعزل من لديهم أفكار تكفيرية عن غيرهم، مشيرا إلى رصد تظلمات أسر سجناء من تأثر أبنائهم ببعض الأفكار المتطرفة التي يحملها بعض السجناء الآخرين. وطالب الإدارة العامة للمباحث ببيان أسباب نقل الموقوفين من سجن لآخر، إضافة إلى عدم تيسير زيارة الأهل والأقارب للموقوفين وتمكينهم من توكيل محامين.
أما قضية الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية أو يحملون أوراقا مؤقتة؛ فقد قال التقرير إن هؤلاء الأشخاص يعيشون في المملكة منذ سنوات طويلة وليس لديهم أية جنسية على الإطلاق أو لديهم جنسية بلد لا يرغبون الذهاب إليه بسبب ولادتهم في المملكة أو لطول إقامتهم فيها. وكما ورد في تقرير الجمعية الأول فقد ورد إلى الجمعية العديد من الشكاوى الخاصة بالجنسية واستمر ورودها ورصدها في الفترة التي يغطيها التقرير الحالي والتي يمكن تصنيفها على النحو الآتي:
؟ أشخاص سحبت هوياتهم دون سبب معروف ولم يمنحوا أي سند دال على جنسيتهم السعودية. ؟ أشخاص تقدموا إلى اللجنة المركزية لحفائظ النفوس لتصحيح بعض بيانات هوياتهم عملا بالأمر السامي رقم ٤٧١/٨ وتاريخ ١٤١٠/٦/١٦هـ ولكن سحبت هوياتهم ولم ترد إليهم بزعم عدم ثبوت انتمائهم القبلي السعودي. ويلحق بهم أشخاص آخرون يسمون "بالحلفاء" ويحملون بطاقة الخمس سنوات ولم يمنحوا الجنسية السعودية رغم أن الأمر السامي رقم ٧٨٦/٨ وتاريخ ١٤٢٢/٩/١١هـ قضى بأن من يحمل البطاقة ذات الخمس سنوات وهو ينتمي إلى إحدى القبائل ذات المنشأ السعودي يمنح وأسرته الجنسية السعودية بموجب المادة ٩ من نظام الجنسية.
أشخاص ولدوا في المملكة دون الحصول على أية جنسية لأسباب تتعلق بالأم أو الأب. أو أتوا إلى المملكة بغرض الحج أو الزيارة ومكثوا بها لمدد طويلة بالمخالفة لقواعد الإقامة في المملكة وانقطعت صلتهم بوطنهم الأم. وهؤلاء قد يكون لدى بعضهم جنسية ولكنه يتعمد إخفاءها لإفشال محاولات ترحيله إلى بلده الأصلي. وهذا الوضع يرتب مشاكل لهذه الفئة، فهم قد أصبحوا في حكم عديمي الجنسية رغم أنهم ليسوا عديمي الجنسية من الناحية القانونية. واستمرار وضعهم هذا يتسبب في مشاكل لهم ولأبنائهم وأحفادهم وكذلك للمجتمع. ولا شك أن الحاجة تدعو لوضع حل نهائي لمشكلتهم ويمكن منح من لا يحمل أية هوية منهم بطاقات خاصة حتى يتم البت في وضعهم.

المطلوب تفعيل برنامج الإفراج الصحي وسرعة تجاوب الجهات المعنية

السجون والسجناء: أوضاع صعبة في حاجة إلى تحسين سريع

أشار التقرير إلى أن أغلب السجون يعاني من الاكتظاظ بأعداد النزلاء بل إن الأمر وصل في بعضها إلى تناوب السجناء فترات النوم لعدم وجود الأماكن المناسبة. وقد رصدت الجمعية وتلقت شكاوى من بعض السجناء بالسجون العامة تشير إلى وجود تجاوزات منها ما يكون مصدره العاملين في السجون ومنها ما يكون سببه جهات أخرى لها علاقة بأمور السجناء كالمحاكم، أو هيئة التحقيق والادعاء العام، أو جهات إدارية أخرى.
وأكد التقرير وجود اهتمام من قبل أصحاب القرار في وزارة الداخلية بأوضاع السجون والسجناء وتقدر الجمعية تجاوب الإدارة العامة للسجون في كثير من الحالات التي تم الاتصال بشأنها، ولكن بسبب التعايش اليومي مع مجموعة من الناس مقيدي الحرية في مواقع محدودة المساحة فإن إمكانية حدوث تجاوزات أمر وارد ولعل مشروع بناء الإصلاحيات الحديثة التي تتوافر فيها الخدمات التي تحفظ للسجين حقوقه أثناء قضائه محكوميته وتسمح بتنفيذ كافة البرامج الإصلاحية التي تعيد تأهيل السجين يساهم في تحسين أوضاع السجون ويحد من التجاوزات.
وقال التقرير إن الجمعية رصدت حالات وفاة داخل سجون الحاير بالرياض، وبريمان في جدة ، وسجن الدمام، وبيشة، وجازان، يقال إنها نتجت عن أمراض قابلة للعلاج،ومنها مرض السل أو الدرن وبعض الأمراض النفسية. وقد قامت السلطات بالتحقيق في مثل هذه الحوادث ولكن نتائج هذه التحقيقات في الوفيات أو التجاوزات داخل السجون لا يعلن عنها غالبا. وهذا يقودنا للحديث عن مستوى العناية الطبية المقدمة للسجناء والتي تزداد سوءا في مراكز أو سجون الترحيل. فلا شك أن السلطات مطالبة بتوفير الرعاية الطبية اللازمة للسجناء وكذلك الوفاء بمتطلبات ظروف المعيشة الكريمة والإنسانية لهم،و التحقيق في الظروف التي أفضت إلى وفاة بعض السجناء أثناء احتجازهم ومعاقبة من تثبت مسؤوليته من مسؤولي السجن.
وتوصي الجمعية بأنه يلزم في حالة إجراء تحقيق في حالات سوء المعاملة والوفاة في السجون سواء العامة أو سجون المباحث – التي لم تزرها الجمعية- أن يكون هناك ممثلون عن هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من

أجل ضمان حيادية واستقلالية التحقيق، وإعطاء شعور لدى المجتمع وذوي الضحايا بأن هناك جهات مستقلة حضرت التحقيق كما يتعين تزويد أسر السجناء المتوفين بجميع تفاصيل التحقيق الذي يفرض النظام إجراءه.
وبعد رصدها الحالة الصحية في عدد من السجون خاطبت الجمعية وزارة الداخلية وعلمت أن سمو وزير الداخلية قد وجه بتشكيل لجنة لدراسة موضوع الرعاية الصحية للسجناء وأوضاع السجون في المملكة. وهنا نشير إلى عدد من العوائق التي تقف أمام تقديم الرعاية الصحية للسجناء:-
-وجود أكثر من جهة تقدم الخدمة الصحية للسجناء (الخدمات الطبية بوزارة الداخلية التي تقدم العناية الأولية ووزارة الصحة التي تعنى بتقديم الرعاية الصحية الأخرى)وصعوبة التنسيق بينهما في بعض الأحيان مما يحول أحيانا دون حصول السجين على العناية الطبية اللازمة في وقتها.
- تردد بعض أطباء السجن وكذلك بعض مسؤولي السجون في نقل السجين إلى المستشفيات التي تتوافر فيها الخدمات الطبية اللازمة لحالته بسبب الخوف من تحمل المسؤولية في حالة هروب السجين.
-ادعاء بعض السجناء المرض بهدف الهروب أو الخروج من السجن والبقاء في المستشفى لفترة من الزمن.
-ضعف تأهيل بعض الأطباء والممرضين العاملين في السجون يجعلهم يساهمون بقراراتهم الخاطئة في عدم حصول السجين على العناية الطبية اللازمة في وقتها وقد رصدت الجمعية بعض الحالات التي كان ينبغي على من عاينها لأول مرة التوصية بنقلها إلى المستشفيات المتخصصة لتلقي العلاج.
-عدم تجاوب بعض الجهات أو التأخر في الرد على طلبات إدارة السجن بشأن حالات تحتاج إلى عناية طبية على وجه السرعة.
- عدم تفعيل الإفراج الصحي بالشكل المطلوب والحاجة إلى تعديل النصوص التي تنظمه وذلك من خلال تحديد واضح للأمراض والحالات التي يجب فيها الإفراج عن السجين وتسهيل إجراءات الإفراج دون انتظار لموافقة جهات متعددة حيث باشرت الجمعية حالات توفي فيها السجين قبل انتهاء إجراءات الإفراج.
كما ينبغي جعل الإفراج المؤقت أو المشروط وجوبيا وليس جوازيا في حالات محددة وبشروط محددة للتخفيف من اكتظاظ السجون، كما هو الحال بالنسبة لنوع معين من الجرائم التي لا تتسم بالخطورة وإذا تحققت شروط أخرى، كالكفالة المالية أو الكفالة الشخصية.
- الاختيار الجيد للحراس المباشرين للسجناء وإبعاد العناصر التي تميل إلى رد الفعل السريع والقاسي على أي تصرفات قد تصدر من السجناء.
- تلبية طلبات السجناء الموافقة للأنظمة والتعليمات، وإذا تعذر الوفاء بها فينبغي شرح ذلك للسجناء مع وعدهم بالعمل على تحقيقها بمجرد زوال المانع الذي تسبب في عدم تحقيقها.
-ترتيب اجتماع أسبوعي من قبل إدارة السجن مع السجناء لسماع شكواهم وتبليغهم بما وصلت إليهم معاملاتهم وتزويدهم بأي معلومات عن أسرهم.
- وضع لوحات إرشادية داخل كل عنبر تبين حقوق السجناء وكيفية التعامل عندما لا يحصل أي سجين على حقوقه.
- صرف بدل مالي للعاملين في السجون مقابل ما يعانونه من مشاكل نفسية وصحية وجسدية بسبب احتكاكهم اليومي مع السجناء.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

* أنشئت في ١٤٢٥/١/١٨هـ الموافق ٣/٩ / ٢٠٠٤م
* جهة وطنية مستقلة ماليا وإداريا، وليس لها ارتباط بأي جهاز حكومي
* أهدافها: العمل على حماية حقوق الإنسان وفقا للنظام الأساسي للحكم ووفقا للأنظمة المرعية ، وما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجامعة العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها المختصة وبما لا يخالف الشريعة الإسلامية. وكذلك التعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، الوقوف ضد الظلم ، والتعسف ، والعنف ، والتعذيب ، وعدم التسامح .

اختصاصاتها:

* التأكد من تنفيذ ما ورد في النظام الأساسي للحكم، وفي الأنظمة الداخلية في المملكة ذات العلاقة بحقوق الإنسان.
* التأكد من تنفيذ التزامات المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان ،وفق ما ورد في إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام ،وميثاق الأمم المتحدة ،والمواثيق والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
* تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة ،والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.
* تقديم الآراء والمقترحات للهيئات الحكومية والأهلية للعمل على نشر المعلومات في مجال حقوق الإنسان.
* التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في الهيئات الدولية بشكل عام ،والمنظمات الدولية غير الحكومية بشكل خاص.
* دراسة المواثيق والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الدولية وتطبيقاتها.
* إقامة المؤتمرات والندوات والحلقات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
* تشجيع التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

* نشر إصدارات متخصصة تعنى بحقوق الإنسان.

مجلس الشورى: الانتخاب بدلا عن التعيين

وصف التقرير مجلس الشورى بأنه لم يشهد أي تطور ايجابي باتجاه توسيع المشاركة و تعزيز دوره الرقابي على أجهزة ومؤسسات السلطة التنفيذية. فقد كان تحرك المجلس محدودا- بسبب افتقاره للصلاحيات اللازمة- فيما يتعلق بمعالجة ما تعرض له المجتمع من مشاكل ألحقت الضرر بالأوضاع المعيشية للمواطنين. وطالب التقرير بإعادة النظر في آلية تشكيل المجلس والأخذ بأسلوب الانتخاب بدلا من التعيين على أن يكون تدريجيا. إضافة إلى توسيع صلاحيات المجلس لتشمل المراقبة وخاصة مراقبة الميزانية وحق مساءلة الوزراء. وانتقد السرية في تعامله مع مشروعات الأنظمة ورفض إطلاع المجتمع عليها.

وكذلك رأى التقرير أن التعديل الذي أدخل على المادة السابعة عشرة من النظام الداخلي للمجلس الذي يقلص حق الأعضاء في المداخلات إلى خمس دقائق بدلا من عشر دقائق يعد تطورا سلبيا، سواء من حيث مضمونه حيث يحد من فرص الأعضاء في المناقشة أو من حيث كيفية التعديل حيث صدر بأمر ملكي مما يضعف من مظهر استقلالية المجلس وكان الأولى أن يكون تحديد الحاجة للتعديل في يد المجلس، إضافة إلى أن فكرة تقليص الفترة الممنوحة للعضو لإبداء رأيه يمكن أن يفسر كمحاولة للحد من المداخلات غير المرغوبة.

وقال التقرير إن الحاجة تتأكد إلى الآتي:

(١) إعادة النظر في آلية تشكيل المجلس والأخذ بأسلوب الانتخاب بدلا من التعيين وقد يكون التدرج في هذا الاتجاه ملائما بالجمع بين الانتخاب والتعيين لمرحلة زمنية معينة ومن ثم الانتقال لعملية الانتخاب الكامل للأعضاء مع وضع الشروط المناسبة لمن يتم ترشيحه بحيث يضمن وصول الأكفاء والمؤهلين للمجلس.

(٢) توسيع صلاحيات المجلس لتشمل المراقبة وخاصة مراقبة الميزانية وحق مساءلة الوزراء.

(٣) شمولية عملية مراجعة أداء الأجهزة الحكومية لكافة الوزارات دون استثناء لتشمل وزارت المالية و الداخلية و الدفاع والطيران وغير ذلك من أجهزة تتلقى مواردها المالية من المال العام.

نشير كذلك إلى أن مجلس الشورى ومع اتجاهه مؤخرا إلى نقل بعض من مداولاته للرأي العام، فإنه لا يزال يتمسك بالسرية في تعامله مع مشروعات الأنظمة ورفض إطلاع المجتمع عليها، فما يصل الرأي العام لا يتجاوز تعليقات الأعضاء دون معرفة بمشاريع الأنظمة حتى يتم صدروها بشكلها النهائي، ولاشك أن هذا يعد مأخذا على عملية دراسة الأنظمة خاصة تلك التي لها آثار مباشرة على حياة المواطن. والجمعية من منطلق إيمانها بحق المواطن في المشاركة و حرصا على تعزيز الشفافية تدعو مجلس الشورى إلى الإفصاح عن مشاريع الأنظمة وطرحها للرأي العام أثناء مرحلة المناقشة والصياغة، ليتمكن من المساهمة في مناقشتها وإبداء الرأي بشأنها، فهو المعني الأول والأخير بها.

وتدعو الجمعية مجلس الشورى إلى وضع مشاريع الأنظمة على موقعه الإلكتروني على الشبكة ،و كذلك نشرها في الصحف لإتاحة الفرصة للمهتمين والمتخصصين للتعليق عليها و تلقي وجهات النظر بشأنها.

ولا يقلل من أهمية ذلك طلب بعض لجان المجلس من بعض المتخصصين حضور مناقشات هذه اللجان وإبداء الرأي بشأن ما يعرض عليها من مشاريع أنظمة ولوائح.

نظام القضاء و ديوان المظالم.. مزيد من التحديث والتطوير

اقتصر التقرير على مناقشة نظام القضاء ونظام ديوان المظالم فقط، منطلقا من توصيفه الذي أتاح التقاضي على ثلاث مراحل، عندما بينت أن المحاكم تتكون من: المحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف،و محاكم الدرجة الأولى المتمثلة في:المحاكم العامة،المحاكم الجزائية، محاكم الأحوال الشخصية،المحاكم التجارية،المحاكم العمالية.

وقد أوكل نظام القضاء الجديد للمجلس الأعلى للقضاء صلاحية تولي إصدار لائحة للتفتيش القضائي وإصدار قواعد تنظم اختصاصات وصلاحيات رؤساء المحاكم ومساعديهم و إصدار قواعد تبين طريقة اختيار القضاة، وكان من الأفضل وضع أسس مثل هذه الأمور في صلب النظام، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالتفتيش القضائي وطريقة اختيار القضاة، فالواقع الحالي أثبت أن هناك أهمية كبرى لتفعيل دور التفتيش القضائي وآلية اختيار القضاة. والجمعية تدعو عند وضع مثل هذه اللوائح إلى إدراج نصوص واضحة وصريحة وعادلة وبعيدة عن التأويل والاجتهادات الفردية لضمان قيام جهاز التفتيش القضائي بدوره بفعالية، ولتحسين الآلية المتبعة حاليا في اختيار القضاة والتي يعاب عليها عدم خضوعها لقواعد واضحة تضمن العدالة والموضوعية والكفاءة في اختيار القضاة.

والمحكمة العليا التي تضمنها نظام القضاء الجديد تباشر اختصاصاتها من خلال دوائر متخصصة بحسب الحاجة تؤلف كل منها من ثلاثة قضاة باستثناء الدائرة الجزائية التي تنظر في الأحكام الصادرة بالقتل أو القطع أو الرجم أو القصاص في النفس أو فيما دونها، فإنها تؤلف من خمسة قضاة.

وتتولى المحكمة العليا بالإضافة إلى الاختصاصات المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها في القضايا التي تدخل

ضمن ولاية القضاء العام وذلك في الاختصاصات الآتية:
١ - مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف بالقتل أو القطع أو الرجم أو القصاص في النفس أو فيما دونها.
٢ - مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف المتعلقة بقضايا لم ترد في الفقرة السابقة أو بمسائل نهائية ونحوها وذلك دون أن تتناول وقائع القضايا متى كان محل الاعتراض على الحكم ما يلي:
أ - مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها.
ب - صدور الحكم من محكمة غير مشكلة تشكيلا سليما طبقا لما نص عليه في هذا النظام وغيره من الأنظمة.
ج - صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة.
د - الخطأ في تكييف الواقعة أو وصفها وصفا غير سليم.
وقد أحسن المنظم بأن وضع في كل منطقة محكمة استئناف أو أكثر تباشر أعمالها من خلال دوائر متخصصة (الدوائر الحقوقية،الدوائر الجزائية، دوائر الأحوال الشخصية، الدوائر التجارية، الدوائر العمالية) تؤلف كل دائرة منها من ثلاثة قضاة باستثناء الدائرة الجزائية التي تنظر في قضايا القتل والقطع والرجم والقصاص في النفس أو فيما دونها فتؤلف من خمسة قضاة لأن هذا الأمر يسهل على الخصوم الوصول إلى القضاء.
وقال التقرير: فيما يتعلق بشروط من يتولى القضاء فيؤخذ على النظام القضائي الجديد تحديده للحد الأدنى لسن القاضي الذي يعين (في إحدى درجات السلك القضائي الأقل من قاضي الاستئناف) باثنتين وعشرين سنة، وكان من المفترض رفع سن من يتعين في السلك القضائي بحيث لا يقل عن ٢٥ سنة، كما أن اشتراط الحصول على شهادة إحدى كليات الشريعة بالمملكة أو شهادة أخرى معادلة لها بشرط أن ينجح في الحالة الأخيرة في امتحان خاص يعده المجلس الأعلى للقضاء، قد لا يفي بالمطلوب بالنسبة للقاضي الذي يعين في المحاكم التجارية والمحاكم العمالية التي يعتمد الفصل في قضاياها على الأنظمة والقوانين والتي تحتاج لخريجي كليات الأنظمة وأقسام القانون وكان الأولى أن يوضع شرط لمن يتعين في السلك القضائي أن يكون حاصلا على شهادة البكالوريوس في الشريعة ودبلوم في الأنظمة أو القانون أو بكالوريوس في الأنظمة أو القانون ودبلوم في الشريعة ؛لأن الفصل في القضايا في الوقت المعاصر يقتضي الإلمام بالشريعة والقانون كما كان ينبغي ألا يعين في القضاء من قل تقديره في الشهادة الجامعية عن جيد جدا بدلا من جيد وأن تكون الكفاءة هي المعيار الأول في الترقية بدلا من الأقدمية المطلقة التي أخذ بها النظام الجديد.
أما نظام ديوان المظالم فقد أكد ما كان موجودا في النظام السابق من عدم جواز نظر محاكم ديوان المظالم في الدعاوى المتعلقة بأعمال السيادة، وكان من الأهمية بمكان تحديد مفهوم السيادة أو وضع ضابط للدعاوي المتعلقة بها.

بعض القضاة لا يحرصون على بيان حقوق المتهم

الجهاز القضائي: تطور بطيء في تنفيذ مشروع خادم الحرمين الشريفين

البطء في تنفيذ مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء وعلى وجه الخصوص بالنسبة للقضاء العام مقارنة بديوان المظالم؛ هو ما ركز عليه التقرير. وفي ضوئه طالبت الجمعية بمزيد من الضمانات اللازمة لاستقلال القضاء وتطويره كما وكيفا.
وقال تقرير الجمعية إن هناك انتهاكات لضوابط المحاكمة العادلة منها: عدم حصول المرأة في بعض الحالات، على حقها في التقاضي بسهولة، حيث ما زالت هناك بعض الصعوبات التي تواجهها في هذا الشأن بسبب عدم حمل بعض النساء لبطاقة الأحوال المدنية أو عدم اعتراف بعض القضاة أو كتاب العدل بها ورفض ولي الأمر أو المحرم الحضور مع المرأة إلى المحكمة أو كتابة العدل. وكذلك عدم الالتزام في بعض الحالات بحق المساواة في التقاضي من تمييز بين الخصوم في الجلسات،وعدم السماح لأحدهم بالرد على الدعوى، أو الضغط عليه للاختصار في الدعوى.
وأضاف: عدم التقاضي العلني، حيث يتم اللجوء إلى سرية الجلسات في بعض القضايا المعروضة، مع مخالفة ذلك للأنظمة المحلية ولالتزامات المملكة الواردة في الاتفاقيات الدولية والتي تعتبر جزءا من النظام القانوني السعودي. وكذلك عدم التزام بعض القضاة أحيانا بمواعيد الجلسات أو تأجيل النظر في القضية إلى جلسات أخرى مع إمكانية الاستماع للخصوم وحسم النزاع في نفس الجلسة، فضلا عن قلة عدد القضاة وطول مدة التقاضي.
ودعا التقرير إلى مزيد من الضمانات اللازمة لاستقلال القضاء وتطويره من خلال التنظيمات. وأضاف: من المهم أن تحترم الأنظمة التي سنتها الدولة، ويعمل على تطبيقها باعتبارها تشكل الضوابط الأساسية لسير عمل القضاء، وأن يتم تعريف وتدريب القضاة عليها، حتى لا تواجه بالرفض أو الإهمال باعتبارها أمرا محدثا وسببا في إطالة إجراءات التقاضي.
وانتقد التقرير عدم التزام بعض القضاة أحيانا بمواعيد الجلسات أو تأجيل النظر في القضية إلى جلسات أخرى مع إمكانية الاستماع للخصوم وحسم النزاع في نفس الجلسة، وكذلك ندرة البرامج التأهيلية للقضاة وضعف الآلية المناسبة لإعدادهم واختيارهم،ومع ذلك فقد رصدت الجمعية بعض الجهود للمعهد العالي للقضاء في إقامة دورات وورش عمل للقضاة؛ بهدف الرفع من كفاءتهم واطلاعهم على تطبيقات للأنظمة السارية. وطالب بإقامة دورات متخصصة للقضاة ؛لإعدادهم للعمل في المحاكم المتخصصة التي أنشاها النظام القضائي الجديد (أحوال شخصية، جزائية، عمالية ،تجارية، مرورية...إلخ).
وأشار إلى عدم قيام بعض القضاة بتعريف المتهم بحقوقه، ومن ذلك حقه في المطالبة بمعاقبة من استخدم العنف ضده أو أجبره على الاعتراف، وكذلك حقه في الاعتراض على الحكم، وخاصة بالنسبة للسجناء، والمبالغة أحيانا في بعض الأحكام

التعزيرية في عقوبة السجن والجلد، وتكليف القاضي بممارسة بعض الأعمال الإدارية بالإضافة لعمله مما يستنزف الوقت المخصص لنظر القضايا، ورفض بعض القضاة النظر في بعض القضايا مع أنها تدخل ضمن اختصاصهم، مما يعد انتهاكا لحق التقاضي الذي كفله النظام الأساسي للحكم والتزمت به المملكة في التزاماتها الدولية، وعدم تفعيل الأخذ بوسائل الإثبات الحديثة في بعض القضايا التي يعتمد الفصل فيها على ذلك.كما هو الحال بالنسبة للحامض النووي، وتحديد موقف قضائي واضح عن التعويض عن الخطأ في إجراءات القبض والاحتجاز أو في التوقيف أو السجن أو التعذيب أو التعسف أو استغلال النفوذ.

وحول ديوان المظالم الذي يمثل القضاء الإداري في المملكة قال التقرير إنه قد أرسى مبدأ التعويض عن خطأ الإدارة، لكن الأمر لا يزال بحاجة إلى توضيح كافة القواعد والضوابط المحددة للتعويض عن الخطأ الإداري وخاصة فيما يتعلق بالتعويض عن الخطأ في إجراءات القبض والاحتجاز أو في التوقيف أو السجن أو التعذيب أو التعسف أو استغلال النفوذ.

وقال التقرير إن الجمعية تأمل خيرا في الآثار الإيجابية لبعض التوجهات التي تمت ملاحظتها على الجهاز القضائي ومنها:

- أخذ بعض قضاة محاكم الدرجة الأولى ببدائل عقوبة السجن وإن كان بعض هذه الأحكام لم يحظ بالتأييد من هيئة التمييز.
- صدور مدونة الأحكام رغم اتسامها بالانتقائية،وما تكشفه من ملاحظات سبق تسجيلها على بعض القضاة،ومن أبرزها إصدار الأحكام دون تسبيب بالمخالفة للأنظمة التي تنص على ذلك.
-وجود شعور لدى بعض العاملين في السلك القضائي بأهمية التطوير والتحديث لما في ذلك من انعكاس على سير تحقيق العدالة.

هيئة الأمر: تحديد سلطات وصلاحيات الميدانيين يصون حرية الناس

انتقد التقرير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خلال تفتيش الممتلكات الخاصة دون مبرر، والقبض على النساء دون محرم، و الإجبار على التوقيع في محاضر دون قراءتها، واستخدام سيارات خاصة لنقل من يوقف إلى أحد مراكز الهيئة. وقال التقرير إن الحاجة تدعو إلى تحديد سلطات وصلاحيات منسوبي الهيئة بشكل دقيق حرصا على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسمعة وسلامة أعضائها الذين تعرض بعضهم للاعتداء، ومنع ازدياد تذمر الناس من تصرفاتهم وتلافي أخطائهم.

وقال التقرير: على الرغم من أن الهيئة تعمل من أجل الالتزام بأداء واجب ديني مهم، فإنها تمارس هذا الدور كجهة ضبط قيدت أعمالها- كغيرها من جهات الضبط - بنصوص نظام الإجراءات الجزائية. ومع ذلك فإن الهيئة طبقا لنظامها الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٧) وتاريخ ١٤٠٠/١٠/٢٦، ولائحته التنفيذية الصادرة برقم (٢٧٤٠) وتاريخ ١٤٠٧/١٠/٢٤ تتمتع باختصاصات وسلطات واسعة تتمثل في الضبط والقبض والتفتيش والتحقيق، وهي سلطات غير محددة تحديدا دقيقا في نظام الهيئة ولائحته، مما يخشى منه ارتكاب أعمال فيها تعد على حقوق الأفراد وهذا ما حدث في بعض القضايا التي باشرتها الهيئة في الفترة التي يغطيها التقرير، والتي حدث فيها تجاوزات نتج عنها بعض الوفيات ووصل الأمر في بعضها إلى إقامة دعاوى أمام المحاكم على بعض منسوبي الهيئة صدرت في بعضها أحكام بعدم الإدانة.

وقد اهتمت وسائل الإعلام بهذه القضايا وعملت على نشرها ومتابعتها وهذا ما دفع مسؤولي الهيئة إلى اتهام وسائل الإعلام بتضخيم وإبراز أي قضايا تكون الهيئة طرفا فيها .وقد أكد للجمعية بعض من تم القبض عليهم من قبل الهيئة أنه يتم نقل المقبوض عليهم إلى مراكز الهيئة حيث يتم إيقافهم والتحقيق معهم وقد يحصل اعتداء على بعضهم أو انتزاع اعترافات منهم تخالف الحقيقة سواء بالإكراه أو الإغراء والوعد بالستر، ويتم تفتيش أجهزة الجوال ،ويرفض السماح لهم بالاتصال بذويهم، ويتم سبهم ببعض الألفاظ غير اللائقة ومعاملتهم بقسوة.

و قد وقعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدة حوادث في الرياض وتبوك والمدينة المنورة ونجران، كان منسوبو الهيئة طرفا فيها ألحقت أضرارا وانتهى بعضها إلى وفاة المقبوض عليهم منها خمس حالات كشفتها الصحافة في الرياض وتبوك والمدينة المنورة و جدة. وفي تعليقها على تلك الحوادث تميل الهيئة إلى نفي الواقعة أصلا أو التقليل من أهميتها، وأنها ليست سوى تجاوزات فردية وأن منسوبي الهيئة لديهم تعليمات مشددة بالالتزام بالضوابط التي نص عليها نظام الإجراءات الجزائية. و قد تلقت الجمعية شكاوى تظهر تكرار ما سبق رصده في التقرير السابق من تجاوزات و منها: تفتيش الممتلكات الخاصة دون مبرر، والقبض على النساء دون محرم، و الإجبار على التوقيع على محاضر دون قراءتها، و استخدام سيارات خاصة لنقل من يوقف إلى أحد مراكز الهيئة. ونتيجة لتكرار تلك الحوادث و ما ترتب عليها من أضرار فقد صدر تعميم يؤكد على أن دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ينتهي بمجرد القبض على الشخص ومن ثم ينبغي تسليم من يقبض عليهم إلى المراكز الأمنية المختصة فور القبض عليهم ،وعدم نقل أي شخص ذكرا كان أو أنثى إلى مراكز الهيئة مهما كانت الظروف ،وكل عضو من أعضاء الهيئة يقوم بنقل المقبوض عليه إلى مركز الهيئة يتم كف يده عن العمل فورا، ويحال للتحقيق، وطلب من هيئة التحقيق والادعاء العام متابعة هذا الأمر والقيام بجولات تفتيشية مفاجئة على مراكز الهيئة؛ للتأكد من عدم وجود أماكن للتوقيف أو مقبوض عليهم يتم التحقيق معهم.

والالتزام بمضمون هذا التعميم سوف يساعد في الحد من التجاوزات التي قد ترتكب من بعض أعضاء الهيئة أو المتعاونين معها كما يساعد على الالتزام بنظام الإجراءات الجزائية.

وقد صدرت تعليمات من رئاسة الهيئة تلزم منسوبيها بوضع بطاقة العمل التي تدل على الصفة الرسمية لهم، والتشديد عليهم بعدم المطاردة.

كما أن الهيئة قامت خلال العام الماضي بعقد دورات تدريبية لمنسوبيها؛ لتعريفهم بنظام الإجراءات الجزائية. فهذه الإجراءات رغم أهميتها إلا أنها تبقى غير كافية دون تعديل لنظام الهيئة الذي يمنحها صلاحيات واسعة كما أشارت الجمعية في تقريرها الأول.

والحاجة تدعو إلى تحديد سلطات وصلاحيات منسوبي الهيئة بشكل دقيق حرصا على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسمعة وسلامة أعضائها الذين تعرض بعضهم للاعتداء، ومنع ازدياد تذمر الناس من تصرفاتهم وتلافي أخطائهم. فتحديد آليات عمل أعضاء الهيئة وخصوصا الميدانيين منهم بما يضمن صيانة حرية الناس وفي نفس الوقت يسمح لجهاز الهيئة بالقيام بواجباته نحو المجتمع أمر مهم وتدعو الحاجة إليه.

وقال التقرير إن رئيس الجمعية وبعض أعضائها التقوا رئيس الهيئة وكبار مسؤوليها الذين أكدوا أن الهيئة لا تقر أي تجاوز من أي من منسوبيها، وأن هناك برامج تدريبية للرفع من كفاءتهم، وأنهم يحرصون على الستر في أغلب القضايا. والجمعية تدعو الهيئة إلى الاستمرار في تكثيف الدورات التدريبية لمنسوبيها، ومعاقبة من يقوم من أعضائها بالمطاردة، و التحقيق في الشكاوى من قبل جهات محايدة و مستقلة و كذلك التركيز على النصح والإرشاد أكثر من القبض والعقاب.

هيئة التحقيق و الادعاء العام: المطلوب زيادة زيارات السجون

امتدح التقرير تجاوب هيئة التحقيق والادعاء العام مع مخاطبات الجمعية، وقال إن الجمعية استمرت في تلقي شكاوى من السجناء بعدم التقائهم بأعضاء الهيئة التي نص نظامها على أنها تختص بالرقابة والتفتيش على السجون، ودور التوقيف، وأي أماكن تنفذ فيها أحكام جزائية والاستماع إلى شكاوى المسجونين والموقوفين والتحقق من مشروعية سجنهم أو توقيفهم، أو بقائهم في السجن، أو دور التوقيف بعد انتهاء مدة محكوميتهم.

كما رصدت الجمعية قيام بعض المحققين بالتحقيق دون تمكين المتهم من توكيل محام، إضافة إلى قيام البعض منهم بتطويل إجراءات التحقيق دون مبرر، كما ورد للجمعية عدد من الشكاوى ادعى أصحابها تعرضهم أو تعرض ذويهم لمحاولات التأثير على الإرادة من قبل المحققين في مخالفة صريحة للمادة ١٠٢ من نظام الإجراءات الجزائية.

وأشار التقرير إلى أن من أبرز العوائق التي رصدتها الجمعية:

قلة عدد الموظفين، و ضعف الحوافر المقدمة، كما أن الهيئة لم تمكن من تولي التحقيق و الادعاء في قضايا الموقوفين في سجون المباحث العامة، ولا يسمح لها بزيارتهم، والجمعية تطالب بتوسيع صلاحيات الهيئة لتشمل كافة أماكن التوقيف و الاحتجاز، و كذلك تقديم الدعم لها لتتمكن من تغطية كافة محافظات المملكة، لكونها الجهة الوحيدة المخولة بالتحقيق، والحد من جمع الأجهزة الأمنية بين مهام القبض و التحقيق.

وطالب التقرير بإعادة النظر في نص المادة (١٩) من نظام الإجراءات الجزائية التي تضمنت حكما يقضي بإعطاء المحقق صلاحية منع المسجون أو الموقوف من الاتصال بغيره من المسجونين والموقوفين، وألا يزوره أحد لمدة قد تصل إلى ستين يوما ، معتبرا أن المادة غير إنسانية.

وعلى الرغم من أن معالي رئيس الهيئة وكبار مسؤوليها قد أشاروا خلال لقاء رئيس الجمعية وبعض أعضائها بهم إلى أن هيئة التحقيق والادعاء العام قادرة على القيام بمهامها التي حددها النظام، فإن الحاجة تدعو إلى دعمها بالكوادر البشرية المدربة التي تمكنها من أن تشمل بخدماتها كافة المحافظات والمراكز دون استثناء، ووضع خطة لإيجاد مقار نموذجية لها ولفروعها في مختلف مناطق ومحافظات و مراكز المملكة تحل محل المقرات المستأجرة حاليا التي لا تناسب ولا تلبي احتياجات الهيئة.

هيئة حقوق الإنسان: صلاحيات واسعة وتعاون حكومي ضعيف

تناول التقرير هيئة حقوق الإنسان، وقال بالرغم من الصلاحيات الواسعة التي منحت لها؛ فإنها قوبلت بضعف تعاون بعض الجهات الحكومية رغم صدور توجيهات ملكية بالتعاون معها وتسهيل مهامها. ودعا تقرير الجمعية الهيئة إلى تكثيف مراقبة أداء الأجهزة الحكومية وكشف التجاوزات فيها لما في ذلك من أثر على تمتع الأفراد بحقوقهم، وأن يتم الإعلان عن ذلك عبر وسائل الإعلام لما في ذلك من أهمية في توضيح الأمر للرأي العام.

وأكد التقرير سعي المملكة لصيانة حقوق الإنسان وبذل الجهود لترسيخها حيث منحت الهيئة من خلال تنظيمها صلاحيات واسعة اشتملت على تلقي الشكاوى وزيارة السجون دون إذن مسبق وإبداء الرأي في الأنظمة ونشر ثقافة حقوق الإنسان وقد ربطت الهيئة مباشرة برئيس مجلس الوزراء مما يعكس الاهتمام الذي توليه القيادة السعودية لدور الهيئة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات. ومنذ إنشائها سعت الهيئة إلى القيام بمهامها، إلا أنها قوبلت بضعف تعاون بعض الجهات الحكومية رغم صدور توجيهات ملكية بالتعاون معها وتسهيل مهامها. وتواصلت الهيئة مع المؤسسات الإقليمية والدولية لشرح الموقف الرسمي من القضايا المثارة ضد المملكة، والجمعية تقدر للهيئة ما تقوم به وتدعوها إلى المبادرة بتفعيل كافة الاختصاصات التي أوكلت لها ومنها القيام بزيارات للسجون ودور التوقيف دون إذن مسبق للتحقق من أوضاع السجناء والاستماع لشكاواهم والتأكد من نظامية بقائهم في السجن خاصة سجون المباحث العامة. كما تدعو الهيئة إلى تكثيف مراقبة أداء الأجهزة الحكومية وكشف التجاوزات فيها لما في ذلك من أثر على تمتع الأفراد بحقوقهم، وأن يتم الإعلان عن ذلك عبر وسائل الإعلام لما في ذلك من أهمية في توضيح الأمر للرأي العام، كما

نأمل أن لا يتسبب عدم التجاوب أو عدم الرضا من قبل بعض الجهات، أو عدم الحصول على الدعم المالي الكافي دون عمل الهيئة على تحقيق رسالتها التي تشاركها الجمعية فيها.
ومن المؤمل إذا استمرت الهيئة في نهج سياستها الحالية أن يتم تأسيس مبادئ وأسس يمكن الانطلاق من خلالها لإقناع الجهات والأجهزة الحكومية الأخرى بأهمية احترام حقوق الإنسان في تعاملاتها وتصرفاتها سواء على مستوى إعداد وصياغة الأنظمة أو على مستوى التطبيق أو الممارسة ولكن الحاجة تقتضي دعمها ماليا ومعنويا لتمكينها من القيام بواجباتها في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان ونشر ثقافتها في المجتمع.

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية: تشريع في انتظار الصدور

شدد التقرير على أهمية إصدار نظام موحد لكافة التكتلات المهنية أيا كان مسماها بدلا من الوضع المتشتت الراهن، ونوه بما يمثله النظام من شروط لتكوينها وعضويتها وآلية الإشراف عليها دون أن ينطوي ذلك على تمييز أو تفرقة. ووصف مشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بأنه أهم مشروع ناقشه مجلس الشورى منذ إعادة تشكيله باعتباره من أبرز الأنظمة الحديثة في تاريخ المملكة ويؤسس لمرحلة جديدة للعمل الأهلي. هذه الأهمية هي ما يفسر الاهتمام الكبير الذي لقيه المشروع من خلال تفاعل نخب وأفراد المجتمع مع مجلس الشورى منذ اللحظة الأولى ويناقش المجلس على غير العادة مشاريع الأنظمة بعيدا عن الرأي العام مما يحول دون المشاركة في إبداء الرأي حولها، وتعد هذه السرية في أسلوب تعاطي المجلس مع مشاريع الأنظمة من أبرز عيوب العملية التشريعية في المملكة.
و يحسب لمجلس الشورى استجابته لدعوات النخب والمهتمين بالتريث في إعداد المشروع وعدم الاستعجال في إقراره نظرا لأهميته الكبيرة.
ومع ذلك وصف التقرير المسودة الأولى للمشروع بأنها اشتملت على قيود كثيرة جدا، ومنحت الجهات المراد لها الإشراف على العمل الأهلي صلاحيات واسعة كان من شأنها- لو أقرت- أن تفرغ العمل الأهلي من قيمته وتجعله مجرد قطاع صوري دون قيمة. وأضاف: لقد بادرت مؤسسات المجتمع المدني إلى نقد المسودة ودعت المجلس لإعادة النظر في كثير من موادها، واستجاب المجلس وشكل لجنة خاصة لإعادة صياغة المشروع واجتهدت اللجنة حيث أخذت بالكثير من الملاحظات المطروحة وعقدت جلسات خاصة دعي لها ممثلون عن القطاع الأهلي للاستماع لملاحظاتهم وانتهت إلى إعادة صياغة مسودة المشروع وتعديله بشكل خفف الكثير من القيود المفروضة على العمل الأهلي التي عابت المسودة الأولية للمشروع.
وقد صوت مجلس الشورى مؤخرا على المشروع في شكله الجديد وأرسل إلى مجلس الوزراء لإقراره. ومع أن المشروع في نسخته الأخيرة يمثل نقلة وخطوة متقدمة، فإنه لم يخل من بعض الملاحظات التي قد تكون عائقا أمام تطوير العمل الأهلي في المملكة الذي يعد من بين أهداف النظام.
ولعل أبرز ملاحظة على المشروع الذي أقره مجلس الشورى ما تضمنه بشأن منع قيام الجمعيات والمؤسسات بما يتعارض مع النظام العام ولاشك أن هذه عبارات عامة فضفاضة تتيح مجالا واسعا للاجتهاد والتفسير.
وحتى كتابة هذا التقرير لم يصدر هذا النظام، والجمعية تطالب بالإسراع في إقراره وتؤكد على الحاجة إلى مراجعته لتنقيته من النصوص التي قد تقيد عمل جمعيات المجتمع المدني.

المطلوب استمرار خطوات الدعم وترجمتها في ميدان الواقع

المرأة: فترة انفتاح ملحوظ تشوبها تعقيدات تنظيمية وممارسات اجتماعية

أشاد التقرير بالتعيينات التي شملت سيدات سعوديات في مناصب قيادية، وأشار إلى وجود فترة انفتاح ملحوظ وتحسن واضح في وضع المرأة، وما اتخذته الحكومة من خطوات في هذا المجال وفي مقدمتها حرص القيادة العليا للبلاد على الالتقاء بالعنصر النسائي سواء العاملات في مجال التعليم أو سيدات الأعمال والاستماع لهن ودعمهن. كما نوه بموافقة مجلس الشورى على التوصية رقم ١٩٨ الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية التي تنظم العلاقة بين صاحب العمل والعامل وتقضي بتجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في العمل.
ولكنه انتقد موضوع السماح للمرأة بالترشيح أو بالتصويت في الانتخابات البلدية غير الواضح، على عكس انتخابات مجالس الغرف التجارية وبعض الجمعيات الأخرى. وطالب بإعادة النظر في مدى متانة الأسانيد الشرعية التي يستند إليها موضوع الكفاءة في الزواج. إذ إن تطبيقاته الحالية -والتي تتضرر منه النساء- تصطدم بمبادئ الإسلام السامية الذي لا يفرق بين أعجمي وعربي وينطلق من كون الناس سواسية.
وتركزت مطالب التقرير في:
* أن تستمر خطوات دعم المرأة وترجمتها على أرض الواقع من قبل الأجهزة المعنية، فالأنظمة التي تكفل للمرأة حقوقها موجودة في معظم الأحيان، ولكن الخلل في تطبيقها من قبل بعض الجهات، أو تفسيرها بشكل غير صحيح.
* ضرورة إعادة النظر في نصوص الأنظمة والتعليمات التي تنتقص من أهلية المرأة أو من شخصيتها القانونية بشكل يخالف قواعد الشريعة الإسلامية، وعلى وجه الخصوص تلك التي تستلزم استئذان وليها في بعض المسائل ومن ذلك: جميع أشكال الولاية في المعاملات المالية للمرأة والتي تمنعها من التصرف في مالها دون إذن وليها، منعها من إبرام العقود المالية من دون ولي لها من الذكور، أو طلب موافقة وليها للسماح لها بالتعليم،أو العمل أو ممارسة التجارة.

* إصدار نظام خاص بالانتخابات يحدد شروط الترشيح والانتخاب بما يسمح بوضع إطار نظامي محدد لهذه المسألة ويكفل المساواة أو عدم التمييز بين الرجل والمرأة بهذا الشأن.
* دراسة أسباب القضايا التي تهدد الترابط الأسري وفي مقدمتها العنف الأسري، الطلاق، عدم تحمل المسؤولية تجاه رعاية الأبناء أو كبار السن والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.
* تحديد بعض المصطلحات بنصوص نظامية اعتمادا على الرأي الراجح في الفقه الإسلامي وعدم تركها للاجتهادات الفردية منعا للتجاوزات التي تتعرض لها المرأة أو تحد من مشاركتها في المجتمع ومن ذلك مصطلح الاختلاط، الخلوة غير الشرعية، الحجاب الشرعي، الحالات التي تتطلب وجود ولي للمرأة.
* إعادة النظر في مدى متانة الأسانيد الشرعية التي يستند إليها موضوع الكفاءة في الزواج. إذ إن تطبيقاته الحالية -والتي تتضرر منه النساء- تصطدم بمبادئ الإسلام السامية الذي لا يفرق بين أعجمي وعربي وينطلق من كون الناس سواسية.
* تعديل بعض النصوص النظامية لتنقيتها من أي نزعة تمييزية أو يسمح بتفسيرها على نحو يحد من حقوق المرأة ومن ذلك المادة (٧٦)من نظام الأحوال المدنية، التي تشترط موافقة ولي أمر المرأة على حصولها على بطاقة الأحوال المدنية الخاصة بها لأن هذا الشرط يؤدي إلى حرمانها أو تقييد حقها في الحصول على بطاقة شخصية مما سيترتب عليه حرمانها من مباشرة حقها في التصرف. وكذلك المادة (٧) من نظام جوازات السفر السياسية والخاصة، المواد (٥ ، ٨ ، ٩) من اللائحة التنفيذية لنظام وثائق السفر يمكن أن تفسر على أنها تتضمن انتقاصا من الشخصية القانونية للمرأة مما يتطلب إعادة النظر فيها.
* مراجعة نظام التقاعد المدني لاستبعاد أي نص قد يحرم المرأة العاملة من حصولها أو ورثتها على حقها في الراتب التقاعدي، كما هو الحال بالنسبة لاستحقاق معاش التقاعد من ورثة السعودية المتزوجة من أجنبي، إذ يشترط حصول زوجها الأجنبي وأولادها على الجنسية السعودية لكي يستحقوا معاش تقاعد والدتهم، في حين أن الأجنبية المتزوجة من سعودي تحصل على هذا التقاعد.
* على مؤسسة النقد العربي السعودي أيضا أن تعمم على البنوك بضرورة إلغاء اشتراط موافقة ولي الأمر على حق المرأة الراشدة في فتح حساب باسمها.
* على أية جهة حكومية أخرى أن تمتنع عن أية ممارسات تمييزية ضد المرأة، أو أن تدرج في لوائحها ما من شأنه أن يعتبر عملا تمييزيا ضدها.
* ينبغي إعادة النظر في نظام الجنسية السعودي ولائحته التنفيذية لإزالة كل ما يتضمن تمييزا في المعاملة بالنسبة للحصول على الجنسية بين الرجل والمرأة و أثر ذلك على حصول الأبناء أو الزوج/الزوجة عليها كما هو الحال بالنسبة لأسلوب مجموع النقاط الذي يحصل عليه طالب التجنس والذي ينطوي على تمييز ضد المرأة.
* إعادة النظر في نظام صندوق التنمية العقارية والذي يقصر منح الاقتراض للسكن الخاص بالنسبة للنساء على النساء اللاتي تجاوزت أعمارهن أربعين سنة ولم يسبق لهن الزواج والأرامل والمطلقات حتى ولو لم يكن لديهن أطفال، والأيتام الذين يقل سنهم عن الحادية والعشرين، والذين يملكون أرضا ملكية مشتركة، أو بيتا غير صالح للسكنى ويرغبون في هدمه، وإعادة بنائه بقرض واحد باسمهم جميعا شريطة ألا يكون أحد والديهم قد حصل على قرض من الصندوق على ألا يترتب على ذلك مستقبلا حرمان من توافرت فيه شروط الإقراض الأخرى من الحصول على قرض خاص به".
* مراجعة ضوابط عمل المرأة التي قد تفسر على أنها تحد من إمكانية حصول المرأة على فرص متساوية مع الرجل في مجال العمل دون إغفال لاختلاف تكوينهما الفسيولوجي أو مساس بالضوابط الشرعية.
* يثير موضوع المحرم لطالبات الابتعاث إشكاليات خاصة لمن لا يوجد لديهن محرم مما يستلزم دراسة هذا الموضوع من الناحية الشرعية والقانونية ووضع قواعد واضحة ومحددة تراعى فيها مثل هذه الحالات.
هناك حاجة لتقنين مسائل الأحوال الشخصية، بحيث يتم حصر وتحديد حقوق المرأة في مسائل الزواج والطلاق والحضانة بشكل يمكنها من الإحاطة بها.

التضييق على الإعلاميين انتكاسة خطيرة

انتقد التقرير التباين في مستوى الشفافية بين الصحف السعودية. ورصدت الجمعية توقيف أحد المواطنين "المدونين" الذي اشتهر بالكتابة في الشأن العام وانتقاد بعض الشخصيات. وبعد مخاطبة الجمعية بشأن موضوعه ورد خطاب من وزارة الداخلية يشير إلى إطلاق سراحه. ورصد التقرير انتقادا لاستبعاد بعض القياديين في بعض وسائل الإعلام بسبب مداخلاتهم وتعليقاتهم مع بعض المواطنين في برامج مباشرة على بعض القرارات مما يشير إلى وجود نزعة عند البعض نحو تقييد قنوات التعبير المتاحة للمواطنين.
ورأى التقرير أن أخطر المؤشرات على هذه الانتكاسة للانفتاح الإعلامي هو ما نقل عن البعض في مجلس الشورى من استبشار بمعاقبة إحدى القنوات الفضائية لمراسلها الذي بث تقريرا عن المجلس أظهر بعض الأعضاء في حالة نعاس أو غياب عن الجلسات.
وأشاد التقرير باستمرار وسائل الإعلام في تقديم معالجات موسعة للكثير من القضايا الاجتماعية تتسم بالشفافية وكذلك توجيه النقد لأداء بعض الأجهزة الحكومية كما وفرت- وإن كان بشكل نسبي- قنوات تمكن المواطن من خلالها التعبير عن همومه ومشاكله. وقال التقرير إن هذه التطورات الإيجابية قابلها بعض الإجراءات المتشددة تسببت في وضع بعض القيود على

حرية التعبير وأكدت أن الانفتاح الإعلامي من دون "مأسسة " يفتقد للاستمرارية ويعبر عن مجرد اجتهادات فردية دون أن يصل مرحلة التحول التراكمي باتجاه ترسيخ حرية التعبير وضمانها في المملكة.
وطالبت الجمعية مجددا بضرورة المحافظة على الشفافية الملحوظة، وعدم محاولة التضييق على العاملين في المؤسسات الإعلامية ومنعهم من الكتابة بسبب قيامهم بتحقيقات صحفية كشفت بعض التجاوزات أو الإهمال، مما يعتبر تعديا على حرية الصحفيين في أداء مهامهم والحد من مساهمتهم في كشف التجاوزات، عملا بما ورد في المادة (٢٤) من نظام المطبوعات والنشر التي تنص على أن: "لا تخضع الصحف المحلية للرقابة، إلا في الظروف الاستثنائية التي يقرها رئيس مجلس الوزراء".
كما أن استبعاد بعض القياديين في بعض وسائل الإعلام بسبب مداخلاتهم وتعليقاتهم مع بعض المواطنين في برامج مباشرة على بعض القرارات يشير إلى وجود نزعة عند البعض نحو تقييد قنوات التعبير المتاحة للمواطنين. ومن مظاهر التضييق على حرية التعبير أيضا ما رصدته الجمعية من منع عدد من المنتديات الثقافية الأسبوعية في بعض مناطق المملكة والتي كان يطرح فيها بعض المواضيع الفكرية أو المتعلقة بالشأن العام. كما يلاحظ استمرار هيئة الاتصالات والمعلومات في حجب مواقع إلكترونية ومنها الصفحة العربية لموقع منظمة مراقبة حقوق الإنسان والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان وموقع مراسلون بلا حدود المعني بالدفاع عن الحريات الصحفية.

الطفل: نظام يضمن الحماية من الإيذاء والإهمال والاتجار والتسول والاستغلال الجنسي

تطرق التقرير إلى ضرورة حصول الطفل على حقوقه المتصلة بأسرته أو بوالديه فيما لا يزال، موضوع تحديد سن الرشد في المملكة يثير العديد من الإشكالات فيما يتعلق بالعمل بالتجارة والتعامل مع البنوك. كما طالب التقرير بإعادة النظر في نص المادة ٢٣ من نظام الجنسية. إضافة إلى المطالبة بوضع حد لتزويج الصغيرات في إطار رأي شرعي معتبر. كما تحدث التقرير عن الحاجة أيضا إلى الاستعجال في إصدار نظام لحماية الطفل من شتى أنواع الإيذاء والإهمال والاتجار والتسول والاستغلال الجنسي.
وأهم ما رصده التقرير وانتقده هو:
* إشكالية تحديد سن الرشد في المملكة فيما يتعلق بالعمل بالتجارة والتعامل مع البنوك. ومشكلة عدم تحديد سن محددة لأهلية الزواج.
* كذلك مشكلة المسؤولية الجنائية في الجرائم والعقوبات التي تصدر عن الحدث، فالمسألة غير محددة، واتجاه المحاكم للأخذ بسن ١٥ عاما. وهذا وضع معوق لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في المجال الداخلي في المملكة. ولعل الأنسب هو الأخذ بما حددته المادة الأولى من الاتفاقية ذاتها وهو سن الـ١٨ عاما وتعميمه على كل الحالات السابقة.
* تعديل نص المادة السابعة من نظام الجنسية السعودية ليشمل حالة الطفل لأم سعودية وأب معلوم الجنسية ولكنه لم يستطع نقل جنسيته إلى طفله لسبب أو لآخر، لأن عدم التعديل سيترتب عليه عدم حصول هذا الطفل على جنسية أبيه الأجنبي ولا على جنسية أمه السعودية ويصبح بالتالي عديم الجنسية.
* وضع قواعد للمولود لأب سعودي وأم أجنبية من زواج لا تعترف الدولة به ، لعدم الترخيص سلفا لهذا الزواج ، لأن الوضع الحالي يمنع انتقال الجنسية السعودية من الأب إلى الطفل، وقد لا تثبت لهذا الطفل المولود من أم أجنبية جنسية الأم.
* إعادة النظر في نص المادة ٢٣ من نظام الجنسية بحيث لا يمتد سحب الجنسية عن الأب إلى أطفاله ممن حصلوا عليها بالتبعية له في حالة ارتكاب الأب لجريمة مما حددته المادة ٢١ ، أسوة بآثار إسقاط جنسية الأب على الأولاد القصر الذي نصت عليه المادة ١٩ فقرة (ب) من النظام. حيث قضت هذه المادة الأخيرة صراحة بأنه "لا يترتب على سقوط الجنسية العربية السعودية عن شخص تطبيقا للمادة (١١) سقوطها عن زوجته وأولاده أو ممن كان يتمتع بها من ذويه بطريقة التبعية".
* استبعاد أية ممارسة أو قرار أو تعميم أو نظام يترتب عليه أن يكتسب الطفل الذكر حقوقا أكثر من الطفل الأنثى بخلاف تلك الفروق التي تنظمها نصوص قطعية في الشريعة الإسلامية، ، كمنع الأنشطة الرياضية بالنسبة للأطفال الإناث ، أو التمييز بينهم في بعض مجالات التعليم.
* منع أي عمل تمييزي في الحقوق بين الطفل السعودي والطفل غير السعودي، طالما يخضع هذا الأخير بحكم إقامته في المملكة لولاية الدولة السعودية.
* إتاحة الفرصة للاستماع إلى الطفل في أي إجراءات قضائية وإدارية تمسه كما هو الحال في الحضانة إما مباشرة، أو من خلال ممثل أو هيئة ملائمة كإدارة الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية.
* وضع قواعد نظامية محددة وواضحة فيما يتعلق بالولاية على الطفل وحضانته وتوقيع العقاب عليه (سواء كانت في شكل حدود أو تعازير) أو توقيع العقاب على المعتدي عليه إذا كان هذا الأخير من أسرته، كوالده مثلا مستخلصة من الرأي الراجح في الفقه الإسلامي وعدم ترك هذه القواعد لمعالجات اجتهادية من قبل بعض القضاة كما هو الحال في الوقت الراهن.
* تقنين أحكام الشريعة الإسلامية لتفعيل حقوق الطفل في مجال مسائل الأسرة ، مثل مسائل الحضانة والنفقة ورؤية الطفل لأحد والديه في حالة الطلاق.
* وضع حد لتزويج الصغيرات في إطار رأي شرعي معتبر، ووضع حد أدنى لسن الزواج يلزم المأذون الشرعي بعدم توثيق أي عقد زواج ما لم يبلغ الزوجان على الأقل هذه السن.

* وضع نظام أو قواعد خاصة بالأحداث تنظم وضعهم من حيث القبض والتحقيق والمحاكمة والعقوبة ومكان تنفيذها.

الأخطاء الطبية لا تتوقف

الخدمات الصحية: مشكلة توازن بين المناطق

قال التقرير إن توافر الخدمات الصحية بالمستوى المطلوب في كثير من مناطق المملكة لا يزال في حالة لا تعكس الحرص و الاهتمام المعلن. حيث نلحظ تأخرا في إنجاز خطة الوزارة في بناء المستشفيات في المناطق و المحافظات لتلبية احتياجات الأفراد الصحية و عدم اضطرارهم للانتقال إلى المدن الرئيسية.

كما يلحظ ازدحام غرف الطوارئ في المستشفيات الحكومية نتيجة قلة أسرة التنويم مما يتسبب في تأخر حصول المرضى على العلاج واضطرارهم للانتظار لساعات طويلة في غرف بمقاعد غير مناسبة لحالتهم الصحية. كما رصدت الجمعية أيضا عدم توافر بعض أنواع العلاج ونقص بعض الأدوات الطبية في بعض المستشفيات و اضطرار المرضى لتوفيرها بأنفسهم، إضافة إلى استمرار الأخطاء الطبية خاصة في مستشفيات المحافظات إضافة إلى عدم توافر أسرة كافية للمرضى النفسيين حيث تلقت الجمعية شكاوى من مواطنين يطالبون بحلول عاجلة لحالة أبنائهم أو أقاربهم الذين يعانون اضطرابات نفسية و ترفض مستشفيات وزارة الصحة استقبالهم بحجة عدم توفر أسرة رغم خطورة حالتهم على أنفسهم و عائلاتهم.

كما رصدت الجمعية عددا من الحالات المتعلقة بالأطفال حديثي الولادة الذين احتجزتهم مستشفيات خاصة لعدم قدرة ذويهم على دفع تكاليف العلاج أو الولادة، ولاشك أن هذا يناقض بشكل صارخ أبسط حقوق الإنسان.

وسرد التقرير قائمة بالأوضاع والمتطلبات، تركزت في:

- عدم توزيع الخدمات بشكل متوازن على مناطق المملكة .
- معاناة المرضى وذويهم من التنقل إلى المدن الرئيسية للحصول على العلاج .
- وجوب اتخاذ إجراءات فعالة للحد من الأخطاء الطبية.
- نقص الأدوية في صيدليات المستشفيات واضطرار بعض المواطنين لتأمين هذه الأدوية على حسابهم الخاص.
- عدم فتح مراكز أبحاث متخصصة في بعض المناطق التي تكثر فيها بعض الأمراض الوبائية.
- الطلب من أقارب المرضى التنسيق والبحث عن أسرة شاغرة من أجل ضمان تحويل ذويهم إليها.
- ضعف الكادر التمريضي في المستشفيات وانعكاس ذلك على خدمة المرضى.
- ضعف الإمكانات في المراكز الصحية داخل الأحياء والقرى.
- طول مدد المواعيد المعطاة للمرضى لمراجعة العيادات.
- ضعف أقسام الطوارئ في المستشفيات.
-ضعف الكوادر البشرية الطبية في أغلب المستوصفات والمستشفيات وعلى وجه الخصوص في المناطق النائية.
-ضعف الخدمات الصحية المقدمة للسجناء وخاصة مرضى الإيدز والمرضى النفسيين، والمرضى المصابين بالدرن.

ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق ضعيفان

مكافحة الفساد: لا بد من ترسيخ مبدأ المساءلة والمحاسبة

أكد التقرير أن ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق وعلى وجه الخصوص ديوان المراقبة العامة غير قادرين على القيام بدورهما الرقابي الفعال في ظل نظاميهما الحاليين.

وطالبت الجمعية في تقريرها بترسيخ مبدأ المساءلة ومحاسبة المقصرين وتمكين ديوان المراقبة العامة من القيام بدوره الأساسي باستقلال تام ومهنية عالية لأحكام الرقابة المالية والنظامية ورقابة الأداء على جميع إيرادات الدولة ونفقاتها والتحقق من كفاءة إدارة الأموال العامة المنقولة منها والثابتة وحسن استعمالها والمحافظة عليها

وقال التقرير: على الرغم من أن رئيسي الجهتين قد أكدا خلال لقائهما مع رئيس الجمعية وعدد من أعضائها أنهما يعملان من أجل قيام جهتيهما بما هو مطلوب منهما نظاما، فإن الأمر يحتاج إلى الإسراع في تعديل نظاميهما وبالذات نظام ديوان المراقبة العامة بما يسمح له بالرقابة على صرف الأموال العامة وتنفيذ المشاريع الحكومية وحق طلب التحقيق مع أي مسؤول يتهم بالفساد أو تبديد المال العام.

وقد أشارت هيئة الرقابة والتحقيق إلى أنها تعاملت في عام ١٤٢٨هـ مع حوالي ٦٨٢١ قضية جنائية متصلة بالوظيفة العامة توزعت بين التزوير٥٦٢٩ والرشوة٨٤٨ وتزييف النقود١٧٩ وإساءة معاملة واستغلال نفوذ١٠١ والاختلاس ٦٤. ومع أن حالات استغلال النفوذ التي عالجتها الهيئة محدودة نسبيا، فإن الأمر في الواقع العملي ربما يكون أكثر من ذلك بكثير، فاستغلال الموظف أو المسؤول أيا كان مستواه الوظيفي لسلطته لأغراض شخصية بهدف الإثراء الشخصي أو الحصول على مزايا بالمخالفة للقانون أمر ملاحظ، ومن مظاهر ذلك انتشار الحديث في المجتمع عن حالات فساد في أجهزة حكومية ونشر مواقع إنترنت صورا لوثائق حكومية تظهر ممارسات غير مشروعة في الحصول على المشاريع.

و قد سجل التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة صرف عدد من الجهات الحكومية مبالغ دون وجه حق أو سند نظامي والتراخي في متابعة تنفيذ عقود بعض المشروعات وتطبيق أحكامها وضعف تحصيل إيرادات الخزينة العامة ومستحقاتها وضعف التقيد بالأنظمة المالية. وأشار إلى توفير أكثر من ثلاثمئة مليون ريال نتيجة اكتشاف هذه المخالفات والأخطاء خلال

العام المالي ١٤٢٧/٢٦هـ. كما أشار التقرير إلى أن إجمالي ما تمت استعادته لخزينة الدولة خلال السنوات الخمس الماضية من مبالغ صرفت دون وجه حق بلغ ١٢٠٠ مليون ريال.
ولعل من أسباب زيادة حالات الفساد النمو الكبير في الدخل نتيجة ارتفاع أسعار النفط والقفزة في المشاريع الحكومية والمبالغ الطائلة التي تنفق عليها مع ضعف أنظمة المراقبة والمحاسبة، كما أن تردي الأوضاع المعيشية وعدم قدرة الكثير من موظفي الأجهزة الحكومية على الوفاء باحتياجات أسرهم قد يفسر زيادة مظاهر الفساد المتمثلة في أخذ الرشوة التي كشفها تقرير هيئة الرقابة والتحقيق. وقد ساهمت تعقيدات تطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية في تأخر تنفيذ بعض المشاريع الحكومية وعدم قيام بعض الأجهزة الحكومية بتنفيذ مشاريعها في الوقت المحدد بسبب عدم وفاء بعض المقاولين بالتزاماتهم مما يمهد لظهور بعض التصرفات والإجراءات المخالفة للقانون.
وبهدف الحد من فرص الفساد لا بد من ترسيخ مبدأ المساءلة ومحاسبة المقصرين وتمكين ديوان المراقبة العامة من القيام بدوره الأساسي باستقلال تام ومهنية عالية لأحكام الرقابة المالية والنظامية ورقابة الأداء على جميع إيرادات الدولة ونفقاتها والتحقق من كفاءة إدارة الأموال العامة المنقولة منها والثابتة وحسن استعمالها والمحافظة عليها.
وبهدف حماية المال العام والحد من الممارسات غير النظامية فقد صدرت عدة قرارات منها قرار لمجلس الوزراء قضى بالموافقة على اقتراح ديوان المراقبة العامة بتأسيس وحدات للرقابة الداخلية في كل جهة مشمولة لتعزيز فعالية الرقابة الوقائية.
وكذلك صدر أمر سام يقضي بفتح حساب مصرفي باسم حساب إبراء ذمة يودع فيه ما حصل عليه الأفراد من أموال من خزينة الدولة من غير وجه حق وقد وصل إجمالي المبلغ المودع حتى نهاية ٢٠٠٧ م، مئة واثنين وخمسين مليون ريال.
ومن أبرز إجراءات مكافحة الفساد إعلان الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تتضمن إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، ولكن ما يظهر من الاستراتيجية أن الهيئة المقترحة لا تتمتع بالصلاحيات الكافية للقيام بدور فاعل في مكافحة الفساد، ولذا فإن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تطالب (أولا) بتعزيز الأجهزة الرقابية ومنها ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق و(ثانيا) منح مجلس الشورى صلاحيات رقابية سابقة ولاحقة على كافة الأجهزة الحكومية دون استثناء، (ثالثا) تحديد إجراءات واضحة وعقوبات صارمة للمتورطين في قضايا فساد أو استغلال للسلطة بهدف الإثراء غير المشروع. كما تدعو الجمعية الأجهزة الرقابية إلى نهج الشفافية التامة في الكشف عن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية ومتابعتها مع الجهات القضائية ومحاسبة المتورطين فيها. إضافة إلى تمكين وسائل الإعلام من الكشف عن مظاهر الفساد أيا كان الجهاز الحكومي الذي تظهر فيه ومهما علا منصب المتورطين، وحماية الصحفيين الذين يكشفون عن حالات فساد. كما تدعو الجمعية إلى الإسراع بممارسة هيئة مكافحة الفساد أعمالها وتوسيع صلاحياتها ودعمها بما يمكنها من القيام بمهمة مكافحة الفساد بما يحمي المال العام والوظيفة العامة من الاستغلال، وكذلك إلى الإسراع في تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد بكافة عناصرها. ومن الضروري كذلك وضع آلية واضحة للتنسيق بين الجهات المعنية بحماية المال العام والوظيفة العامة بما يضمن قيامها بدورها في مكافحة الفساد ولكيلا يتسبب تداخل الاختصاصات فيما بينها في عرقلة قيامها بما هو مطلوب منها.

البطالة وصلت ١١% وتتركز في الإناث

الأوضاع المعيشية: سوق الأسهم أضرت بالطبقة الوسطى وضعف رقابة الأسواق فتح باب الاستغلال

تناول التقرير انهيار سوق الأسهم وتسببه في فقدان الطبقة الوسطى لمدخراتها وتحملها ديونا كبيرة انعكست على قدرة الكثير من أبناء هذه الطبقة مما جعلهم غير قادرين على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية. كما شدد على أن ارتفاع أسعار السلع والإيجارات انعكس بشكل سلبي واضح على الأسر الفقيرة والمتقاعدين والأسر التي لا تجد عائلا يوفر لها مصدرا آمنا للدخل.
وفي إطار الأوضاع المعيشية قال التقرير: لابد من الإشارة إلى قضية التنمية غير المتوازنة حيث تظهر مؤشراتها في عدد من المناطق التي لم تحظ بالاهتمام اللازم، وقد أعلن خادم الحرمين الشريفين ذلك صراحة خلال زيارته للمناطق وهو ما يتطلب التأكيد على أولوية تلك المناطق في الإنفاق والمشاريع. وقد بدأنا نشهد ما يدل على هذا التوجه الإيجابي من خلال تخصيص الكثير من المشاريع التنموية للمناطق الحدودية، إلا أن الجمعية تؤكد ضرورة وجود جهات رقابية ترتبط بالملك مباشرة مهمتها التأكد من تنفيذ تلك المشاريع وإنجازها في الوقت المحدد وبالمستوى المطلوب.

وانتقد التقرير تبرير الأزمة بأسباب خارجية لا يمكن التحكم فيها. وركز على استمرار معاناة أصحاب الدخول المحدودة وعدم مقدرتهم على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للتمتع بحياة معيشية كريمة. كما أن ضعف الرقابة على الأسواق ساهم في عدم نجاح الإجراءات الحكومية للحد من غلاء المعيشة. ولذلك استمرت حالة الاستياء بين المواطنين من حدوث هذه الأزمات في وقت يشهد فيه دخل الدولة من النفط ارتفاعات كبيرة حيث يصف المسؤولون دخل الدولة بأنه الأكبر في تاريخ المملكة. ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الغلاء الإسراع بإنشاء جمعية لحماية المستهلك وكذلك الموافقة على إنشاء جمعيات تعاونية تهدف إلى تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها. وقد ساهمت التوجيهات السامية بزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي والمساعدات المقدمة للمعاقين إضافة إلى صرف إعانة الشتاء للأسر المحتاجة للتخفيف من الآثار السلبية التي لحقت بالفئات المستفيدة من هذه المساعدات.

وقال التقرير إن الجمعية رصدت تضرر الحقوق الاقتصادية لبعض المواطنين نتيجة دخولهم مساهمات عقارية مرخصة من قبل الجهات الحكومية إلا أنها تحولت إلى منازعات حول ملكية الأراضي ونحو ذلك ونتيجة لبطء إجراءات معالجة هذه المساهمات وتجميد كثير منها خسر أغلب المساهمين أموالهم.في المقابل فإن بعض الإجراءات الحكومية المتراخية قد يسرت لبعض الفئات تحقيق ثراء سريع من خلال تحويل شركاتهم العائلية إلى مساهمات عامة طرحت للاكتتاب العام بأسعار غير مبنية على معايير اقتصادية وتجارية دقيقة. هذه الإجراءات تسببت في زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع بشكل يتعارض مع أسس العدالة الاقتصادية التي نصت عليها الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية.

وقد كانت هناك توجيهات سامية تهدف إلى الحد من معاناة بعض فئات وشرائح المجتمع والعمل على مساعدتها ومن ذلك زيادة القروض الممنوحة من بنك التسليف وخاصة القروض الاجتماعية للمساعدة على الزواج أو ترميم المنازل أو دعم المشاريع الصغيرة. كما وجه خادم الحرمين الشريفين الوزراء بعد صدور الميزانية بضرورة توفير الخدمات للمواطنين والمقيمين بما يمكنهم من العيش الكريم وعدم الاحتجاج بقلة الإمكانات.

وقال التقرير إن البطالة مرتفعة ووصلت إلى ١١%، وهي ترتفع بالنسبة للإناث بشكل لافت عنها عند الذكور، وترتفع نسبة البطالة بين حملة الشهادة الثانوية مما يتطلب قيام الجهات المعنية بسوق العمل بمواصلة جهودها في سبيل خلق فرص للعمل للتقليل من أعداد أولئك الباحثين عن حقهم في العمل.

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٢٦ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ٢٣ مارس ٢٠٠٩م العدد (٣٠٩٧) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3097&id=95126&groupID=0

دار الحياة

أشادت بتحسن وضع المرأة... وطالبت "الهيئة" بعدم نقل المتهمين بسياراتهم الخاصة...

"حقوق الإنسان" تنتقد "الشورى" و"العدل" و"الأمر بالمعروف" و"السجون"

الرياض - أحمد غلاب

وجهت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، انتقادات لبعض الأجهزة الحكومية في السعودية، وفي مقدمها مجلس الشورى، ووزارة العدل، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمديرية العامة للسجون، وذلك لأسباب عدة أهمها: عدم تأدية عملها على أكمل وجه، ونقص تعاونها. مشيرة إلى وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في بعض الأجهزة المتخصصة.

وذكرت الجمعية في التقرير الثاني لها، والذي حمل عنوان «أحوال حقوق الإنسان في السعودية» (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن مجلس الشورى مستمر في دوره التقليدي بدرس الأنظمة، ومراجعة الاتفاقات، وتقويم أداء الأجهزة الحكومية، لكنه لم يشهد أي تطور إيجابي باتجاه توسيع المشاركة، وتعزيز دوره الرقابي على أجهزة السلطة التنفيذية ومؤسساتها. وتابعت: «تحرك المجلس كان محدودا، بسبب افتقاره الصلاحيات اللازمة لذلك». متحدثة عن ضعف دور المجلس في حل ومراقبة بعض المشكلات، التي ألحقت الضرر بالأوضاع المعيشية للمواطنين، ومنها انهيار سوق الأسهم، والارتفاع الذي شهدته أسعار السلع والخدمات.

وطالبت بإعادة النظر في آلية تشكيل مجلس الشورى، وأن تكون بالانتخاب بدلا من التعيين وتوسيع صلاحياته، لتشمل المراقبة وحق مساءلة الوزراء ومراقبة الموازنة، إضافة إلى شمول مراجعة أداء الأجهزة الحكومية الوزارات كافة من دون استثناء. وأكدت «الجمعية»، أن مجلس الشورى لا يزال يتمسك بالسرية في تعامله مع مشاريع الأنظمة، ويرفض اطلاع المجتمع عليها.

وبشأن الجهاز القضائي، وصفت «الجمعية»، جهود وزارة العدل في سبيل تطوير مرفق القضاء، وإنشاء المحاكم وتأهيل القضاة، ووجودهم في المناطق والمحافظات بأنها «جهود تسير بشكل بطيء، وتحتاج لجهود مضاعفة من المجلس الأعلى للقضاء». ورصدت بعض الانتهاكات التي تحدث في المحاكم، ومنها عدم حصول المرأة في بعض الحالات على حقها في التقاضي بسهولة، وعدم الالتزام في بعض الحالات بحق المساواة في التقاضي من دون تمييز بين الخصوم في الجلسات، وعدم التقاضي العلني والتمييز، وعدم التزام بعض القضاة بمواعيد الجلسات، والمبالغة أحيانا في بعض الأحكام التعزيرية في عقوبتي السجن والجلد، مشيدة بأخذ بعض قضاة محاكم الدرجة الأولى ببدائل عقوبة السجن. وطالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بأن تلتزم التعميم الذي صدر، وينص على أن دورها ينتهي بمجرد القبض على الشخص وتسليمه إلى المراكز الأمنية وعدم نقل المتهمين بسياراتهم الخاصة. ودعت هيئة حقوق الإنسان (الحكومية) إلى تفعيل التخصصات كافة التي أوكلت إليها ومنها زيارة السجون ودور التوقيف دون إذن مسبق وتكثيف مراقبة أداء الأجهزة الحكومية وكشف التجاوزات التي فيها، وأن تسعى لإقناع الجهات الحكومية المختلفة بأهمية احترام حقوق الإنسان في تعاملاتها وتصرفاتها.

وعلقت «الجمعية» على وضع المرأة في السعودية بأن البلاد تعيش فترة انفتاح ملحوظ في ما يتعلق بحقوق الإنسان وأن تحسنا واضحا لوحظ على وضع المرأة، مشيدة بحرص القيادة العليا على الالتقاء بالعنصر النسائي في مختلف المجالات. وأضافت: «موضوع السماح للمرأة بالترشح أو التصويت في الانتخابات البلدية أمر غير واضح على عكس انتخابات مجالس الغرف التجارية وبعض الجمعيات الأخرى». ودعت مؤسسة النقد العربي السعودي إلى إصدار قرار بإلغاء اشتراط موافقة ولي الأمر على حق المرأة الراشدة في فتح حساب باسمها، وإعادة النظر في نظام صندوق التنمية العقارية بخصوص منح الاقتراض للسكن الخاص للنساء.

وفي مجال مكافحة الفساد، قالت «الجمعية» في تقريرها إن أهم أسباب زيادة حالات الفساد النمو الكبير في الدخل نتيجة لارتفاع أسعار النفط والقفزة في المشاريع الحكومية والمبالغ الطائلة التي تنفق عليها مع ضعف أعمال المراقبة والمحاسبة، إضافة إلى تردي الأوضاع المعيشية وعدم قدرة كثير من موظفي الأجهزة الحكومية على الوفاء بحاجاتهم.

وعبرت الجمعية عن استيائها من الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع، وكذلك المشكلات الموجودة في الحقل التعليمي ومن ضمنها تظلمات المعلمين التي تصلها ضد وزارة التربية والتعليم بسبب تعيينهم في مستويات غير مستحقة.

واعتبرت أن السجون لا تزال تعاني من الاكتظاظ بأعداد النزلاء، وطالبت بمزيد من الجهد والعمل للانتهاء من الإصلاحيات التي يجري العمل على إنشائها والإسراع في إنهاء توسعة الإصلاحيات، وتفعيل الإفراج الصحي بالشكل المطلوب والحاجة إلى تعديل النصوص التي تنظم ذلك.

إشادة بشفافية وسائل الإعلام

أشادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمستوى الشفافية وحرية التعبير الذي وصلت له وسائل الإعلام في السعودية من خلال توجيهها النقد للأجهزة الحكومية، مؤكدة أن دور رؤساء التحرير كبير في تحديد سقف حرية التعبير في الصحف، ولاحظت تأثر المؤسسات الإعلامية الرسمية بروح الشفافية في معالجة قضايا المجتمع.

وقالت الجمعية في تقريرها: «هذه التطورات الإيجابية قابلها بعض الإجراءات المتشددة تسببت في بعض القيود على حرية التعبير وأكدت أن الانفتاح الإعلامي يفتقد الاستمرارية» وضربت مثالا على ذلك بإيقاف جريدة «الحياة» ثلاثة أيام بسبب رفضها إيقاف أحد كتابها الذي تتسم مقالاته بجراءة في نقد أداء الأجهزة الحكومية.

وكررت الجمعية مطالبتها للجهات المسؤولة بعدم محاولة التضييق على العاملين في المؤسسات الإعلامية وعدم منعهم من الكتابة لقيامهم بتحقيقات صحافية تكشف بعض التجاوزات والإهمال الحاصل، مشددة على أن التضييق يعتبر تعديا على حرية الصحفيين في أداء مهامهم والحد من مساهمتهم في الكشف عن التجاوزات.

توصيات التقرير الثاني لـ«الجمعية»

> الاستمرار في مشروع الإصلاح السياسي بما يضمن توسيع المشاركة الشعبية ويدعم الاستقرار الاجتماعي.
> إعادة النظر في ما تضمنه نظام المرور الجديد.
> العمل على استقلال هيئة التحقيق والادعاء العام وربطها مباشرة برئيس مجلس الوزراء.
> الاستعجال في تنفيذ ما لم ينفذ من مشروع تطوير القضاء.
> توسيع صلاحيات مجلس الشورى لتشمل المراقبة، خصوصا مراقبة الموازنة وحق مساءلة الوزراء والنظر في إمكان انتخاب عدد من أعضائه بدلا من تعيينهم.
> العمل على وضع مدونة للأحوال الشخصية بما يضمن حق المرأة والطفل ويتوافق مع الرأي الراجح في الفقه الإسلامي.
> دعم حرية التعبير في ظل أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة السائدة ومن يتهم بالتجاوز ينبغي عدم اعتقاله مباشرة، وإنما يحال إلى القضاء ويمكن من محاكمة عادلة بما فيها حقه في الاستعانة بمحام، وما يصدر بحقه ينفذ.
> العمل على تعديل لائحة هيئة الصحافيين السعوديين بما يضمن استقلالها وتمكينها من القيام بدورها في دعم الصحافيين والدفاع عن حقوقهم ويعزز حرية الصحافة في السعودية.
> إعادة النظر في نظام معاشات التقاعد ونظام التأمينات الاجتماعية بما يتلاءم والظروف التي طرأت خلال الأعوام الأخيرة وكان لها آثار سلبية في المستفيدين من هذه الأنظمة أو السماح للفئات الأقل دخلا منهم بالاستفادة من مخصصات الضمان الاجتماعي ودعم الجمعيات الخيرية.
> المبادرة بإصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأنظمة الحماية من الإيذاء.
> إنشاء هيئة رقابية عليا تتولى الإشراف على المشاريع التنموية الكبرى لضمان تنفيذها.
> تحديث أنظمة الهيئات الرقابية، وفي مقدمها ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق ودعمها بالموارد البشرية والفنية.
> المبادرة بتمكين هيئة مكافحة الفساد من مباشرة أعمالها ودعمها بالموارد البشرية والمالية التي تمكنها من القيام باختصاصاتها.
> الحد من إجراءات المنع من السفر وقصرها على الحالات التي يصدر فيها حكم قضائي أو تكون مقررة بموجب نص نظامي.
> العمل على وضع خطة لإيجاد مقار مملوكة للدولة لمعظم الأجهزة الأمنية والإدارية التابعة لوزارة الداخلية وهيئة التحقيق والادعاء العام.
> العمل على تحسين الرعاية الصحية في مختلف المناطق بما يعكس الإنفاق الكبير الذي تخصصه الدولة لهذا القطاع.
> إيجاد آلية واضحة للتعامل مع السجناء الأمنيين لجهة مدة الاعتقال ومكانه وتواصلهم مع أسرهم.
> الاستعجال في إنشاء الإصلاحيات وتوسيعها بما يضمن الحد من اكتظاظ السجون بالسجناء.
> تفعيل دور الرعاية العامة للشباب من أجل إيجاد آليات لخلق برامج مناسبة ومتنوعة للشباب للحد من لجوئهم إلى المخدرات وارتكاب الجريمة.
> مواصلة تدريب منسوبي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاستمرار في منعهم من المطاردة .
> ضمان الحق في العمل من خلال توفير فرص وظيفية للعاطلين بمعاشات تضمن حياة كريمة.
> العناية بتقديم الخدمات الصحية للسجناء وتحسين البيئة داخل السجون.
> إعادة النظر في أحكام الكفالة وإصلاح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد.
> خلق مجالات جديدة لعمل المرأة والعمل على توفير أمكنة مناسبة للنساء اللاتي يمارسن التجارة في ممرات بعض الأسواق حاليا.

> تفعيل استراتيجية الحد من العنف الأسري والإسراع في إنشاء دور إيواء في مختلف مناطق المملكة ودعم الحماية الاجتماعية وتقوية صلاحياتها أو إنشاء هيئة مستقلة للحماية الاجتماعية.
> تفعيل بدائل عقوبة السجن والعمل على إيجاد قائمة بهذه البدائل يزود بها القضاة من أجل الاستفادة منها.
> إعادة النظر في النصوص الواردة في نظام المطبوعات ونظام المعلومات ومشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي قد يساء استخدامها لمنع الأفراد من ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير والمشاركة بالرأي في قضايا الشأن العام.
> تحديد مفهوم السيادة وضع ضابط للدعاوى المتعلقة بها لضمان عدم حرمان بعض من يلجأ إلى القضاء من حقوقه.

المصدر: جريدة الحياة - ٢٣/٠٣/٠٩//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/03-2009/Article-20090322-2fa1042d-c0a8-10ed-000c-e0bb47458544/story.html

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها الثاني:

توصية بمنح "الشورى" حق مراقبة الميزانية ومساءلة الوزراء

علي آل جبريل من الرياض

أوصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بإعادة النظر في نظام مجلس الشورى، لتتسنى له مراقبة الميزانية العامة للدولة ومنحه حق مساءلة الوزراء. كما طالبت الجمعية في تقريرها الجديد، بإعادة النظر في نظام معاشات التقاعد ونظام التأمينات الاجتماعية بما يتلاءم مع الظروف التي طرأت خلال السنوات الأخيرة، وكان لها آثار سلبية في المستفيدين من هذه الأنظمة أو السماح للفئات الأقل دخلا منهم بالاستفادة من مخصصات الضمان الاجتماعي ودعم الجمعيات الخيرية.

وقالت: "إن المملكة شهدت السنة الماضية تطورات اقتصادية تركت آثارا سلبية في الحياة المعيشية لكثير من المواطنين، خاصة أصحاب الدخول المحدودة، وتمثلت في انهيار سوق الأسهم وارتفاع أسعار السلع والخدمات والإيجارات، وكان دور الأجهزة الحكومية التنفيذية المعنية، إضافة إلى مجلس الشورى، ضعيفا في مواجهة تلك التطورات وزادت حالة التذمر الشعبي التي يمكن قياسها، رغم عدم وجود آليات لقياس الرأي ودرجة الرضا.

كما رصدت الجمعية تضرر الحقوق الاقتصادية لبعض المواطنين نتيجة دخولهم مساهمات عقارية مرخصة من قبل الجهات الحكومية، إلا أنها تحولت إلى منازعات حول ملكية الأراضي، ونتيجة لبطء إجراءات معالجة هذه المساهمات وتجميد كثير منها خسر أغلب المساهمين أموالهم.

من جهة أخرى، أوصت جمعية حقوق الإنسان بتحديد مفهوم السيادة ووضع ضوابط للدعاوى المتعلقة بها لضمان عدم حرمان بعض من يلجأ إلى القضاء من حقوقه بحجة أن ذلك من أعمال السيادة التي لا يجوز نظرها بسبب اجتهادات وتفسيرات بعض القضاة لمفهوم أعمال السيادة.

في مايلي مزيد من التفاصيل:

من الشأن الإنساني إلى الاقتصادي مرورا بالاجتماعي والأمني كان تقرير جمعية حقوق الإنسان السعودية الثاني شاملا ومتنوعا في كشف الواقع الحقوقي المباشر في المملكة، حيث كشفت الجمعية عن بعض الإجراءات الحكومية المتراخية التي يسرت لبعض الفئات تحقيق الثراء السريع. وقالت الجمعية في تقريرها: "إن هذه الإجراءات تسببت في زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع بشكل يتعارض مع أسس العدالة الاقتصادية التي نصت عليها الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية".

وأوضحت الجمعية في تقريرها أن حال حقوق الإنسان في المملكة من زواياها المختلفة تشريعية كانت أم مؤسساتية أم إجرائية قد شهدت نوعا من التطورات الإيجابية، إلا أن ذلك لم يمنع من وقوع تجاوزات سواء في شكل تشريعات أو إجراءات أو ممارسات.

وأوصت الجمعية بإعادة النظر في نظام معاشات التقاعد ونظام التأمينات الاجتماعية بما يتلاءم مع الظروف التي طرأت خلال السنوات الأخيرة، وكان لها آثار سلبية في المستفيدين من هذه الأنظمة أو السماح للفئات الأقل دخلا منهم بالاستفادة من مخصصات الضمان الاجتماعي ودعم الجمعيات الخيرية.

وقالت الجمعية: "إن المملكة شهدت السنة الماضية تطورات اقتصادية تركت آثارا سلبية على الحياة المعيشية لكثير من المواطنين خاصة أصحاب الدخول المحدودة وتمثلت في انهيار سوق الأسهم وارتفاع أسعار السلع والخدمات والإيجارات، وكان دور الأجهزة الحكومية التنفيذية المعنية إضافة إلى مجلس الشورى ضعيفا في مواجهة تلك التطورات و زادت حالة التذمر الشعبي التي يمكن قياسها، رغم عدم وجود آليات لقياس الرأي و درجة الرضا.

وأوضح تقرير الجمعية، أن الحكومة بادرت بمعالجة أزمة ارتفاع الأسعار، معتبرة أن ما قامت به كان متأخرا، من انشغال بعض المسؤولين المعنيين في البداية بتبرير الأزمة وأنها تعود لأسباب خارجية لا يمكن التحكم فيها. كما أن المعالجة المقترحة ومنها الزيادة الطفيفة في الرواتب استندت إلى حسابات اقتصادية ضيقة مما حد من قيمة وأثر الإجراءات المتخذة لاحتواء تأثير ارتفاع الأسعار حيث تستمر معاناة أصحاب الدخول المحدودة وعدم مقدرتهم على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للتمتع بحياة معيشية كريمة. وأكد التقرير، أن ضعف الرقابة على الأسواق أسهم في عدم نجاح الإجراءات الحكومية للحد من غلاء المعيشة، الأمر الذي استمرت معه حالة الاستياء بين المواطنين من حدوث هذه الأزمات في وقت يشهد فيه دخل الدولة من النفط ارتفاعات كبيرة حيث يصف المسؤولون دخل الدولة بأنه الأكبر في تاريخ المملكة.

كما رصدت الجمعية تضرر الحقوق الاقتصادية لبعض المواطنين نتيجة دخولهم مساهمات عقارية مرخصة من قبل الجهات الحكومية، إلا أنها تحولت إلى منازعات حول ملكية الأراضي، ونتيجة لبطء إجراءات معالجة هذه المساهمات وتجميد كثير منها خسر أغلب المساهمين أموالهم.

من جهة أخرى، أوصت جمعية حقوق الإنسان بتحديد مفهوم السيادة ووضع ضوابط للدعاوى المتعلقة بها لضمان عدم حرمان بعض من يلجأ إلى القضاء من حقوقه بحجة أن ذلك من أعمال السيادة التي لا يجوز نظرها بسبب اجتهادات وتفسيرات لبعض القضاة لمفهوم أعمال السيادة.
كما طالبت الجمعية بإعادة النظر في النصوص الواردة في نظام المطبوعات ونظام المعلوماتية ومشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي يساء استخدامها لمنع الأفراد من ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير والمشاركة بالرأي في قضايا الشأن العام.
ودعت أيضا إلى إعادة النظر فيما تضمنه نظام المرور الجديد من اشتراط في من يحصل على رخصة القيادة العامة ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في جريمة. وقالت الجمعية: "إن هذه العقوبة التبعية للشخص المرتكب لهذه الأفعال فيها حرمان أو تقييد ليس للشخص نفسه فقط بل يتعدى ذلك إلى من يعول بسبب تقييد حرية وليهم في التنقل وما يتبع ذلك من إلحاق الضرر بهم".
وأكد التقرير على الاستمرار في مشروع الإصلاح السياسي بما يضمن توسيع المشاركة الشعبية ويدعم الاستقرار الاجتماعي، إلى جانب دعم حرية التعبير في ظل أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة السائدة ومن يتهم بالتجاوز فينبغي عدم اعتقاله مباشرة وإنما يحال إلى القضاء ويمكن من محاكمة عادلة بما فيها حقه في الاستعانة بمحام وما يصدر بحقه ينفذ.
وشددت الجمعية على العمل على استقلال هيئة التحقيق والادعاء العام وربطها مباشرة برئيس مجلس الوزراء. وطالبت الجمعية بتوسيع صلاحيات مجلس الشورى التي وصفت دوره الحالي بـ"التقليدي"، لتشمل المراقبة وخاصة مراقبة الميزانية وحق مساءلة الوزراء والنظر في إمكانية انتخاب عدد من أعضائه بدلا من تعيينهم.
ودعت إلى العمل على وضع مدونة للأحوال الشخصية بما يضمن حق المرأة والطفل ويتوافق مع الرأي الراجح في الفقه الإسلامي.
وطالبت جمعية حقوق الإنسان في تقريرها الثاني بالمبادرة بتمكين هيئة مكافحة الفساد من مباشرة أعمالها ودعمها بالموارد البشرية المالية التي يمكنها من القيام باختصاصاتها. وشددت على الحد من إجراءات المنع من السفر وقصرها على الحالات التي يصدر فيها حكم قضائي أو تكون مقررة بموجب نص نظامي.

وأهابت الجمعية بالعمل على تحسين الرعاية الصحية في مختلف مناطق المملكة بما يعكس الإنفاق الكبير الذي تخصصه الدولة لهذا القطاع، وذلك بعد أن رصدت الجمعية التباين في توزيع الخدمات على مناطق المملكة.
وأوضحت الجمعية ضرورة مواصلة تدريب منسوبي "الحسبة" والاستمرار في منعهم من المطاردة ومعاقبة من لم يلتزم من منسوبيها بالأنظمة والتعليمات. وأوصت الجمعية بضمان الحق في العمل من خلال توفير فرص وظيفية للعاطلين بمعاشات تضمن حياة كريمة، كذلك بتفعيل بدائل عقوبة السجن والعمل على إيجاد قائمة بهذه البدائل يزود بها القضاة من أجل الاستفادة منها.

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ٢٦/٣/١٤٣٠ هـ. الموافق ٢٣ مارس ٢٠٠٩ العدد ٥٦٤٢
http://www.aleqt.com/2009/03/23/article_207230.html

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

السعودية: تقرير حقوقي يدعو إلى تعزيز الحريات وإيجاد مجالات جديدة لعمل المرأة وتحديث أنظمة الهيئات الرقابية

اقترح إنشاء هيئة رقابية عليا لمتابعة مشروعات الدولة.. ومراجعة نظام التقاعد

الرياض: تركي الصهيل

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية إلى تعزيز الحريات وتحسين مستويات المعيشة، وأهمية تحديث أنظمة الهيئات الرقابية.

وخلص ثاني تقرير تصدره الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (أهلية)، منذ بداية نشاطها في مارس (آذار) ٢٠٠٤، إلى ٣١ توصية، ودعت الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتجاوزات التي تم رصدها للأخذ بها.

ووازن التقرير الذي كان يفترض صدوره نهاية العام الماضي بين سلبيات الأجهزة الحكومية، والتقدم الإيجابي المحرز على صعيد تعزيز حقوق الإنسان في السعودية، وتناول حال تلك الحقوق من زوايا تشريعية ومؤسساتية وإجرائية.

ووصف أحد أعضاء جمعية حقوق الإنسان في اتصال هاتفي مع «الشرق الأوسط» أمس، التقرير الذي أصدرته الجمعية بأنه جاء «شفافا وصريحا، وتناول الإيجابيات والسلبيات»، مؤكدا شمولية التقرير الذي قام بالتطرق للموضوعات المستجدة على الساحة مثل: الفساد، والأوضاع المعيشية.

وجاء في التقرير دعوات صريحة لناحية تعزيز الحريات والمحافظة عليها. وطالب بإعادة النظر في النصوص الواردة في نظام المطبوعات ونظام المعلوماتية ومشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي قد يساء استخدامها لمنع الأفراد من ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير والمشاركة بالرأي في قضايا الشأن العام.

ونادت جمعية حقوق الإنسان الوطنية، بدعم حرية التعبير في ظل أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة السائدة. ورأت ضرورة عدم اعتقال من يتهم بتجاوز حرية التعبير مباشرة، مطالبة بإحالته إلى القضاء وتمكينه من محاكمة عادلة بما فيها حقه في الاستعانة بمحام.

ورأت الجمعية، أهمية تعديل لائحة هيئة الصحافيين السعودية، على نحو يضمن استقلالها وتمكينها من القيام بدورها في دعم الصحافيين والدفاع عن حقوقهم، بما يعزز حرية الصحافة في البلاد.

وتدعم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان «الاستمرار في مشروع الإصلاح السياسي بما يضمن توسيع المشاركة الشعبية ويدعم الاستقرار الاجتماعي»، فيما طالبت بتوسيع صلاحيات مجلس الشورى لتشمل المراقبة، وبخاصة مراقبة الميزانية وحق مساءلة الوزراء والنظر في إمكانية انتخاب عدد من أعضائه بدلا من تعيينهم.

ويرى التقرير الثاني لأحوال حقوق الإنسان، أهمية العمل على استقلال جهاز هيئة التحقيق والادعاء العام وربطه مباشرة برئيس مجلس الوزراء، ووضع مدونة للأحوال الشخصية بما يضمن حق المرأة والطفل ويتوافق مع الرأي الراجح في الفقه الإسلامي.

وأكد التقرير على أهمية الاستعجال في تنفيذ ما لم ينفذ من مشروع تطوير القضاء وعلى وجه الخصوص بالنسبة للقضاء العام.

وانتقدت الجميعة بطء سير إنشاء المحاكم بمختلف أنواعها التي نص عليها نظام القضاء الجديد وتأهيل قضاتها ونشرها في المناطق والمحافظات، وقالت إن هذا الموضوع يحتاج إلى جهود مضاعفة من قبل المجلس الأعلى للقضاء لوضعها موضع التنفيذ، داعية إلى مزيد من الضمانات اللازمة لاستقلال القضاء وتطويره كما وكيفا.

وكشف التقرير من حدة انتقاداته لنظام المرور، وما جاء فيه من اشتراط عدم وجود سابقة قضائية على المتقدم للحصول على رخصة قيادة في جرائم الاعتداء على النفس أو العرض أو المال، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

وترى «حقوق الإنسان الوطنية» أن هذه العقوبة التبعية للشخص المرتكب لجرائم معينة، ليس فيها تقييد للمعني فقط، بل يتعدى الأمر لمن يعولهم والضرر المحتمل من جراء هذا الإجراء، مطالبة بإعادة النظر في هذا النص لا سيما في ظل الافتقار لوسائل النقل العام المناسبة.

ودعا التقرير إلى «خلق مجالات جديدة لعمل المرأة والعمل على توفير أمكنة مناسبة للنساء اللاتي يمارسن التجارة في ممرات بعض الأسواق حاليا»، فيما أكد على أهمية «إعادة النظر في أحكام الكفالة وإصلاح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد».

وذهبت واحدة من التوصيات الـ٣١ إلى ضرورة «إعادة النظر في نظام معاشات التقاعد ونظام التأمينات الاجتماعية بما يتلاءم والظروف التي طرأت خلال السنوات الأخيرة وكان لها آثار سلبية على المستفيدين من هذه الأنظمة أو السماح للفئات الأقل دخلا منهم بالاستفادة من مخصصات الضمان الاجتماعي ودعم الجمعيات الخيرية». وأكدت أخرى على ضمان الحق في العمل من خلال توفير فرص وظيفية للعاطلين بمعاشات تضمن حياة كريمة لهم.

وتحدث التقرير الحقوقي عن آليات مكافحة الفساد التي أقرتها السعودية مؤخرا، ونادى بالمبادرة بتمكين هيئة مكافحة الفساد من مباشرة أعمالها ودعمها بالموارد البشرية والمالية التي تمكنها من القيام باختصاصاتها.

واقترحت الجمعية «إنشاء هيئة رقابية عليا تتولى الإشراف على المشاريع التنموية الكبرى لضمان تنفيذها وفق معايير وضوابط دقيقة والتأكد من انتهائها وفق المواعيد المحددة واقتراح ما يلزم بشأن أي صعوبات تواجه تنفيذها».

وأكدت على أهمية تحديث أنظمة الهيئات الرقابية وفي مقدمتها ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق ودعمها بالموارد البشرية والفنية التي تمكنها من القيام بدورها في حماية المال العام والوظيفة العامة من الاستغلال.

ودعت «حقوق الإنسان» إلى «إيجاد آلية واضحة للتعامل مع السجناء الأمنيين من حيث مدة الاعتقال ومكانه وتواصلهم مع أسرهم وفرز من لديهم أفكار منحرفة عن غيرهم لئلا يكون السجن وسيلة لانتشار تلك الأفكار، وتمكين هيئة التحقيق والادعاء العام من مباشرة قضاياهم والتفتيش على سجون المباحث».

ورأت أنه من الضروري تفعيل بدائل عقوبة السجن والعمل على إيجاد قائمة بهذه البدائل يزود بها القضاة من أجل الاستفادة منها، كما دعت للاستعجال في إنشاء وتوسيع الإصلاحيات بما يضمن الحد من اكتظاظ السجون بالسجناء، وزيادة العناية بتقديم الخدمات الصحية للسجناء وتحسين البيئة داخل السجون.

وأكدت على ضرورة العمل على «وضع خطة لإيجاد مقار مملوكة للدولة لأغلب الأجهزة الأمنية والإدارية التابعة لوزارة الداخلية وهيئة التحقيق والادعاء العام لضمان قيام تلك الأجهزة بالوفاء بمتطلبات المحافظة على حقوق الإنسان من حيث المكان عند توقيف الأشخاص أو التحقيق معهم أو مراجعتهم».

وطالب تقرير الجمعية بـ«الحد من إجراءات المنع من السفر وقصرها على الحالات التي يصدر فيها حكم قضائي أو تكون مقررة بموجب نص نظامي».

وشدد على أهمية «العمل على تحسين الرعاية الصحية في مختلف مناطق المملكة بما يعكس الإنفاق الكبير الذي تخصصه الدولة لهذا القطاع».

ونادى بـ«تفعيل استراتيجية الحد من العنف الأسري والإسراع في إنشاء دور إيواء في مختلف مناطق البلاد ودعم الحماية الاجتماعية وتقوية صلاحياتها أو إنشاء هيئة مستقلة للحماية الاجتماعية».

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاثنين ٢٧ ربيع الاول ١٤٣٠ هـ ٢٣ مارس ٢٠٠٩ العدد ١١٠٧٣

=http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11073&article=512068&feature

انتقد "الهيئة" ومجلس الشورى والداخلية والنظام القضائي

تقرير "جمعية حقوق الانسان" يوجه انتقادات لاذعة للأجهزة الحكومية

خالد علي (سبق) جدة:

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تقريرها السنوي الثاني، تضمن انتقادات لاذعة لعدد من الأجهزة الحكومية من أبرزها هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ووزارة العدل ووزارة الصحة ومجلس الشورى ووزارة الداخلية وهيئة التحقيق والادعاء العام و نظام المرور .

وحول هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أوضحت الجمعية بان الهيئة تتمع بسلطات واسعة تتمثل في الضبط والقبض والتفتيش والتحقيق وهي سلطات غير محددة تحديدا دقيقا في نظام الهيئة ولائحته ، وقد حدث منها أعمال فيها تعد على حقوق الأفراد ونتج منها تجاوزات ووفيات خلال الفترة التي يغطيها التقرير ووصل الأمر في بعضها الى اقامة دعاوى امام المحاكم على بعض منسوبي الهيئة وصدر في بعضها احكام بعدم الادانة .

و اهتمت وسائل الإعلام بهذه القضايا وعملت على نشرها ومتابعتها وهذا ما دفع مسئولي الهيئة إلى اتهام وسائل الاعلام بتضخيم وإبراز أي قضايا تكون الهيئة طرفا فيها، وقد أكد للجمعية بعض من تم القبض عليهم من قبل الهيئة أنه يتم نقل المقبوض عليهم إلى مراكز الهيئة ، حيث يتم إيقافهم والتحقيق معهم وقد يحصل اعتداء على بعضهم أو انتزاع اعترافات منهم تخالف الحقيقة سواء بالإكراه أو الإغراء والوعد بالستر، ويتم تفتيش أجهزة الجوال ويرفض السماح لهم بالاتصال بذويهم، ويتم سبهم ببعض الألفاظ غير اللائقة ومعاملتهم بقسوة ، إضافة لتفتيش الممتلكات الخاصة دون مبرر، والقبض على النساء دوم محرم، والإجبار على التوقيع على محاضر دون قراءتها، واستخدام سيارات خاصة لنقل من يوقف إلى مراكز الهيئة.

وأضاف التقرير :" نتيجة لتكرار تلك الحوادث وما يترتب عليها من أضرار فقد صدر تعميم يؤكد على أن دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ينتهي بمجرد القبض على الشخص ومن ثم ينبغي تسليم من يقبض عليهم إلى المراكز الأمنية المختصة فور القبض عليهم، وعدم نقل أي شخص ذكرا كان أو أنثى إلى مراكز الهيئة مهما كانت الظروف، وكل عضو من أعضاء الهيئة يقوم بنقل المقبوض عليه إلى مركز الهيئة ويتم كف يده عن العمل فورا، ويحال للتحقيق، وطلب من هيئة التحقيق والادعاء العام متابعة هذا الأمر والقيام بجولات تفتيشية مفاجئة على مراكز الهيئة، للتأكد من عدم وجود أماكن للتوقيف أو المقبوض عليهم يتم التحقيق معهم".

وتابع تقرير الجمعية : "وقعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدة حوادث في الرياض وتبوك والمدينة المنورة ونجران كان منسوبو الهيئة طرفا فيها الحقت اضرارا وانتهى بعضها الى وفاة المقبوض عليهم منها خمس كشفتها الصحافة في الرياض وتبوك والمدينة المنورة وجدة ، وفي تعليقها على تلك الحوادث تميل الهيئة الى نفي الواقعة اصلا او التقليل من اهميتها وانها ليست سوى تحاوزات فردية و منسوبي الهيئة لديهم تعليمات مشددة بالالتزام بالضوابط التي نص عليها نظام الاجراءات الجزائية ".

وقد صدرت تعليمات من رئاسة الهئية تلزم منسوبيها بوضع بطاقة العمل التي تدل على الصفة الرسمية لهم، والتشديد عليهم بعدم المطاردة.

كما أن الهيئة قامت خلال العام الماضي بعقد دورات تدريبية لمنسوبيها؛ لتعريفهم بنظام الإجراءات الجزائية.

وتابع التقرير: "هذه الإجراءات رغم أهميتها إلا أنها تبقى غير كافية ، وطالبت إلى تجديد سلطات وصلاحيات منسوبي الهيئة بشكل دقيق حرصا على هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسمعة وسلامة أعضائها الذين تعرض بعضهم للاعتداء، ومنع ازدياد تذمر الناس من تصرفاتهم وتلافي أخطائهم، فتجديد آليات عمل أعضاء الهيئة وعلى وجه الخصوص الميدانيين منهم بما يضمن صيانة حرية الناس وفي نفس الوقت يسمح لجهاز الهيئة بالقيام بواجباته نحو المجتمع أمر مهم وتدعو الحاجة إليه".

كما رصدت الجمعية استمرار بعض الانتهاكات لضوابط المحاكمة العادلة والتي تم الإشارة إلى بعضها في التقرير الأول منها:عدم حصول المرأة في بعض الحالات، على حقها في التقاضي بسهولة، حيث لا زالت هناك بعض الصعوبات التي تواجهها في هذا الشأن بسبب عدم حمل بعض النساء لبطاقة الأحوال المدنية أو عدم اعتراف المحكمة أو كتابة العدل ويزداد الأمر سوءا عندما يطلب القاضي أو كاتب العدل حضور الولي. وعدم الالتزام في بعض الحالات بحق المساواة في التقاضي من تمييز بين الخصوم في الجلسات، وعدم السماح لأحدهم بالرد على الدعوى ، وعدم التقاضي العلني، حيث يتم اللجوء إلى

سرية الجلسات ، والتمييز (احيانا) بين الشهود في قبول الشهادات، فتقبل من البعض دون تمحيص، مثل أن يطلب من رجال الشرطة أو المباحث أو رجال هيئة الأمر بالمعروف وغيرهم شهاداتهم ضد من قاموا بالقبض عليه، حيث يشهدون على صحة ما كتبوه أو ادعوه ضد المتهم.وأضاف تقرير الجمعية :" هذا الاجراء فيه مخالفة لبعض القواعد الشرعية والنظامية التي تقضي بعدم قبول شهادة من ولاة ولي الأمر على المسلمين بالرقابة أو الرعاية مثل الشرطة ورجال الهيئة والمباحث وغيرهم، ففي ذلك إهدار لحق المتهم في أن يسمع ويجرح ويدافع عن نفسه بتوضيح موقفه،
والجميع يدعو إلى إعادة النظر في الاعتماد على الشهادات التي مصدرها من قام بالقبض على المتهم ".
و اوضحت الجمعية أن التحقيق مع الموقوفين تقوم به المباحث وليس هيئة التحقيق والادعاء العام وفي ذلك مخالفة صريحة للنظام ولايسمح للموقوفين الاستعانة بمحامين وهو حق كفله لهم نظام الاجراءات الجزائية ،ولا ترى الجمعية مناسبة استمرار توقيف اشخاص بسبب مجرد نيتهم السفر الى العراق، حيث لا تجيز الانظمة محاسبة الانسان على نواياه دون ان تكون تلك النوايا مقرونة بافعال كما انه يجب التفريق بين من شارك بالفعل في الاعمال الارهابية وبين من لديه افكار تكفيرية ومن لديه نية السفر الى العراق وبين من سافر بالفعل ومن تمت محاكمته وانتهت محكوميته وبين من اعلن توبته وندمه ، كما ان الجمعية رصدت تظلمات من اسر بعض السجناء وان ابنائهم يتأثرون ببعض الافكار المتطرفة التي يحملها بعض السجناء وطالبت بعزل السجناء ممن لديهم افكار تكفيرية عن بقية السجناء .
كما تطرق تقرير الجمعية الى قضية الاشخاص الذين لا يحملون اوراقا ثبوتية او يحملون اوراقا مؤقتة ، وبينت ان مشكلتهم تمكن في عدم حصولهم على الجنسية السعودية وعدم حملهم اوراقا ثبوتية رغم انهم يعيشون في المملكة منذ سنوات طويلة وليس لديهم أي جنسية او لديهم جنسيات بلد لا يرغبون الذهاب اليه لولادتهم في المملكة وطول اقامتهم فيها .كما كشفت الجمعية عن اشخاص سحبت منهم هوياتهم دون سبب معروف ولم يمنحوا أي سند دال على جنسيتهم السعودية ، وعلمت الجمعية انه تم سحب الجنسية من هؤلاء نتيجة بلاغات تفيد بعدم نظامية حصولهم على الهوية والوطنية وذكرت بعض الشكاوي انهم اقروا بذلك بسبب الاكراه والتعذيب بعد القبض عليهم .ولم تهمل جمعية حقوق الانسان حقوق الطفل ، حيث اوضحت بان حقوقهم المتصلة باسرهم او والديهم في الحصول على الجنسية منذ ولادته لاتزال تتعرض للانتقاص ، فمثلا الطفل الذي يولد قبل ان يعقد والده على والدته لا يسمح بنسبه الى والده حتى لو اعترف به مع ان هناك رايا فقيها يسمح بذلك ، بل قد تسحب الاوراق الثبوتية للوالدين او احدهما ، وينسحب الاثر على الابناء مع عدم وجود جنسية معلومة لابائهم وفي هذا اخلال بحق الطفل في الحصول على جنسية منذ ولادته الذي تنص عليه اتفاقية حقوق الانسان والمملكة طرف فيها .كما تناول تقرير الجميعة بعض التجاوزات من قبل العاملين في السجون إضافة الى رصدها بعض حالات الوفاة داخل سجون الحاير بالرياض وبريمان بجدة وسجن الدمام وبيشة ونجران وجازان ، ويقال انها نتجت عن امراض قابلة للعلاج ومنها مرض السل او الدرن وبعض الامراض النفسية ، الى جانب اضراب وحرائق في عدد من السجون .وقال التقرير بان مجلس الشورى لم يشهد أي تطور ايجابي باتجاه توسيع المشاركة وتعزيز دوره الرقابي على أجهزة ومؤسسات السلطة التنفيذية ، فقد كان تحرك المجلس محدودا بسبب افتقاره للصلاحيات اللازمة فيما يتعلق بمعالجة ما تعرض له المجتمع من مشاكل الحق الضرر بالاوضاع المعيشية للمواطنين ، واشارت فيه الى انهيار سوق الاسهم ومشكلة الارتفاع الكبير الذي شهدته السلع والمواد الغذائية والخدمات والايجارات ، وطالبت الجمعية بالاخذ باسلوب الانتخابات بدلا من التعينات في مجلس الشورى .
واشارت الجمعية ايضا الى طول مدة القضايا امام المحاكم وخاصة القضايا العمالية وبعض قضايا الأحوال الشخصية والسجناء.وبين التقرير ان الاسباب تعود الى قلة عدد القضاة مقارنة بعدد السكان وعدد القضايا وعدم توزيعهم بشكل كاف على مناطق المملكة وضعف مراقبة التوزيع العادل للقضاة على المحاكم في مختلف مناطق المملكة بالنظر إلى أعداد القضايا المنظورة، وتعيين بعض القضاة في بعض المناطق ثم السماح بندبهم إلى الوزارة أو جهات أخرى وترك المحكمة التي عينوا بها دون قاض لمدة قد تطول.
وعدم التزام بعض القضاة أحيانا بمواعيد الجلسات أو تأجيل النظر في القضية إلى جلسات أخرى مع إمكانية الاستماع للخصوم وحسم النزاع في نفس الجلسة. وندرة البرامج التأهيلية للقضاة وضعف الآلية المناسبة لإعدادهم واختيارهم، ومع ذلك فقد رصدت الجمعية بعض الجهود للمعهد العالي للقضاء في إقامة دورات وورش عمل للقضاة، بهدف الرفع من كفاءتهم واطلاعهم على تطبيقات للأنظمة السارية.ودعت الجمعية إلى إقامة دورات متخصصة للقضاة لإعدادهم للعمل في المحاكم المتخصصة التي أنشأها النظام القضائي الجديد (أحوال شخصية، جزائية، عمالية، تجارية، مرورية، الخ).
وعدم قيام بعض القضاة بتعريف المتهم بحقوقه، ومن ذلك حقه في المطالبة بمعاقبة من استخدم العنف ضده أو أجبره على الاعتراف، وكذلك حقه في الاعتراض على الحكم، وخاصة بالنسبة للسجناء، اضافة الى المبالغة أحيانا في بعض الأحكام التعزيرية في عقوبة السجن والجلد .

المصدر: جريدة سبق الاثنين ٢٦ ربيع الأول ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٣ مارس ٢٠٠٩ م
http://www.sabq.org/?action=shownews&news=4528

تقرير حقوقي ينتقد بشدة الأجهزة الحكومية فى السعودية

البشاير - خاص :

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية تقريرها السنوي الثاني عن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد متضمنا نقدا لاذعا للعديد من الأجهزة الحكومية مثل وزارة الداخلية ومجلس الشورى ووزارة العدل وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

و طالبت الجمعية في تقريرها توسيع صلاحيات مجلس الشورى واختيار أعضاءه عن طريق الانتخاب ولو بشكل جزئي في المرحلة الراهنة. كما حثت الجمعية وزارة الداخلية بالتعامل مع المقبوض عليهم على خلفية "نوايا وأفكار متطرفة" أن يتم الحكم عليهم بناء على ما اقترفوه من ذنب لا بناء على نوايا يحملونها.

ودعت أيضا إلى السماح لأهالي الموقوفين الالتقاء بهم في السجون وتوفير محاكمات عادلة لهم كما انتقد التقرير البطء في تنفيذ مشروع تطوير القضاء السعودي.

كما طالب تقرير حقوق الانسان تقنين عمل هيئة الامر بالمعروف والتهي عن المنكر وضرورة تحديد صلاحياتها فيما يتعلق بالقبض والتحقيق والتفتيش .

وأكدت الجمعية أنها رصدت الكثير من "التجاوزات قامت بها الهيئة منها الضرب والتنكيل والألفاظ النابية بحق أشخاص قبضت عليهم الهيئة". يذكر ان هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولة عن فرض تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية.

ومنذ نحو عامين افادت التقارير أن وزارة الدخلية السعودية فرضت قيودا جديدة على عمل الهيئة بعد الجدل الذي أثارته حالات وفيات في سجون تابعة لها. ومن ضمن هذه القيود مطالبة عناصر الهيئة بعدم اعتقال الأشخاص بل تسليمهم للشرطة في حال الضرورة.

و تأسست هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود مؤسس المملكة بهدف" تصحيح بعض أخلاقيات المجتمع وممارساته الدينية، انطلاقا من المبدأ الإسلامي الواضح في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

المصدر: جريدة البشاير الاحد ٢٢ مارس ٢٠٠٩

http://elbashayeronline.com/?page=viewn&nid=43551

السعودية: تقرير حقوقي ينتقد بشدة الأجهزة الحكومية

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية تقريرها السنوي الثاني عن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد متضمنا نقدا لاذعا للعديد من الأجهزة الحكومية مثل وزارة الداخلية ومجلس الشورى ووزارة العدل وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. و طالبت الجمعية في تقريرها توسيع صلاحيات مجلس الشورى واختيار أعضاءه عن طريق الانتخاب ولو بشكل جزئي في المرحلة الراهنة. كما حثت الجمعية وزارة الداخلية بالتعامل مع المقبوض عليهم على خلفية "نوايا وأفكار متطرفة" أن يتم الحكم عليهم بناء على ما اقترفوه من ذنب لا بناء على نوايا يحملونها.
ودعت أيضا إلى السماح لأهالي الموقوفين الالتقاء بهم في السجون وتوفير محاكمات عادلة لهم كما انتقد التقرير البطء في تنفيذ مشروع تطوير القضاء السعودي. كما طالب تقرير حقوق الإنسان بتقنين عمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وضرورة تحديد صلاحياتها فيما يتعلق بالقبض والتحقيق والتفتيش . وأكدت الجمعية أنها رصدت الكثير من "التجاوزات قامت بها الهيئة منها الضرب والتنكيل والألفاظ النابية بحق أشخاص قبضت عليهم الهيئة". يذكر أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولة عن فرض تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية. ومنذ نحو عامين أفادت التقارير أن وزارة الدخلية السعودية فرضت قيودا جديدة على عمل الهيئة بعد الجدل الذي أثارته حالات وفيات في سجون تابعة لها. ومن ضمن هذه القيود مطالبة عناصر الهيئة بعدم اعتقال الأشخاص بل تسليمهم للشرطة في حال الضرورة. و تأسست هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود مؤسس المملكة بهدف" تصحيح بعض أخلاقيات المجتمع وممارساته الدينية، انطلاقا من المبدأ الإسلامي الواضح في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

المصدر: bbc arabic

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7957000/7957887.stm

حقوق الإنسان فى السعودية مازالت في طي النسيان

الجمعية الوطنية لحقوق الانسان

كتب: وليد مدكور

بالرغم من محاولات المملكة العربية السعودية الى تعديل أوضاع المواطنين ومحاولة الانفتاح مع العالم وما يشهده من تطور ملحوظ فى مجالات عديدة خاصة مجال حقوق الانسان ومراعاة البعد الاجتماعي، الا ان تقريرا حقوقيا انتقد وزارة العدل السعودية ووزارة الداخلية وهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فى مجال حقوق الانسان.

فقد انتقد التقرير أجهز الدولة ودورها التنفيذي او الرقابي وكشف عن بعض النقص فى التشريعات وحقوق الطفل والمرأة السعودية والتجاوزات التى تقوم بها هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

واشار التقرير -الذى صدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الانسان وهى جمعية سعودية- الى افتقار مجلس الشوري السعودي الى التطور وتعزيز الدور الرقابي على مؤسسات الدولة بسبب افتقاره للصلاحيات اللازمة لذلك، ولفت التقرير الى التطور الذى يشهده القضاء السعودي الا انه اوضح ان هذا التطور بطيء جدا على وجه الخصوص بالنسبة للقضاء العام مقارنة بديوان المظالم، ويشير التقرير الى ان الحق فى محاكمة سريعة وعادلة حق طبيعي وهو الغاية من اللجوء الى القضاء.

ورصد التقرير بعض الانتهاكات لضوابط المحاكمة العادلة وهى عدم حصول المرأة فى بعض الحالات على حقها بسهولة حيث لازالت هناك بعض الصعوبات التى تواجهها فى هذا الشأن ومنها عدم اعتراف بعض القضاة او كتاب العدل بها ورفض ولى الامر او المحرم الحضور الى المحكمة او كتابة العدل.

وطالب التقرير وزارة الدخلية السعودية حظر التعدي على الاشخاص او معاملتهم معاملة مهينة حيث رصدت الجمعية بعض التجاوزات والتظلمات الفردية من بعض الاجهزة الامنية والادارية التابعة للوزارة، ويرى التقرير انه من الضروري ان يقوم القضاء وهيئة الرقابة بالتحقيق فى هذا الشأن .

وانتقد التقرير توقيف وزارة الداخلية لاشخاص لمدد يمتد بعضها الى اربع سنوات دون اى محاكمة، كما لفت التقرير الى بعض الذين انتهت مدة محكوميتهم ولم يتم الافراج عنهم دون اسباب وتم نقلهم لسجون اخرى، كما رصد التقرير ان المباحث هى التى تقوم بالتحقيق مع الموقوفين وليس هيئة التحقيق والادعاء العام وهو ما يمثل مخالفة صريحة للنظام ولا يسمح للموقوفين بالاستعانة محامين وهو حق لهم.

وتحدث التقرير عن تقصير دور هيئة التحقيق والادعاء العام فى التفتيش على السجون ودور التوقيف والاستماع الى شكاوى المسجونين والموفوفين، وقيام المحققين بالتحقيق دون تمكين المتهم من توكيل محامي.

وانتقد التقرير هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكشف عن تورطها فى بعض الحوادث التى الحقت أضرارا وانتهي بعضها بوفاة المقبوض عليهم ومنها خمس حالات كشفتهاالصحافة فى مدينة الرياض، كما كشف التقرير عن قيام افراد من الهيئة بتفتيش الممتلكات الخاصة دون مبرر والقبض على النساء دون محرم والاجبار على التوقيع على محاضر دون قراءتها واستخدام سيارت خاصة لنقل الموقوفين، وطالب التقرير بتحديد دقيق لنظام الهيئة واختصاصاتها حتى يمكن تجاوز بعض المخالفات والتجاوزات التى ترصدها الصحافة.

وعلى جانب اخر، لفت التقرير الى انه يجب النظر فى نصوص الانظمة التى تكفل حق المرأة والتعليمات التى تنتقص من أهليتها او شخصيتها القانونية بشكل يخالف الشريعة الاسلامية، كما انتقد التقرير عدم وضوح موضوع السماح للمرأة بالترشيح او التصويت فى الانتخابات، كما طالب بإعادة النظر فى مدى متانة الاسانيد الشرعية التى يستند اليها موضوع الكفاءة فى الزواج.

وتحدث التقرير عن انتقاص حقوق الطفل وحقه فى الحصول على الجنسية منذ ولادته، وكشف التقرير عن ان الطفل الذى يولد قبل ان يعقد والده على والدته لا يسمح بنسبه الى وادله حتى لو اعترف به مع ان هنالك رأيا فقهيا يسمح بذلك.
كما انتقد التقرير عدم تحديد سن الرشد فى المملكة مما يثير عدد من الاشكالات التى تتعلق بالتجارة والتعامل مع البنوك كما لا توجد سن محددة لاهلية الزواج.
وطالب التقرير بان يشمل نظام الجنسية حالة الطفل لأم سعودية واب معلوم الجنسية ولكنه لا يستطيع نقل جنسيته لطفله لان عدم التعديل سيترتب عليه عدم حصول الطفل على اى جنسية ويصبح بالتالى عديم الجنسية، كما طالب بوضع قواعد بالنسبة للمولود لأب سعودي وأم أجنبية من زواج لا تعترف به الدولة.
وقال التقرير انه ينبغي ان يتاح للطفل فرصة الاستماع اليه فى اى اجراءات قضائية وادارية تمسه كما هو الحال فى الحضانة ام مباشرة اة من خلال ممثل او هيئة ملائمة لضمان عدم الحاق الاذى به.
واشار التقرير الى انه يجب وضع سن محدد لزواج الصغيرات فى اطار رأى شرعي يلزم المأذون بعدم توثيق اى عقد زواج ما لم يبلغ الزوجان على الاقل هذا السن .
وختم التقرير ان المملكة شهدت تطورا فى مجال حقوق الانسان لا انه لفت الى وقوع العديد من التجاوزات سواء فى شكل تشريعات او اجراءات او ممارسات تدعو كافة اجهزة الدولة الى الاخذ بالتوصيات التى جاءت فى التقرير .

المصدر: إتحاد الإذاعة و التلفزيون المصرى ٢٢/٣/٢٠٠٩
http://www.egynews.net/wps/portal/!ut/p/c1/04_SB8K8xLLM9MSSzPy8xBz9CP0os3hzMxMjkwAXIwMDbx8jAyNLQ8egYBNzIyMDQ_1wkA6zeAMcwNEAIo_DBAsnM30_j_zcVP2C7Ow0R0dFRQA69mUF/dl2/d1/L2dJQSEvUUt3QS9ZQnB3LzZfNzY0MjRQRDIwMEtMMjAyOTFBUlM0NzJTNDQ!/?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/wps/wcm/connect/migration/ertu/%24%24!!63/reports/2009032220063319800010

العربية

تناول وقف صحافيين وتعطيل صحيفة وتجاوزات أمنية

تقرير حقوقي سعودي ينتقد الداخلية والقضاء وهيئة الأمر بالمعروف

توسيع صلاحيات "الشورى"
تجاوزات أمنية
الحريات الإلكترونية
هيئة الأمر بالمعروف
الولاية على المرأة

الدمام - إيمان القحطاني

انتقد تقرير حقوقي سعودي أداء عدد من المؤسسات الحكومية التنفيذية والتشريعية طالت كلا من وزارتي الداخلية والعدل، بالحديث عن تجاوزات أمنية وقضائية، بالإضافة إلى انتقاد مجلس الشورى.

وقال تقرير عن أحوال حقوق الإنسان في السعودية لعام ٢٠٠٨، والذي صدر الأحد ٢٢-٣-٢٠٠٩ عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إن مجلس الشورى السعودي لم يشهد "أي تطور ايجابي باتجاه توسيع المشاركة وتعزيز دوره الرقابي على أجهزة ومؤسسات السلطة التنفيذية، مبررا ذلك بـ"افتقاره للصلاحيات اللازمة".

وأشار التقرير الثاني للجمعية إلى أن المجلس لم يتعرض لمعالجة مشاكل ألحقت الضرر بالأوضاع المعيشية للمواطنين، كـ"مشكلة انهيار سوق الأسهم، ومشكلة غلاء أسعار السلع والخدمات والإيجارات".

ويعد التقرير الحالي الأكثر جرأة من نوعه، في انتقاد أداء المؤسسات الحكومية، ومن بينها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووزارة الإعلام السعودية، ومنعها عددا من الصحافيين من الكتابة، إضافة إلى إيقافها صدور صحيفة "الحياة اللندنية" لثلاثة أيام.

وبحسب الجمعية فقد تم التركيز في التقرير الحالي على "التشخيص المباشر للواقع والتعرف إلى ما حدث من تطورات في بعض المجالات التي تم التطرق لها في التقرير الأول، مع تحديد مدى التحسن أو التراجع أو بقاء الأوضاع على ما هي عليه".

كما تلقت الجمعية خلال الأربع سنوات الماضية ما يزيد على ١٢ ألف شكوى جاء من بينها: الإدارية ٢٦%، السجناء ١٨%، العمالية ١٢%، العنف الأسري ٨%.

مشيرة إلى أنها قامت بعدة أنشطة كان من بينها مساهمتها في تدريب منسوبي الأمن العام، في كل من منطقة الرياض ومكة والشرقية، على مبادئ احترام حقوق الإنسان ونظام الإجراءات الجزائية.

توسيع صلاحيات "الشورى"

ولفت التقرير الانتباه إلى محدودية الصلاحيات المعطاة لمجلس الشورى، والتي تقتصر على التشريع فقط دون حق المراقبة والمساءلة.

وطالب التقرير بإعادة النظر في آلية تشكيل المجلس والأخذ بأسلوب الانتخاب بدلا من التعيين مع توسيع صلاحياته لتشمل المراقبة، خاصة "مراقبة الميزانية وحق مساءلة الوزراء".

وفي خطوة غير مسبوقة طالب التقرير بضرورة شمولية عملية مراجعة أداء الأجهزة الحكومية لكل الوزارات دون استثناء، لتشمل وزارتي الدفاع والداخلية والمالية وغيرها من الأجهزة التي تتلقى مواردها من المال العام.

كما دعت الجمعية إلى "مزيد من الضمانات لاستقلال القضاء وتطويره كما وكيفا"، ورصدت من خلال تقريرها استمرار بعض الانتهاكات لضوابط المحكمة العادلة، ومنها عدم حصول المرأة في بعض الحالات على حقها في التقاضي بسهولة، وأيضا عدم الالتزام في بعض الحالات بحق المساواة في التقاضي، من تمييز بين الخصوم في الجلسات، إضافة إلى عدم التقاضي العلني، حيث يتم اللجوء إلى سرية الجلسات في بعض القضايا المعروضة مع مخالفة ذلك للأنظمة المحلية والالتزامات السعودية الواردة في الاتفاقيات الدولية، والتي تعتبر جزءا من النظام القانوني السعودي.

وانتقد التقرير مبالغة بعض القضاة في بعض الأحكام التعزيرية كـ"عقوبتي السجن والجلد".

تجاوزات أمنية

وأشار التقرير إلى أن وزارة الداخلية تتأخر في الرد على خطابات الجمعية، موضحة أن التأخير قد يصل إلى عدة اشهر، مستطردا "طبيعة بعض الردود لا تحمل إجابات مقنعة على ملاحظات واستفسارات الجمعية".

وقال التقرير إن الجمعية رصدت بعض التجاوزات والتظلمات الفردية من بعض الأجهزة الأمنية والإدارية التابعة لوزارة الداخلية، "ما يستلزم إدراج نصوص في برامج تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين من الجنود والضباط سواء كانوا من المدنيين أو العسكريين تحظر التعدي على الأشخاص أو معاملتهم معاملة مهينة أو لاإنسانية وتحدد واجباتهم والمحظورات المفروضة عليهم بشكل واضح ودقيق".

وشدد التقرير على أهمية إحالة أي متهم يدعي التعرض إلى التعذيب إلى جهة محايدة للتحقيق في ما يدعيه، إضافة إلى إيجاد مقرات دائمة ونموذجية تتوافر فيها جميع المواصفات التي تمكن العاملين فيها من احترام حقوق الإنسان.

وذكر التقرير أن الجمعية مازالت تتلقى شكاوى من بعض المواطنين والمقيمين بخصوص توقيف جهاز المباحث لأبنائهم لفترات يمتد بعضها إلى أكثر من أربع سنوات، دون أن تتم إحالتهم للمحاكمة.

مبينا أن التحقيق مع الموقوفين الأمنيين تقوم به المباحث وليس هيئة التحقيق والادعاء العام، وما في ذلك من مخالفة صريحة للنظام، "كما لا يسمح لهم بالاستعانة بمحامين، وهو حق كفله لهم النظام".

وأكدت الجمعية ضرورة عدم محاسبة النوايا وتوقيف أشخاص بسبب مجرد نيتهم السفر للعراق، مطالبة بالتفريق بين من شارك بالفعل في الأعمال الإرهابية، وبين من لديه أفكار تكفيرية، وبين من لديه نية السفر إلى العراق، وبين من سافر بالفعل، وبين من تمت محاكمته وانتهت محكوميته، وبين من أعلن توبته وندمه.

الحريات الإلكترونية

ورغم أن الجمعية أبدت ملاحظات على مشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي تم مناقشته في مجلس الشورى العام الماضي ومن ثم تم إرساله إلى مجلس الوزراء لإقراره، إلا أنها اعتبرته أهم مشروع ناقشه المجلس منذ إعادة تشكيله باعتباره يؤسس لمرحلة جديدة للعمل الأهلي.

ومن ابرز تلك الملاحظات ما تضمنه النظام بشأن منع قيام الجمعيات بما يتعارض مع النظام العام، مبينة "أن هذه عبارات عامة فضفاضة تتيح مجالا واسعا للاجتهاد والتفسير ويجعلها قابلة لاستخدام منع الترخيص لجمعيات أو مؤسسات بحجة تعارض أنظمتها مع النظام العام".

وطالبت الجمعية بالإسراع في إقرار النظام، إضافة إلى تأكيدها الحاجة إلى مراجعة لتنقيته من النصوص التي قد تقيد عمل جمعيات المجتمع المدني.

كما انتقدت الجمعية نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر قبل نحو عامين بهدف الحد من انتشار الجرائم المعلوماتية من خلال فرض عقوبات وغرامات، وقالت في تقريرها إنه رغم أهمية النظام إلا أن تعريف الجرائم المعلوماتية في المادة السادسة "قد يبرر تقييد استخدامات الشبكة المعلوماتية لأسباب لا علاقة لها بالجرائم المعلوماتية ويحد من حرية التعبير والوصول إلى المعلومة".

كما تطرقت إلى الفقرة الأولى من المادة التي تصف واحدة من الجرائم التي يعاقب عليها النظام، معتبرة ما ورد فيها مفاهيم عامة يمكن تفسيرها بشكل واسع فضفاض لتجريم الكثير من الكتابات والمشاركات على الانترنت بحجة المساس بهذه المفاهيم.

وطالبت الجمعية بإعادة النظر في هذه الفقرة وصياغتها بشكل دقيق جدا لكي لا يساء استخدامها لمنع الأفراد من ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير والمشاركة بالرأي في قضايا الشأن العام.

هيئة الأمر بالمعروف

وقال التقرير إن النظام منح الهيئة سلطات غير محددة تحديدا دقيقا في نظام الهيئة ولائحته، مبديا خشيته من "ارتكاب أعمال فيها تعد على حقوق الأفراد" .

وقال التقرير "إن بعض من تم القبض عليهم من قبل الهيئة أكدوا للجمعية انه يتم نقل المقبوض عليهم إلى مراكز الهيئة، حيث يتم إيقافهم والتحقيق معهم وقد يحصل اعتداء على بعضهم أو انتزاع اعترافات منهم تخالف الحقيقة سواء بالإكراه أو الإغرار والوعد بالستر، كما يتم تفتيش أجهزة الجوال ويرفض السماح بالاتصال بذويهم ويتم سبهم ببعض الألفاظ غير اللائقة ومعاملتهم بقسوة".

وأوضح التقرير أن عدة حوادث وقعت في الرياض وتبوك والمدينة ونجران كان منسوبو الهيئة طرفا فيها،أدت إلى إلحاق أضرار وانتهى بعضها إلى وفاة المقبوض عليهم، منها خمس حالات كشفتها الصحافة المحلية.

وقال التقرير إن الجمعية تلقت شكاوى تظهر تجاوزات مختلفة من بينها تفتيش الممتلكات الخاصة دون مبرر، والقبض على النساء دون محرم، والإجبار على التوقيع على محاضر دون قراءتها واستخدام سيارات خاصة لنقل من يوقف إلى أحد مراكز الهيئة.

مؤكدا الحاجة إلى تحديد سلطات وصلاحيات منسوبي الهيئة بشكل دقيق.

الولاية على المرأة

وأشار التقرير إلى أهمية النظر في نصوص الأنظمة والتعليمات التي تنتقص من أهلية المرأة أو من شخصيتها القانونية بشكل يخالف قواعد الشريعة، "وعلى وجه الخصوص تلك التي تستلزم استئذان وليها في بعض المسائل ومن ذلك: جميع أشكال الولاية في المعاملات المالية للمرأة والتي تمنعها من التصرف في مالها".

وطالب التقرير بإصدار نظام خاص بالانتخابات يحدد مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، معتبرة عدم مشاركتها في ذلك "مخالفة صريحة لبعض الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة".

موضحا أنه من الأهمية بمكان تحديد بعض المصطلحات بنصوص نظامية اعتمادا على الرأي الراجح في الفقه الإسلامي، وعدم تركها للاجتهادات الفردية منعا للتجاوزات التي تتعرض لها المرأة، ومن ذلك: مصطلح الاختلاط والخلوة غير الشرعية، الحجاب الشرعي، والحالات التي تتطلب وجود ولي الأمر.

وانتقد التقرير التطبيقات القضائية الحالية لموضوع الكفاءة في الزواج، ومن ذلك حالات التفرقة على أساس الكفاءة في النسب.

مؤكدا مخالفتها للمادة الثانية عشرة من النظام الأساسي والحكم القائم على عدم التمييز وتعزيز الوحدة الوطنية.

وقال التقرير إن العام الماضي لم يشهد أي تحرك يذكر في ما يخص قضايا الإصلاح والمشاركة العامة "بل إن رفع سقف توقعات المواطنين قبل ثلاث سنوات بمشروع إصلاحي يعزز حق المشاركة، لم يقابله أي إجراءات تطويرية منذ الانتخابات البلدية وتأسيس جمعية حقوق الإنسان وهيئة الصحافيين وبدء الحوار الوطني".

كما انتقد التقرير تراجع دور مركز الحوار الوطني بسبب تحوله إلى ما يسمى بالقضايا الخدمية دون حوار حقيقي حول القضايا المصيرية التي تعني الشأن العام، كحقوق الإنسان وقضايا الإصلاح والمشاركة السياسية.

وقال التقرير إن هناك تباينا في مستوى الشفافية بين الصحف المحلية، ما يؤكد بحسب التقرير دور رؤساء التحرير في تحديد سقف حرية التعبير في الصحف.

المصدر: موقع العربية الإثنين ٢٣ مارس٢٠٠٩م، ٢٦ ربيع الأول ١٤٣٠ هـ ، السنة السادسة، اليوم ٣٢
http://www.alarabiya.net/articles/2009/03/22/69004.html

تقرير حقوقي سعودي ينتقد الأجهزة الحكومية ويدعو لتعزيز الحريات

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية تقريرها السنوي الثاني عن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد متضمنا نقدا لاذعا للعديد من الأجهزة الحكومية مثل وزارة الداخلية ومجلس الشورى ووزارة العدل وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وطالبت الجمعية في تقريرها توسيع صلاحيات مجلس الشورى واختيار أعضاءه عن طريق الانتخاب ولو بشكل جزئي في المرحلة الراهنة.

كما حثت الجمعية وزارة الداخلية بالتعامل مع المقبوض عليهم على خلفية "نوايا وأفكار متطرفة" أن يتم الحكم عليهم بناء على ما اقترفوه من ذنب لا بناء على نوايا يحملونها.

ودعت أيضا إلى السماح لأهالي الموقوفين الالتقاء بهم في السجون وتوفير محاكمات عادلة لهم كما انتقد التقرير البطء في تنفيذ مشروع تطوير القضاء السعودي.

كما طالب تقرير حقوق الإنسان بتقنين عمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وضرورة تحديد صلاحياتها فيما يتعلق بالقبض والتحقيق والتفتيش .

وأكدت الجمعية أنها رصدت الكثير من "التجاوزات قامت بها الهيئة منها الضرب والتنكيل والألفاظ النابية بحق أشخاص قبضت عليهم الهيئة".

يذكر أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولة عن فرض تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية.

ومنذ نحو عامين أفادت التقارير أن وزارة الدخلية السعودية فرضت قيودا جديدة على عمل الهيئة بعد الجدل الذي أثارته حالات وفيات في سجون تابعة لها.

ومن ضمن هذه القيود مطالبة عناصر الهيئة بعدم اعتقال الأشخاص بل تسليمهم للشرطة في حال الضرورة.

ودعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية إلى تعزيز الحريات وتحسين مستويات المعيشة، وأهمية تحديث أنظمة الهيئات الرقابية.

وخلص ثاني تقرير تصدره الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (أهلية)، منذ بداية نشاطها في مارس (آذار) ٢٠٠٤، إلى ٣١ توصية، ودعت الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتجاوزات التي تم رصدها للأخذ بها.

ووازن التقرير الذي كان يفترض صدوره نهاية العام الماضي بين سلبيات الأجهزة الحكومية، والتقدم الإيجابي المحرز على صعيد تعزيز حقوق الإنسان في السعودية، وتناول حال تلك الحقوق من زوايا تشريعة ومؤسساتية وإجرائية.

الى ذلك وصف أحد أعضاء جمعية حقوق الإنسان التقرير الذي أصدرته الجمعية بأنه جاء "شفافا وصريحا، وتناول الإيجابيات والسلبيات"، مؤكدا شمولية التقرير الذي قام بالتطرق للموضوعات المستجدة على الساحة مثل: الفساد، والأوضاع المعيشية.

وجاء في التقرير دعوات صريحة لناحية تعزيز الحريات والمحافظة عليها. وطالب بإعادة النظر في النصوص الواردة في نظام المطبوعات ونظام المعلوماتية ومشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي قد يساء استخدامها لمنع الأفراد من ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير والمشاركة بالرأي في قضايا الشأن العام.

ونادت جمعية حقوق الإنسان الوطنية، بدعم حرية التعبير في ظل أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة السائدة. ورأت ضرورة عدم اعتقال من يتهم بتجاوز حرية التعبير مباشرة، مطالبة بإحالته إلى القضاء وتمكينه من محاكمة عادلة بما فيها حقه في الاستعانة بمحام.

ورأت الجمعية، أهمية تعديل لائحة هيئة الصحافيين السعودية، على نحو يضمن استقلالها وتمكينها من القيام بدورها في دعم الصحافيين والدفاع عن حقوقهم، بما يعزز حرية الصحافة في البلاد.

وتدعم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان "الاستمرار في مشروع الإصلاح السياسي بما يضمن توسيع المشاركة الشعبية ويدعم الاستقرار الاجتماعي"، فيما طالبت بتوسيع صلاحيات مجلس الشورى لتشمل المراقبة، وبخاصة مراقبة الميزانية وحق مساءلة الوزراء والنظر في إمكانية انتخاب عدد من أعضائه بدلا من تعيينهم.

ويرى التقرير الثاني لأحوال حقوق الإنسان، أهمية العمل على استقلال جهاز هيئة التحقيق والادعاء العام وربطه مباشرة برئيس مجلس الوزراء، ووضع مدونة للأحوال الشخصية بما يضمن حق المرأة والطفل ويتوافق مع الرأي الراجح في الفقه الإسلامي.

وأكد التقرير على أهمية الاستعجال في تنفيذ ما لم ينفذ من مشروع تطوير القضاء وعلى وجه الخصوص بالنسبة للقضاء العام.
وانتقدت الجميعة بطيء سير إنشاء المحاكم بمختلف أنواعها التي نص عليها نظام القضاء الجديد وتأهيل قضاتها ونشرها في المناطق والمحافظات، وقالت إن هذا الموضوع يحتاج إلى جهود مضاعفة من قبل المجلس الأعلى للقضاء لوضعها موضع التنفيذ، داعية إلى مزيد من الضمانات اللازمة لاستقلال القضاء وتطويره كما وكيفا.
وكشف التقرير من حدة انتقاداته لنظام المرور، وما جاء فيه من اشتراط عدم وجود سابقة قضائية على المتقدم للحصول على رخصة قيادة في جرائم الاعتداء على النفس أو العرض أو المال، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
وترى "حقوق الإنسان الوطنية" أن هذه العقوبة التبعية للشخص المرتكب لجرائم معينة، ليس فيها تقييد للمعني فقط، بل يتعدى الأمر لمن يعولهم والضرر المحتمل من جراء هذا الإجراء، مطالبة بإعادة النظر في هذا النص لا سيما في ظل الافتقار لوسائل النقل العام المناسبة.
ودعا التقرير إلى "خلق مجالات جديدة لعمل المرأة والعمل على توفير أمكنة مناسبة للنساء اللاتي يمارسن التجارة في ممرات بعض الأسواق حاليا"، فيما أكد على أهمية "إعادة النظر في أحكام الكفالة وإصلاح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد".
وذهبت واحدة من التوصيات الـ٣١ إلى ضرورة "إعادة النظر في نظام معاشات التقاعد ونظام التأمينات الاجتماعية بما يتلاءم والظروف التي طرأت خلال السنوات الأخيرة وكان لها آثار سلبية على المستفيدين من هذه الأنظمة أو السماح للفئات الأقل دخلا منهم بالاستفادة من مخصصات الضمان الاجتماعي ودعم الجمعيات الخيرية". وأكدت أخرى على ضمان الحق في العمل من خلال توفير فرص وظيفية للعاطلين بمعاشات تضمن حياة كريمة لهم.
وتحدث التقرير الحقوقي عن آليات مكافحة الفساد التي أقرتها السعودية مؤخرا، ونادى بالمبادرة بتمكين هيئة مكافحة الفساد من مباشرة أعمالها ودعمها بالموارد البشرية والمالية التي تمكنها من القيام باختصاصاتها.
واقترحت الجمعية "إنشاء هيئة رقابية عليا تتولى الإشراف على المشاريع التنموية الكبرى لضمان تنفيذها وفق معايير وضوابط دقيقة والتأكد من انتهائها وفق المواعيد المحددة واقتراح ما يلزم بشأن أي صعوبات تواجه تنفيذها".
وأكدت على أهمية تحديث أنظمة الهيئات الرقابية وفي مقدمتها ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق ودعمها بالموارد البشرية والفنية التي تمكنها من القيام بدورها في حماية المال العام والوظيفة العامة من الاستغلال.
ودعت "حقوق الإنسان" إلى "إيجاد آلية واضحة للتعامل مع السجناء الأمنيين من حيث مدة الاعتقال ومكانه وتواصلهم مع أسرهم وفرز من لديهم أفكار منحرفة عن غيرهم لئلا يكون السجن وسيلة لانتشار تلك الأفكار، وتمكين هيئة التحقيق والادعاء العام من مباشرة قضاياهم والتفتيش على سجون المباحث".
ورأت أنه من الضروري تفعيل بدائل عقوبة السجن والعمل على إيجاد قائمة بهذه البدائل يزود بها القضاة من أجل الاستفادة منها، كما دعت للاستعجال في إنشاء وتوسيع الإصلاحيات بما يضمن الحد من اكتظاظ السجون بالسجناء، وزيادة العناية بتقديم الخدمات الصحية للسجناء وتحسين البيئة داخل السجون.
وأكدت على ضرورة العمل على "وضع خطة لإيجاد مقار مملوكة للدولة لأغلب الأجهزة الأمنية والإدارية التابعة لوزارة الداخلية وهيئة التحقيق والادعاء العام لضمان قيام تلك الأجهزة بالوفاء بمتطلبات المحافظة على حقوق الإنسان من حيث المكان عند توقيف الأشخاص أو التحقيق معهم أو مراجعتهم".
وطالب تقرير الجمعية بـ"الحد من إجراءات المنع من السفر وقصرها على الحالات التي يصدر فيها حكم قضائي أو تكون مقررة بموجب نص نظامي".
وشدد على أهمية "العمل على تحسين الرعاية الصحية في مختلف مناطق المملكة بما يعكس الإنفاق الكبير الذي تخصصه الدولة لهذا القطاع".
ونادى بـ"تفعيل استراتيجية الحد من العنف الأسري والإسراع في إنشاء دور إيواء في مختلف مناطق البلاد ودعم الحماية الاجتماعية وتقوية صلاحياتها أو إنشاء هيئة مستقلة للحماية الاجتماعية.
وتأسست هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود مؤسس المملكة بهدف" تصحيح بعض أخلاقيات المجتمع وممارساته الدينية، انطلاقا من المبدأ الإسلامي الواضح في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

المصدر: موقع العالم الإخباري الإثنين - ٢٣ آذار ٢٠٠٩
http://alalam.ir/newspage.asp?newsid=067240120090323100508

"الصحة" و"الهيئة":

سنتعامل بجدية مع تقرير حقوق الإنسان

نواف عاقت، حازم المطيري ـ الرياض

في أول رد فعل على التقرير السنوي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني، ومصدر رسمي في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن الوزارة والهيئة تدرسان الانتقادات الموجهة لهما في التقرير وترحبان بها بصدر رحب. وأوضح مرغلاني أن المختصين في وزارة الصحة يدرسون بشكل علمي كافة الملاحظات الواردة في تقرير حقوق الإنسان. وسيطلع عليها المسؤولون في الوزارة للتأكد أولا من صحتها. كما سيتم سؤال أصحاب الاختصاص في القطاعات التي وردت بشأنها الانتقادات المتعلقة بطول مواعيد المراجعة، ضعف الكادر التمريضي وتفاوت الخدمات الصحية في المناطق. وقال إن وزارة الصحة تتجاوب مع الجميع، وسبق أن تعاونت مع الجمعية في تقريرها الأول الذي تضمن انتقادات للوزارة. وهي تسعى لتقديم كل ماتستطيع وتتجاوب مع المواطنين العاديين الذين يبثون شكواهم أحيانا عبر الصحف، فكيف الحال بجهة مثل جمعية حقوق الإنسان. ومن جانبه قال مصدر رسمي في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لـ «عكاظ» إن الهيئة تتقبل الانتقادات والملاحظات بصدر رحب من الجمعية أو غيرها من الجهات. وأضاف أن ما أشارت إليه جمعية حقوق الإنسان عن الدعوة لتعديل نظام الهيئة للحد من صلاحياتها بالاعتبار، سوف نقوم بدراسته. والندوة التي ستقام في القريب العاجل برعاية خادم الحرمين الشريفين بعنوان «الحسبة وعناية المملكة بها» ستسهم في تحقيق ريادة المملكة في خدمة الإسلام ومبادئه، وكذلك إظهار عنايتها بشعيرة الحسبة من خلال الأنظمة ورعايتها أيضا لجهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما تهدف الندوة إلى فتح آفاق علمية تطويرية لأعمال جهاز الهيئة وتطبيقاته المعاصرة، إضافة إلى بيان مفهوم شعيرة الحسبة وتعزيزها في نفوس أفراد المجتمع والتعريف بأساليب الهيئة ووسائلها والعمل على تطوير هذه الأساليب والوسائل.

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء ١٤٣٠/٠٣/٢٧هـ) ٢٤/ مارس/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٣٧
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090324/Con20090324266101.htm

الرياض

٣١ توصية تعالج أوجه القصور في أداء أجهزة الدولة

ترحيب شعبي بتقرير "حقوق الإنسان" وتأكيد على مبدأ المحاسبة

متابعة - محمد الغنيم

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كافة الأجهزة الحكومية ذات العلاقة وخاصة الأجهزة التي وردت في تقريرها الشامل الذي أعلنته أول من أمس الى الأخذ ب (٣١) توصية وذلك إنطلاقا من حرصها على معالجة التجاوزات التي رصدتها. وطالبت الجمعية في توصياتها بإعادة النظر في النصوص الواردة في نظام المطبوعات ونظام المعلوماتية ومشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي قد يساء استخدامها لمنع الأفراد من ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير والمشاركة بالرأي في قضايا الشأن العام.

كما دعت الجمعية الى تحديد مفهوم السيادة ووضع ضابط للدعاوي المتعلقة بها لضمان عدم حرمان بعض من يلجأ الى القضاء من حقوقه بحجة أن ذلك من أعمال السيادة التي لا يجوز نظرها بسبب اجتهادات وتفسيرات لبعض القضاة لمفهوم أعمال السيادة، وكذلك إعادة النظر فيما تضمنه نظام المرور الجديد من اشتراط في من يحصل على رخصة القيادة العامة «ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في جريمة اعتداء على النفس، او العرض، او المال، ما لم يكن قد رد اليه اعتباره». او «أن يكون طالب الرخصة - مهما كان نوعها - قد أدين بحكم قضائي بتعاطي المخدرات، او صنعها، او تهريبها، او ترويجها، او حيازاتها، ما لم يكن قد رد اليه اعتباره». فهذه العقوبة التبعية للشخص المرتكب لهذه الأفعال فيها حرمان او تقييد ليس للشخص نفسه فقط من الحق في استخدام وسيلة النقل الأكثر استخداما في المملكة. على اعتبار ان النظام يمنع القيادة بدون رخصة. بل يتعدى ذلك التقييد الى من يعول بسبب تقييد حرية وليهم في التنقل وما يتبع ذلك من إلحاق الضرر بهم ولذلك تدعو الجمعية لإعادة النظر في نصوص المواد في ظل غياب وجود وسائل النقل العام المناسبة.

وأوصت الجمعية بالاستمرار في مشروع الاصلاح السياسي بما يضمن توسيع المشاركة الشعبية ويدعم الاستقرار الاجتماعي، والعمل على استقلال هيئة التحقيق والادعاء العام وربطها مباشرة برئيس مجلس الوزراء، والاستعجال في تنفيذ مالم ينفذ من مشروع تطوير القضاء وعلى وجه الخصوص بالنسبة للقضاء العام فإنشاء المحاكم بمختلف أنواعها التي نص عليها نظام القضاء الجديد وتأهيل قضاتها ونشرها في المناطق والمحافظات يسير بشكل بطيء ويحتاج الى جهود مضاعفة من قبل المجلس الأعلى للقضاء لوضعها موضع التنفيذ والجمعية تدعو الى مزيد من الضمانات اللازمة لاستقلال القضاء وتطويره كما وكيفا.

كما طالبت الجمعية بالعمل على تفعيل الأمر السامي الكريم الصادر بشأن المحافظة على حريات الناس، وتوسيع صلاحيات مجلس الشورى لتشمل المراقبة وخاصة مراقبة الميزانية وحق مساءلة الوزراء والنظر في إمكانية انتخاب عدد من أعضائه بدلا من تعيينهم، والعمل على وضع مدونة للأحوال الشخصية بما يضمن حق المرأة والطفل ويتوافق مع الرأي الراجح في الفقه الإسلامي، ودعم حرية التعبير في ظل أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة السائدة ومن يتهم بالتجاوز فينبغي عدم اعتقاله مباشرة وإنما يحال إلى القضاء ويمكن من محاكمة عادلة بما فيها حقه في الاستعانة بمحام وما يصدر بحقه ينفذ، إضافة إلى العمل على تعديل لائحة هيئة الصحفيين السعودية بما يضمن استقلالهاوتمكينها من القيام بدورها في دعم الصحفيين والدفاع عن حقوقهم ويعزز حرية الصحافة في المملكة.

وإعادة النظر في نظام معاشات التقاعد ونظام التأمينات الاجتماعية بما يتلاءم والظروف التي طرأت خلال السنوات الأخيرة وكان لها آثار سلبية على المستفيدين من هذه الأنظمة أو السماح للفئات الأقل دخلا منهم بالاستفادة من مخصصات الضمان الاجتماعي ودعم الجمعيات الخيرية، مع المبادرة بإصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأنظمة الحماية من الإيذاء وتخويل إدارة الحماية الاجتماعية والمؤسسات الأهلية وأنظمة الحماية من الإيذاء وتخويل إدارة الحماية الاجتماعية الصلاحيات اللازمة ودعمها بالموارد البشرية والمالية التي تمكنها من القيام بمهامها على مستوى مناطق المملكة المختلفة.

وأوصت الجمعية كذلك بإنشاء هيئة رقابية عليا تتولى الإشراف على المشاريع التنموية الكبرى لضمان تنفيذها وفق معايير وضوابط دقيقة والتأكد من انتهائها وفق المواعيد المحددة واقتراح ما يلزم بشأن أي صعوبات تواجه تنفيذها، تحديث أنظمة الهيئات الرقابية وفي مقدمتها ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق ودعمها بالموارد البشرية والفنية التي تمكنها من القيام بدورها في حماية المال العام والوظيفة العامة من الاستغلال، والمبادرة بتمكين هيئة مكافحة الفساد من مباشرة أعمالها ودعمها بالموارد البشرية والمالية التي تمكنها من القيام باختصاصاتها، والحد من إجراءات المنع من السفر وقصرها على الحالات التي يصدر فيها حكم قضائي أو تكون مقررة بموجب نص نظامي، وضع آلية الرد الاعتبار لأن الإجراءات الحالية

غير واضحة وغير محددة لا من حيث المدة ولا من حيث الجهة التي يمكن للمعني أن يلجأ إليها ليطلب رد اعتباره بل إن اشتراط رد الاعتبار وصحيفة السوابق أصبحت من العراقيل التي تحول دور ممارسة الشخص لحقه في العمل والجمعية تدعو لإعادة النظر في موضوع رد الاعتبار وصحيفة السوابق بما يضمن عدم إعاقتها حق الأشخاص في العمل والتنقل.
وكذلك أوصت «حقوق الانسان» بالاستفادة من خريجي أقسام القانون في المحاكم التجارية والمحاكم العمالية التي يعتمد الفصل في قضاياها على الأنظمة والقوانين وكان الأولى أن يوضع شرط لمن يتعين في السلك القضائي أن يكون حاصلا على شهادة البكالوريوس في الشريعة ودبلوم في الأنظمة أو بكالوريوس في الأنظمة ودبلوم في الشريعة لأن الفصل في القضايا في الوقت المعاصر يقتضي الإلمام بالشريعة والقانون، والعمل على وضع خطة لإيجاد مقار مملوكة للدولة لأغلب الأجهزة الأمنية والإدارية التابعة لوزارة الداخلية وهيئة التحقيق والادعاء العام لضمان قيام تلك الأجهزة بالوفاء بمتطلبات المحافظة على حقوق الإنسان من حيث المكان عند توقيف الأشخاص أو التحقيق معهم أو مراجعتهم، والعمل على تحسين الرعاية الصحية في مختلف مناطق المملكة بما يعكس الإنفاق الكبير الذي تخصصة الدولة لهذا القطاع، ايجاد آلية واضحة للتعامل مع السجناء الأمنيين من حيث مدة الاعتقال ومكانة وتواصلهم مع أسرهم وفرز من لديهم أفكار منحرفة عن غيرهم لئلا يكون السجن وسيلة لانتشار تلك الأفكار وتمكين هيئة التحقيق والادعاء العام من مباشرة قضاياهم والتفتيش على سجون المباحث، والاستعجال في إنشاء وتوسيع الإصلاحيات بما يضمن الحد من اكتظاظ السجون بالسجناء، وتفعيل دور الرعاية العامة للشباب من اجل ايجاد آليات لخلق برامج مناسبة ومتنوعة للشباب للحد من لجوئهم للمخدرات وارتكاب الجريمة، ومواصلة تدريب منسوبي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاستمرار في منعهم من المطاردة ومعاقبة من لم يلتزم من منسوبيها بالأنظمة والتعليمات والنظر في تحديث نظام الهيئة.
ودعت الجمعية إلى ضمان الحق في العمل من خلال توفير فرص وظيفية للعاطلين بمعاشات تضمن حياة كريمة، والعناية بتقديم الخدمات الصحية للسجناء وتحسين البيئة داخل السجون.
وأوصت بإعادة النظر في أحكام الكفالة وإصلاح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد، وخلق مجالات جديدة لعمل المرأة والعمل على توفير أمكنة مناسبة للنساء اللاتي يمارسن التجارة في ممرات بعض الأسواق حاليا، وتفعيل استراتيجية الحد من العنف الأسري والإسراع في إنشاء دور ايواء في مختلف مناطق المملكة ودعم الحماية الاجتماعية وتقوية صلاحياتها أو إنشاء هيئة مستقلة للحماية الاجتماعية، كما أوصت بتفعيل بدائل عقوبة السجن والعمل على إيجاد قائمة بهذه البدائل يزود بها القضاة من أجل الاستفادة منها.

ترحيب شعبي بالتقرير

إلى ذلك رحبت أوساط شعبية بمستوى الشفافية والمصداقية في التقرير الشامل الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة الذي صدر أمس الأول.
وقال عدد من المواطنين ل «الرياض» إن التقرير قدم رصدا دقيقا للممارسات التي تحدث بين حين وآخر في بعض الجهات والمتعلقة بحقوق الإنسان مع توثيق للشكاوى التي وردت للجمعية على اختلافها ومهما بلغ حجمها وضد أي جهة.
وأكد المواطنون في اتصالات تلقتها «الرياض» أن أسلوب التقرير يعبر عن تطلعاتهم في كشف أي تجاوزات تحدث ضد أي مواطن في مجال حقوق الإنسان دون أي تحفظ أو مجاملة وإظهار ذلك للرأي العام في خطوة جادة تؤكد حرص القيادة الرشيدة على الاصلاح واهتمامها بتقبل الجميع للنقد الصادق والهادف الذي بدوره يعدل أي تقصير ويوقف أي تجاوز من أي شخص أو جهة، مشيرين إلى أن الجميع بحاجة لهذا المستوى من الشفافية والوضوح في معالجة أي تجاوز أو تقصير من أي جهاز.
هذا وكان التقرير الأول لأحوال حقوق الإنسان في المملكة الذي أصدرته الجمعية في العام ٢٧ه قد حظي بردود فعل إيجابية واسعة على المستوى الداخلي والخارجي باعتباره أول تقرير يصدر من جمعية حقوقية محلية يتضمن رصدا للوضع الحقوقي في المملكة بشفافية وواقعية وبصورة محايدة.
وأكدت جمعية حقوق الإنسان في هذا الإطار أن تقريرها الأول قد أسهم في تحسين صورة وسمعة المملكة في الخارج بما احتواه من معلومات عن الشأن الحقوقي المحلي وهو ما لمسته الجمعية - على حد قولها - من خلال الوفود الأجنبية التي تزورها أو مما سمعه بعض أعضائها خلال مشاركاتهم في المؤتمرات الخارجية حيث يؤكد إتاحة الدولة لصدور (تقرير حقوقي) من الداخل نيتها في الاصلاح وقبولها للانتقاد الصادق الهادف للأجهزة الحكومية المختلفة.
هذا وقد تناول التقرير الأخير للجمعية العديد من القضايا والجوانب المتعلقة بنظام القضاء وديوان المظالم ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام المرور، كما تطرق التقرير لما يتعلق بمجلس الشورى والجهاز القضائي ووزارة الداخلية وهيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهيئة حقوق الإنسان، والقضايا المتعلقة بالمرأة والطفل والاصلاح وحرية التعبير ومستوى الشفافية ومكافحة الفساد والأوضاع المعيشية للمواطنين وتناول التقرير أيضا الخدمات الصحية والتعليم والسجون والسجناء.
وانتقد التقرير أداء عدد من تلك الجهات وكشف عن عدد من الملاحظات التي تلقتها الجمعية حولها والمتعلقة بجانب حقوق الإنسان من خلال جولاتها ومن خلال حجم الشكاوى الواردة إليها من المواطنين والتي تركزت تحديدا حول هذه الجهات.

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ٢٧ ربيع الأول ١٤٣٠هـ - ٢٤ مارس٢٠٠٩م - العدد ١٤٨٨٣
http://www.alriyadh.com/2009/03/24/article417931.html

وماذا بعد تقرير حقوق الإنسان

رأي عكاظ

كرس التقرير السنوي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سياسة الشفافية والمصارحة التي تنتهجها المملكة، على اعتبار أنها القاعدة الصلبة التي تنطلق منها عملية الإصلاح الشاملة لمختلف الأجهزة والمرافق الحكومية، وذلك حين لمس التقرير مواطن الخلل والتقصير في هذه المؤسسات، على نحو من شأنه أن يدفع القائمين عليها إلى مراجعة جوانب القصور ومعالجة مواطن الخلل، سعيا نحو تقديم خدمات أمثل للمواطنين؛ تترجم مدى حرص القيادة الحكيمة على توفير ضمانات الحياة الكريمة لكافة المواطنين والمقيمين في وطننا الغالي.

وبرهنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تقريرها على الدور الذي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تنهض به، بحيث يصبح دورها الانتقادي خير وسيلة لتقويم أداء المرافق الحكومية، وهو دور يهدف للإصلاح والتطوير، ولا يمكن النظر إليه على أنه نقد لذات النقد فحسب.

وكما اتسم التقرير بالشفافية، فقد اتسم كذلك بالنظرة الشاملة التي توقفت عند جوانب التقصير في كافة القطاعات، بدءا من صلاحيات مجلس الشورى والدور الرقابي الذي ينبغي أن ينهض به، وانتهاء بالأجهزة الخدمية كوزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، مرورا بالأنظمة المسؤولة عن رصد الظواهر السلبية؛ كظاهرة البطالة وظاهرة الفساد الإداري.

ولم يتوقف التقرير عند حدود انتقاد تلك الأجهزة، بل مضى قدما في معالجة الأسباب التي يمكن لها أن تحول دون الأداء الأمثل لتلك الأجهزة، مطالبا بمعالجة هذه الأسباب؛ لتمكين تلك الأجهزة من الوفاء بالدور المطلوب منها. وإذا كان الأمر كذلك فإن المتوخى من كافة الأجهزة أن تولي ذلك التقرير عناية خاصة، وأن تدرسه بجدية؛ كخطوة نحو تصحيح أوضاعها، والمضي قدما في سياسة الإصلاح التي من حقنا أن نعتبرها عنوان مرحلتنا التنموية الراهنة.

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء ١٤٣٠/٠٣/٢٧هـ) ٢٤/ مارس/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٣٧

=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090324/Con20090324266073.htm?kw

"التربية": تحسين المستويات خلال شهرين "السجون": سبع إصلاحيات للحد من "الاكتظاظ" "الأمر بالمعروف": سندرس الملاحظات...

جهات حكومية تبرر و "تفند" انتقادات "حقوق الإنسان"

الرياض - رياض المسلم وسحر البندر وسعد الغشام

سارعت عدد من الجهات الحكومية إلى تبرير ملاحظات سجلتها عليها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها الثاني الذي أصدرته أول من أمس، إذ وعدت وزارة التربية بحل مشكلة تحسين مستويات المعلمين خلال شهرين، فيما أكدت المديرية العامة للسجون أنها في طور إنشاء سبع إصلاحيات، التي ستحد من مشكلة اكتظاظ السجون، ورحبت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالملاحظات ووعدت بدرسها.

وذكر الناطق باسم وزارة التربية والتعليم الدكتور عبدالعزيز الجار الله لـ «الحياة» أمس أن تأخير تحسين مستويات المعلمين، كان بسبب جمع معلومات كاملة عن المعلمين والمعلمات وتدقيقها. وقال: «تحسين المستويات سينتهي خلال شهرين، فهو يسير، بحسب مجراه الطبيعي وسيعين كل معلم ومعلمة ضمن المستوى الذي يستحقه».

أما المدير العام للسجون اللواء الدكتور علي الحارثي فوافق على ما جاء في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لجهة أن السجون تعاني من اكتظاظ أعداد النزلاء، معتبرا أن هذه المشكلة لا تعاني منها السعودية فقط، بل جميع دول العالم.

وأكد لـ«الحياة» أن القرار السامي بإنشاء سبع إصلاحيات، سيضمن الحد من اكتظاظ السجون، مشيرا إلى أن مديرية السجون نظمت ندوتين أخيرا لتوضيح أهمية الأحكام البديلة التي تسهم في الحد من هذه المشكلة.

وعن دعوة جمعية حقوق الإنسان إلى تفعيل الإفراج الصحي، وتعديل النصوص التي تنظم ذلك قال الحارثي: «اتخاذ هذا القرار لا يرتبط بالسجون فقط، ولكن يوجد جهات أخرى ذات علاقة بها مثل وزارة الصحة ووزارة الداخلية»، مشددا على أن «مديرية السجون» ترحب دائما بأي نقد يهدف إلى المصلحة العامة. أما المتحدث باسم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحمد الجردان فوعد بدرس ملاحظات «جمعية حقوق الإنسان»، واتخاذ ما يلزم لتطوير الأداء. وأضاف لـ«الحياة»: «الهيئة ترحب بتلقي أية ملاحظة أو شكوى أو انتقاد على عملها، وتستفيد من الملاحظات في تطوير عملها الإداري والميداني». وكانت «الجمعية» انتقدت تعمد رجال «الأمر بالمعروف» القبض على المرأة من دون محرم واستخدام السيارات الخاصة في عملية القبض على المخالفين، وتفتيش الهواتف النقالة ومطاردة المشتبه بهم.

المصدر: جريدة الحياة - ٢٤/٠٣/٢٠٠٩//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/03-2009/Article-20090323-34f372d5-c0a8-10ed-000c-e0bb8f7f28a1/story.html

التربية تحسن المستويات خلال شهرين و"الهيئة" تدرس الملاحظات

جهات حكومية تبرر وتفند الانتقادات اللاذعة لحقوق الإنسان

الدكتور عبد العزيز الجار الله (سبق) الرياض: سارعت عدد من الجهات الحكومية إلى تبرير ملاحظات سجلتها عليها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها الثاني الذي أصدرته أول من أمس، إذ وعدت وزارة التربية بحل مشكلة تحسين مستويات المعلمين خلال شهرين، فيما أكدت المديرية العامة للسجون أنها في طور إنشاء سبع إصلاحيات، التي ستحد من مشكلة اكتظاظ السجون، ورحبت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالملاحظات ووعدت بدرسها.

ووفقا لتقرير أعده الزملاء رياض المسلم وسحر البندر وسعد الغشام في صحيفة " الحياة" اليوم ،ذكر الناطق باسم وزارة التربية والتعليم الدكتور عبدالعزيز الجار الله أن تأخير تحسين مستويات المعلمين، كان بسبب جمع معلومات كاملة عن المعلمين والمعلمات وتدقيقها. وقال: «تحسين المستويات سينتهي خلال شهرين، فهو يسير، بحسب مجراه الطبيعي وسيعين كل معلم ومعلمة ضمن المستوى الذي يستحقه».

أما المدير العام للسجون اللواء الدكتور علي الحارثي فوافق على ما جاء في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لجهة أن السجون تعاني من اكتظاظ أعداد النزلاء، معتبرا أن هذه المشكلة لا تعاني منها السعودية فقط، بل جميع دول العالم.

وأكد أن القرار السامي بإنشاء سبع إصلاحيات، سيضمن الحد من اكتظاظ السجون، مشيرا إلى أن مديرية السجون نظمت ندوتين أخيرا لتوضيح أهمية الأحكام البديلة التي تسهم في الحد من هذه المشكلة.

وعن دعوة جمعية حقوق الإنسان إلى تفعيل الإفراج الصحي، وتعديل النصوص التي تنظم ذلك قال الحارثي: «اتخاذ هذا القرار لا يرتبط بالسجون فقط، ولكن يوجد جهات أخرى ذات علاقة بها مثل وزارة الصحة ووزارة الداخلية»، مشددا على أن «مديرية السجون» ترحب دائما بأي نقد يهدف إلى المصلحة العامة.

أما المتحدث باسم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحمد الجردان فوعد بدرس ملاحظات «جمعية حقوق الإنسان»، واتخاذ ما يلزم لتطوير الأداء. وأضاف «الهيئة ترحب بتلقي أية ملاحظة أو شكوى أو انتقاد على عملها، وتستفيد من الملاحظات في تطوير عملها الإداري والميداني».

وكانت «الجمعية» انتقدت تعمد رجال «الأمر بالمعروف» القبض على المرأة من دون محرم واستخدام السيارات الخاصة في عملية القبض على المخالفين، وتفتيش الهواتف النقالة ومطاردة المشتبه بهم.

المصدر: جريدة سبق الإلكترونية الثلاثاء ٢٧ ربيع الأول ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٠٩ م
http://www.sabq.org/?action=shownews&news=4579

في تقرير حمل انتقادات ساخنة لعدد من الأجهزة والجهات الحكومية
حقوق الإنسان تنتقد انتهاكات المحاكمات العادلة وتطالب بإعادة النظر في نظام المطبوعات

الجزيرة - وهيب الوهيبي

حمل التقرير الثاني الذي أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة انتقادات ساخنة لعدد من الأجهزة والجهات الحكومية وطال التقرير النظام القضائي حيث انتقد التقرير جملة من الانتهاكات لضوابط المحاكمة العادلة ومن أبرزها التمييز بين الخصوم وعدم السماح بالرد على الدعوى، وعدم التقاضي العلني والتمييز بين الشهود في قبول الشهادة، واللجوء لسرية الجلسات في بعض القضايا وطول مدة النظر في القضايا، وعدم التزام القضاة بمواعيد الجلسات، وعدم قيام القضاة بتعريف المتهم بحقوقه، وعدم الأخذ بوسائل الإثبات الحديثة، وندرة برامج تأهيل القضاة وضعف الآلية المناسبة لإعدادهم، والمبالغة في الأحكام التعزيرية في عقوبة الجلد والسجن وتكليف القضاة في بعض القضايا الإدارية.

كما طالب التقرير استقلال جهاز هيئة التحقيق والادعاء العام وربطها برئيس مجلس الوزراء ورصد التقرير ضعف الخدمات الصحية رغم الإنفاق الكبير عليها من قبل الدولة وتصدرت الملاحظات تأخر الوزارة في بناء المستشفيات في المناطق والمحافظات وقلة الكفاءات الطبية ومعاناة المرضى في التنقل مع ذويهم، والازدحام الشديد ونقص الأدوية في الصيدليات وعدم فتح مراكز أبحاث متخصصة، وضعف الكادر التمريضي، إلى جانب طول مدة المواعيد، وضعف أقسام الطوارئ في المستشفيات، وعدم توافر أسرة كافية للمرضى النفسيين ومرضى الايدز والمصابين بالدرن.

وطالب تقرير حقوق الإنسان تعزيز مجلس الشورى في دوره الرقابي على أجهزة ومؤسسات السلطة التنفيذية والأخذ بأسلوب الانتخاب بدلا من التعيين، وتوسيع صلاحياته لتشمل المراقبة العامة وتحديدا مراقبة الميزانية ومساءلة الوزراء.

وأشار التقرير أن وزارة التربية والتعليم تعاني من بعض المشاكل رغم الفوائض المالية التي رصدتها الدولة لقطاع التعليم وجاءت ابرز الملاحظات تكدس الطلاب في الفصول، استمرار وقوع حوادث للمعلمات في الطرق، والتركيز على مستوى صيانة المدارس، واستمرار وقوع حوادث للمعلمات في الطرق، وعدم توافر معلمين لبعض المواد في بعض المدارس، واستمرار الحد من قبول الأطفال غير السعوديين.

وأكد التقرير على ضرورة منع أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المطاردة وتفتيش الممتلكات بدون مبرر، وتحديد صلاحيات منسوبي الهيئة بشكل دقيق، والقبض على النساء دون محرم، والإجبار على توقيع المحاضر دون قراءتها، واستخدام السيارات الخاصة لنقل من يوقف.

وانتقد التقرير تكدس السجون واكتظاظها، وأن الجمعية رصدت قيام أحد حراس السجون، على نحو متكرر، باستخدام قطعة قصيرة من البلاستيك لضرب اثنين من السجناء، ووجود حالات وفاة داخل سجون: الحائر في الرياض وبريمان في جدة والدمام وبيشة وجازان لمساجين بسبب أمراض قابلة للعلاج من السل والدرن، وطالبت بتفعيل الإفراج الصحي، ووجود حالات انتحار وإضراب وحرائق في السجون، وطالب التقرير بوجود آلية للتعامل مع السجناء الأمنيين.

ولفت التقرير حالة استياء من الصحفيين لجهة عدم تحرك هيئة الصحفيين تجاه تعزيز الحرية الصحفية، وعدم قيامها منذ تكوينها بما هو مطلوب منها، وأنه يجب الالتزام بالحرية الصحفية، وأن هناك إجراءات متشددة قيدت الحريات وأكد التقرير على الالتزام بالشفافية، وعدم محاولة التضييق على الإعلاميين، وأن هناك تباينا في بعض الصحف في مستوى الشفافية، مما يؤكد دور رؤساء التحرير في تحديد سقف الحرية.

وتطرق التقرير أن انهيار سوق الأسهم وارتفاع أسعار السلع والخدمات والإيجارات تركت آثارا سلبية على المواطنين وتسببا في فقدان الطبقة المتوسطة لمدخراتها وتحملها ديونا كبيرة انعكست على قدرة الكثيرين منهم على الوفاء بالتزاماتهم.

وكان دور الأجهزة الحكومية التنفيذية ضعيفا في مواجهة التذمر الشعبي وزيادة حالة التذمر، وأن مؤشرات التنمية غير متوازنة في بعض المناطق التي لم تحظ باهتمام متزايد.

وأوضح التقرير إلى أن هناك حاجة لوضع قواعد نظامية تتعلق بالولاية على الطفل وحضانته ووضع حد لتزويج الصغيرات في إطار شرعي معتبر.

وفي ختام التقرير الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أوصى بـ(٣١) توصية في مقدمتها إعادة النظر في النصوص الواردة في نظام المطبوعات ونظام المعلوماتية ومشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي قد يساء استخدامها لمنع

الأفراد من ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير، وتحديد مفهوم السيادة وإعادة النظر في نظام المرور الجديد بسبب بعض مواده والاستمرار في مشروع الإصلاح السياسي وتوسيع المشاركة الشعبية، والعمل على استقلال هيئة التحقيق والادعاء العام، والاستعجال في تنفيذ تطوير القضاء، وإنشاء المحاكم، والعمل على تفعيل الأمر السامي بالمحافظة على الحريات، وتوسيع صلاحيات مجلس الشورى، والعمل على وضع مدونة للأحوال الشخصية. والعمل على تعديل لائحة هيئة الصحفيين، وإعادة النظر في نظام معاشات التقاعد، وتحديث أنظمة الهيئات الرقابية، وتمكين هيئة مكافحة الفساد من مباشرة أعمالها، والحد من إجراءات منع السفر. والعمل على إيجاد مقار مملوكة للدولة لأغلب الأجهزة الأمنية، وتحسين الرعاية الصحية في مختلف مناطق المملكة، وإيجاد آلية واضحة للتعامل مع السجناء الأمنيين، والاستعجال في إنشاء وتوسيع الإصلاحيات لتخفيف اكتظاظ السجناء، وتفعيل دور الرعاية العامة للشباب لخلق برامج مناسبة. ومواصلة تدريب منسوبي هيئة الأمر بالمعروف، إضافة إلى ضمان حق العمل من خلال توفير فرص عمل، والعناية بالخدمات الصحية للسجناء، وخلق مجالات جديدة لعمل المرأة، وتفعيل إستراتيجية الحد من العنف الأسري، والإسراع في إنشاء دور إيواء، وتفعيل بدائل عقوبة السجن وتزويد القضاة بها.

المصدر: جريدة الجزيرة العدد ١٣٣٢٦ الثلاثاء ٢٧ ربيع الأول ١٤٣٠

http://www.al-jazirah.com/104684/fe14.htm

آل الشيخ يعتذر عن التعليق على تقرير "حقوق الإنسان"

رئيس المجلس: الكلمة عكست الواقع الذي تعيشه المملكة والعالم

اعتذر رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ عن طلب (الوطن) تعليقه حول ما تضمنه تقرير جمعية حقوق الإنسان من مطالبة بالانتخاب لأعضاء مجلس الشورى بدلا من التعيين وقال : آل الشيخ : اليوم يوم حافل وجميل .جاء ذلك عقب حفل افتتاح الدورة الخامسة لمجلس الشورى أمس خلال تصريحاته للصحفيين وعلق آل الشيخ على لقاء خادم الحرمين الشريفين لمجلس الشورى قائلا: هو اليوم الذي كان ينتظره المجلس بجميع منسوبيه واصفا لقاء الملك بأعضاء المجلس بـ(الطيب الخير المبارك) وإلقاءهذه الكلمة التي حملت معاني ومضامين صورت لأعضاء المجلس ومن خلالهم لأبناء الشعب السعودي رؤية القيادة والواقع الذي تعيشه المملكة بل ويعيشه العالم من خلال هذه الكلمات التي تفضل بها خادم الحرمين الشريفين وشرح فيها ما يمر به العالم وما تعيشه المملكة وما اتخذته من إجراءات حتى يستمر هذا الخير وهذا العطاء الذي عشناه جيلا بعد جيل. فكانت كلمة وافية وشاملة بالإضافة إلى ما تضمنته بالنسبة للأعضاء من معان اعتادوا أن يأخذوها مشافهة من خادم الحرمين الشريفين بهذه المناسبة وأرجو أن تتحول هذه الكلمات الطيبة إلى عمل كما تحولت في السابق من الأعضاء و من المجلس بشكل عام إلى أسلوب وإلى جدول عمل رسم طريق المجلس وسار عليه واستمر .وردا على سؤال حول التوجه في استقطاب مزيد من الكوادر النسائية في إطار التوسعة التي يشهدها المجلس أشار آل الشيخ إلى أن المجلس بعد أن زاد العدد وتنوعت وسائل الاتصال العالمية وأضيف إليه عدد من المستشارات ومن المنطلقات التي تعيشها المملكة في أن يكون لهؤلاءالمستشارات مكاتب مستقلة ومداخل خاصة بالمجلس فكان ذلك من ضمن الأشياء التي روعيت في هذه التوسعة بالإضافة إلى أنها ستحتوي على قاعات وأماكن للمحاضرات وأخرى للمناسبات والاحتفالات إضافة إلى مصلى كبير يجمع الأعضاء وعيادة طبية شاملة يستغني بها المجلس وأعضاؤه عن الحاجة إلى المستشفيات الأخرى مما سينعكس إيجابا على العمل وهي توسعة تسمى توسعة وهي في الحقيقة هي مبنى لمقاربتها المبنى الذي يعمل فيه المجلس حاليا.وردا على سؤال حول تعيين عضوات بدلا من المستشارات قال آل الشيخ : هن الآن مستشارات لأن هناك أعمالا تعرض للمجلس لها جانب نسائي من الأولى أن يكون من يحكم على هذه الموضوعات ومن يقدم فيها الرأي والمشورة من صفوة من نساء هذا المجتمع اللاتي تحصن بالعلم والخبرة في المجال العملي في مختلف قطاعات التعليم وغيره وبالتالي ينقل المجلس هذه الموضوعات إلى المستشارات ويقدمن للمجلس المشورة في ذلك.

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ٢٨ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ٢٥ مارس ٢٠٠٩م العدد (٣٠٩٩) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٠٩٩&id=٩٥٣٦٩

الأمير نايف: تعيين أعضاء مجلس الشورى أفضل من انتخابهم

سهل حمزة ـ عبد الرحمن حمودة ـ الرياض

لا ضرورة لمشاركة المرأة فى المجلس

أكد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية أن تعيين أعضاء مجلس الشورى افضل من انتخابهم مشيرا الى ان التعيين يختار الأفضل ولو كان بالانتخاب لما وصل المجلس الى هذا المستوى جاء ذلك في رده على تقرير هيئة حقوق الانسان الداعي الى انتخاب الاعضاء . و عن توسيع دائرة إشراك المرأة فى مجلس الشورى قال سموه :إنه ليس هناك ضرورة لمشاركتها وأوضح وزير الداخلية أن كلمة المليك واضحة وأكبر من أن أعلق عليها مشيدا بدور المجلس خلال السنتين الماضيتين وقال: "إنها جيدة جدا ولكن ننتظر الأكثر" واستطرد سموه : إن كلمة معالي رئيس المجلس الشيخ عبد الله آل إبراهيم أشارت إلى أن انجازات المجلس شاملة لا توصف ولكننا ننتظر الأكثر من المجلس

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ٢٥ مارس ٢٠٠٩
http://al-madina.com/node/١٢٠٠١٢

"الداخلية" و"العدل" و"الهيئة" تدرس انتقادات جمعية حقوق الإنسان

علياء الناجي - عبدالرحمن حمودة - جابر المالكي - محمد القشيري - الرياض - جدة

لقي التقرير السنوي الثاني لجمعية حقوق الانسان ردود فعل متباينة في الاجهزة الحكومية التي تطرق لها ، حيث كشفت مصادر موثوقة في الجمعية لـ"المدينة" أن التقرير الثاني سيعرض على مجلس الشورى في جلساته المقبلة لبحثه وتفعيل ماجاء به من ملاحظات بهدف القضاء على أخطاء الجهات الحكومية حيث تم إرساله لجميع الأجهزة الحكومية للوقوف على ما جاء بالتقرير الذي أشار لوجود انتهاكات من قبل جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متعلقة بالضبط والقبض والمطاردة والتفتيش والتحقيق في حين أنها لا تدخل في سلطاتها المحددة تحديدا دقيقا.

وقد رحبت "الهيئة" بانتقادات الجمعية لجهازها . و قال المتحدث الرسمي لها أحمد الجردان لـ"المدينة" : إن "الهيئة" تتقبل كل مايرد من ملاحظات وآراء وانتقادات لعملها من الجمعية وغيرها مؤكدا انها ستضع تلك الانتقادات موضع عناية ودراسة وبحث . من جهته قال أكد الدكتور أحمد الغامدي رئيس فرع هيئة الأمر بالمعروف بمنطقة مكة المكرمة في رده على التقرير السنوي الثاني الذي أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن بعض الانتقادات التي حواها التقرير لم تكن دقيقة خاصة فيما يتعلق بالأحداث "العرضية" التي حدثت في قضايا ميدانية أدت إلى حالات وفاة مؤكدا ان الجهاز القضائي الذي نظر هذه القضايا برأ جهاز وافراد الهيئة .وقال إن الهيئة تعمل على تطوير قطاعاتها كأي جهاز حكومي وما تضمنه التقرير يمكن الاستفادة منه ولكن لا يعني التسليم بما ورد به من جزئيات ترمى لتجاوز الهيئة فى مباشرة بعض القضايا التي نتج عنها بعض الوفيات ووصل الأمر في بعضها إلى إقامة دعاوى أمام المحاكم على بعض منسوبي الهيئة صدرت في بعضها أحكام بعدم الإدانة فهذا لا يجب ان يبنى عليه التقييم وادانة الهيئة حتى لو حصلت بعض الاخطاء مع العلم ان المدانين في اغلب القضايا حصلوا على البراءة من الجهاز القضائي السعودي بعد أن خضعوا للسلطة القضائية ومن الاولى عدم الاعتماد عليها في تقييم الجهاز وهذا ما يناقض ما ذهب إليه التقرير أن الهيئة تملك صلاحيات مطلقة.

وحول التقرير الصادر عن الجمعية المتضمن سلبيات في سجون المملكة منها تكدس السجناء في العنابر وتأخر الفصل في القضايا لدى المحاكم وضعف العناية الصحية وسوء التغذية واختلافها من سجن لآخر، وندرة وجود وسائل اتصال للسجين آمنة ومتاحة .. قال مدير عام السجون اللواء الدكتور علي الحارثي : هناك نقطتان تم ايضاحهما سابقا بما يتعلق بازدحام السجون بالسجناء وطول المدة التي يقضيها السجين داخل السجن، مشيرا إلى أن حلول هذه السلبيات تكمن في تفعيل دور الجهات المختصة في حلها . وتطرق لسوء التغذية ، مؤكدا ان الشكوى عامة في المدارس والمعاهد والجامعات وحتى في المنازل، وان إدارات السجون تعمل دائما على تغيير اصناف الطعام والأصناف بحسب ما تراه اللجان الطبية والفنية في هذا الأمر. واضاف أن السجين لديه وسيلة اتصال بأهله وهي متاحة أربع مرات لكي يتصل بأهلة في أي وقت.من جانبه أشار اللواء منصور التركي المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية الى ان قطاعات الوزارة المختلفة ستطلع على التقرير وستدرسه بعناية فائقة وتصدر بيانا بما تتوصل اليه الدراسة ، وهو الاجراء الذي أشارت مصادر في وزارة العدل الى اتباعه للرد على ماتضمنه التقرير من انتقادات لعمل المحاكم وبعض الجهات القضائية .

وكان التقرير قد اشار الى أن الحاجة ملحة لإيجاد استقلال تام ومهنية عالية لأحكام الرقابة المالية والنظامية والرقابة على جميع إيرادات الدولة ونفقاتها والتحقق من كفاءة الأموال العامة المنقولة منها والثابتة عبر ديوان المراقبة العامة.

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ٢٥ مارس ٢٠٠٩
http://al-madina.com/node/١١٩٦٢٤

تقرير ينتقد وزارة الداخلية ومجلس الشورى وهيئة المعروف في السعودية

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية تقريرها السنوي الثاني عن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد متضمنا نقدا لاذعا للعديد من الأجهزة الحكومية مثل وزارة الداخلية ومجلس الشورى ووزارة العدل وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وطالبت الجمعية في تقريرها توسيع صلاحيات مجلس الشورى واختيار أعضاءه عن طريق الانتخاب ولو بشكل جزئي في المرحلة الراهنة، وفق ما ذكر موقع "بي بي سي" الالكتروني.

كما حثت الجمعية وزارة الداخلية بالتعامل مع المقبوض عليهم على خلفية "نوايا وأفكار متطرفة" أن يتم الحكم عليهم بناء على ما اقترفوه من ذنب لا بناء على نوايا يحملونها.

ودعت أيضا إلى السماح لأهالي الموقوفين الالتقاء بهم في السجون وتوفير محاكمات عادلة لهم كما انتقد التقرير البطء في تنفيذ مشروع تطوير القضاء السعودي.

كما طالب تقرير حقوق الإنسان بتقنين عمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضرورة تحديد صلاحياتها فيما يتعلق بالقبض والتحقيق والتفتيش.

وأكدت الجمعية أنها رصدت الكثير من التجاوزات قامت بها الهيئة منها الضرب والتنكيل والألفاظ النابية بحق أشخاص قبضت عليهم الهيئة.

يذكر أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولة عن فرض تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية.

ومنذ نحو عامين أفادت التقارير أن وزارة الداخلية السعودية فرضت قيودا جديدة على عمل الهيئة بعد الجدل الذي أثارته حالات وفيات في سجون تابعة لها، ومن ضمن هذه القيود مطالبة عناصر الهيئة بعدم اعتقال الأشخاص بل تسليمهم للشرطة في حال الضرورة.

وتأسست هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عهد الملك "عبد العزيز آل سعود" مؤسس المملكة، بهدف تصحيح بعض أخلاقيات المجتمع وممارساته الدينية، انطلاقا من المبدأ الإسلامي الواضح في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المصدر:موقع arabianbusiness يوم الاثنين، ٢٣ مارس ٢٠٠٩

http://www.arabianbusiness.com/arabic/٥٥٠٣٥٣#up

في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية

(المرأة والطفل والشورى والهيئة والمؤسسات الاجتماعية الأكثر أثرا)

يوسف السعد

يوسف السعد من الرياض: نشرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مساء البارحة تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان في السعودية، وتطرق التقرير للكثير من الموضوعات التي تهم المواطن في المملكة في ٣ أقسام رئيسة. وبدأ القسم الأول (الأطر التشريعية) بدراسة حول مواءمة التشريعات الداخلية في المملكة مع نظيرتها الإقليمية والدولية على مستوى الاتفاقيات الدولية الموقعة من المملكة والجمعيات التي تكون السعودية عضوا فيها وكان من أبرز ملامح الدراسة التركيز على الأنظمة المهمة في المجتمع السعودي وعلى رأسها نظام القضاء وديوان المظالم الذي قال عنها التقرير إنهما يوازيان في الأهمية الأنظمة التي صدرت قبل سنوات (الإجراءات الجزائية ، نظام المحاماة، نظام المرافعات) وقالت عنهما أنهما لم يأخذا الوقت الكافي للدراسة على الرغم من أهميتهما للمجتمع.

أما النظام الثاني في القسم الأول فكان عن مشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشددت على أهمية إصدار نظام موحد لكافة التكتلات المهنية بدلا من الوضع الراهن الذي قال عنه التقرير إنه يقف أمام عاتق مطاطي وهو مسودة مجلس الشورى التي رفعتها للمقام السامي حين اشترطت فيه بعبارة (بما لا يتعاض مع النظام العام) وهو ما رآه التقرير تقييدا بمفهوم مطاطي يعيق العمل على تطبيقه.

والنظام الثالث كان حول مكافحة الجرائم المعلوماتية الذي انتقده التقرير بسبب مطاطيته أيضا مثل الفقرة الأولى التي تقول: (إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية أو الآداب الخاصة ، أو وحرمة الحياة الخاصة أو إعداده أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية أو جهاز الحاسب الشخصي) ولا حظ التقرير أن هذه الشروط قد تقيد حرية الوصول للمعلومة لأسباب لا علاقة لها بالجرائم المعلوماتية.

النظام الرابع كان عن المرور وأبدى التقرير عدة ملاحظات.

وفي القسم الثاني (البنية المؤسسية) تطرق التقرير لعمل عدد من الأجهزة الرسمية في الدولة خلال الفترة التي يغطيها التقرير وحدد التقرير ٦ جهات لمناقشة عملها وهي:

١- وزارة الداخلية
٢- مجلس الشورى
٣- الجهاز القضائي
٤- هيئة التحقيق والادعاء العام
٥- هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٦- هيئة حقوق الإنسان

وقال التقرير عن وزارة الداخلية بأنها الأكثر تجاوبا مع الجمعية وإيفاء بمتطلباتها ومثل على ذلك بالتطور الكبير في مستوى السجون ولكن التقرير ناقش بعض التظلمات الفردية التي وردته حول بعض التجاوزات من بعض الأجهزة الأمنية والإدارية التابعة لوزارة الداخلية مما يستلزم إدراج نصوص في برامج تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين من الجنود والضباط وغيرهم مدنيين أو عسكريين، تحظر التعدي على الأشخاص أو معاملتهم معاملة مهينة أولا إنسانية وتحدد واجباتهم والمحظورات المفروضة عليهم بشكل واضح ودقيق.

ولفت التقرير إلى بعض الشكاوى حول التجاوزات في إيقاف المتهمين من المباحث العامة لمدد وصلت إلى أربع سنوات دون محاكمة أو انتهاء مدة محكوميتهم دون الإفراج عنهم كما ينص بذلك نظام الإجراءات الجزائية.

وفي حديث التقرير عن مجلس الشورى فإن الانتقاد الكبير كان العنوان الأبرز إذ استحوذ مجلس الشورى على صفحات عدة من الملاحظات كانت بدايتها حول عدم تطور المجلس وفعاليته في الرقابة على السلطة التنفيذية ورغم الانتقادات على أداء المجلس وبخاصة في مشكلة الأسهم أو الرقابة وغيرها إلا أن التقرير عاد وبرر ذلك بافتقاده للصلاحيات واقترح التقرير أن يرفع طلبا لجعله منتخبا بدلا من التعيين تدريجيا.

وفي التقرير عن هيئة الأمر بالمعروف إن الجمعية كما هي الصحافة والمجتمع تابع الكثير من القضايا التي أحدث ردود فعل قوية حول أداء هذا الجهاز وذكر التقرير بالوفيات الخمسة التي تسبب فيها هذا الجهاز كما نشر في الصحافة المحلية وقال التقرير إن هناك الكثير من الشكاوى حول تفتيش الممتلكات الخاصة دون مبرر، والقبض على النساء دون محرم، والإجبار على التوقيع على محاضر دون قراءتها، واستخدام سيارات خاصة لنقل من يوقف إلى أحد مراكز الهيئة.

ونتيجة لتكرار تلك الحوادث وما ترتب عليها من أضرار فقد صدر تعميم يؤكد على أن دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ينتهي بمجرد القبض على الشخص ومن ثم ينبغي تسليم من يقبض عليهم إلى المراكز الأمنية المختصة فور القبض عليهم،وعدم نقل أي شخص ذكرا كان أو أنثى إلى مراكز الهيئة مهما كانت الظروف،وكل عضو من أعضاء الهيئة يقوم بنقل المقبوض عليه إلى مركز الهيئة يتم كف يده عن العمل ويحال للتحقيق، وطلب من هيئة التحقيق والادعاء العام متابعة الأمر والقيام بجولات تفتيشية مفاجئة على مراكز الهيئة. للتأكد من عدم وجود أماكن للتوقيف أو موقوفين للتحقيق معهم.

ولم يخل التقرير عن انتقاد للنظام القضائي وبخاصة طريقة البت في القضايا وانتقاد هضم حق المرأة في التقاضي على الأغلب وشكاوى مواطنين عدة من طريقة التعامل معهم.

والقسم الثالث (حقوق الإنسان، الواقع والممارسات) بدأ بالمرأة وانتهى بالسجون والسجناء وما بينهما الطفل وحرية التعبير والشفافية والتعليم وغيرها.ثم ختم التقرير بالتوصيات وعددها ٣١ جمعت كل ما حوى التقرير ولخصته في سطور قالت عنه الجمعية "حرصنا في هذا التقرير على تقديم رصد لواقع حقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها التقرير وعرض لما طرأ عليه من تغيرات سواء أكانت إيجابية أو سلبية، كما سجلنا جملة من الملاحظات التي اعتمدنا في توثيقها على الشكاوى التي وردت للجمعية وكذلك ما رصدته أجهزة الجمعية من خلال الزيارات الميدانية ومن وسائل الإعلام المختلفة.وكما ظهر في ثنايا التقرير فإن حال حقوق الإنسان في المملكة من زواياها المختلفة تشريعية كانت أم مؤسساتية أم إجرائية قد شهدت نوعا من التطورات الإيجابية التي تؤكد الاتجاه العام نحو تعزيز حقوق الإنسان وتمكين الأفراد من التمتع بها، إلا أن ذلك لم يمنع من وقوع تجاوزات سواء في شكل تشريعات أو إجراءات أو ممارسات، وانطلاقا من حرص الجمعية على معالجة هذه التجاوزات فإنها تدعو كافة الأجهزة الحكومية ذات العلاقة وخاصة تلك التي وردت في التقرير إلى الأخذ بالعديد من التوصيات".

المصدر: جريدة إيلاف ٢٠٠٩ الإثنين ٢٣ مارس

http://www.elaph.com/Web/AkhbarKhasa/2009/3/422221.htm

الوطنية لحقوق الإنسان" بالسعودية تنتقد اجهزة حكومية بينها "الهيئة"

الرياض - د ب أ

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالسعودية تقريرها السنوي الثاني الذي تضمن انتقادات لاذعة لعدد من الأجهزة الحكومية من أبرزها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووزارات العدل والصحة والداخلية ومجلس الشورى وهيئة التحقيق والادعاء العام و نظام المرور.

وحول هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أوضحت الجمعية في بيانها السنوي الخاص بعام ٢٠٠٨ "ان الهيئة تتمتع بسلطات واسعة تتمثل في الضبط والقبض والتفتيش والتحقيق وهي سلطات غير محددة تحديدا دقيقا في نظام الهيئة ولائحته ، وقد حدث منها أعمال فيها تعد على حقوق الأفراد ونتج منها تجاوزات ووفيات خلال الفترة التي يغطيها التقرير".

وأكدت الجمعية انه قد يتم الاعتداء على بعض من تم القبض عليهم أو انتزاع اعترافات منهم تخالف الحقيقة بالإكراه أو الإغراء ويرفض السماح لهم بالاتصال بذويهم ، ويتم سبهم ومعاملتهم بقسوة إضافة للقبض على النساء دون محرم والإجبار على التوقيع على محاضر دون قراءتها.

المصدر: جريدة الدستور الأردنية | العدد رقم ١٤٦٧٤ الأربعاء ٢٨ ربيع الأول ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٥ اذار ٢٠٠٩
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CArabicAndInter%5C2009%5C03%5CArabicAndInter_issue533_day24_id126784.htm

أعتبره مجرد انطباعات شخصية لاحد أعضاء الجمعية

مركز الحوار الوطني: تقرير حقوق الانسان غالط الحقائق

(سبق) الرياض: انتقد مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ما تضمنه التقرير الثاني لجمعية حقوق الإنسان في المملكة خاصة فيما يتعلق بعمل وأداء المركز. ولاحظ المركز أن ما ورد في التقرير مجرد انطباعات شخصية لأحد أعضاء الجمعية، سبق وأن نشرها في إحدى الصحف ولم يستند فيها إلى معلومات محررة أو مقاييس موضوعية لأعمال المركز وردود فعل المجتمع السعودي تجاهها، فضلا عن إهمال محرره الهدف الأساسي للمركز ومتطلبات إستراتيجيته.

وقال المركز إن الرد على التقرير يأتي لتصحيح بعض الأفكار الخاطئة التي احتواها عن المركز، وارتكز على أن القارئ المقارن لبعض نصوص التقرير يصل إلى حكم عادل وواضح عن طريقة التفكير التي أنتجت تقييم التقرير لبعض الأمور، ومنها إنجازات المركز.

واستشهد المركز بما ورد في إحدى فقرات التقرير والتي تضمنت القول "أن الحوار الوطني الذي نجح في دوراته الأولى شهد بعض التراجع منذ تحوله إلى ما يسمى بالقضايا الخدمية التي انتهت إلى تحويل الحوار إلى مجرد مواجهة يتبادل فيها المسؤولون وبعض شرائح المجتمع التهم والانتقادات حول مسائل إجرائية، دون حوار حقيقي حول القضايا المصيرية التي تواجه المجتمع وسبل حلها، هذه التحولات تشير إلى دخول المجتمع مرحلة جمود في عملية الحوار الوطني، مما يستدعي قيام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بمراجعة وتكثيف آليات عمله " ثم تأكيده في فقرة أخرى أن هذا العام تأثر المؤسسات الإعلامية الرسمية بروح الشفافية في معالجة قضايا المجتمع، ونخص هنا قناة الإخبارية التي استطاعت من خلال مجموعة من البرامج تقديم تغطية تتسم بدرجة عالية من الصراحة والنقد لأداء الكثير من الأجهزة الحكومية" ومن هنا يشير المركز إلى التناقض الواضح الذي طبع التقرير.

وبين المركز أن محرر التقرير لم ينتبه إلى أن اللقاءات التي يقيمها المركز ليست في ذاتها الغاية التي وجد ويعمل لها ، بل هي في الوقت الذي تحقق فيه منافع أخرى لمشروع الإصلاح، وسيلة مهمة للهدف الأساسي لوجود المركز، وهو خلق اتجاه جديد في المجتمع السعودي في الاتصال والتواصل،ودون وجوده قد تعاق مسيرة الإصلاح ولا تضمن استدامتها.

وعدد المركز الانجازات التي حققها والآليات التي اعتمد عليها من خلق عادة الحوار المنضبط بآدابه وأخلاقياته، والمنتفع بما يتاح من تقنياته في المجتمع ، والتوجه إلى الأجيال الناشئة، وعقد الشراكة بين المركز ومؤسسات التعليم، وبخاصة وزارة التربية والتعليم، وعدد من الجامعات والرئاسة العامة لرعاية الشباب، والرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وما نتج عن ذلك من أنشطة وبرامج تعبيرا عن دخول المركز لعمق المجتمع، ونجاحه في تسريع عملية نشر ثقافة الحوار.

وأوضح أن محرر التقرير لو زار المركز، واطلع على إنجازاته، أو على الأقل زار موقعه على الشبكة العنكبوتية، لكان له بلا شك رأي آخر، ولتوصل إلى صيغة للقرار فيما يخص المركز أقرب إلى العقلانية والموضوعية، وأبعد عن الخطابية والتعبير عن مجرد الانطباع الشخصي.

المصدر: صحيفة سبق الألكترونية الأحد ٣ ربيع الثاني ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٩ مارس ٢٠٠٩ م

http://www.sabq.org/?action=shownews&news=4725

الرياض

عقب لقاء الرئيس العام للهيئات..توقيع اتفاقية لوضع تنسيقي قريبا

رئيس جمعية حقوق الإنسان: التقرير شفاف وهو رصد للواقع ولم يحمل انتقادات

الرياض - بندر الناصر:

أكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن التقرير السنوي الذي اصدرته الجمعية لم يحمل انتقادات وإنما رصد للواقع وتوضيح للإيجابيات والسلبيات ومقترحات، مبينا أنه خضع للمعايير المتبعة بإعداد التقارير وكان شفافا وموضوعيا ومحايدا ويهدف إلى تطوير أداء العمل الحقوقي بالمملكة.

وأضاف القحطاني في تصريح له عقب لقائه الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معالي الشيخ عبدالعزيز الحمين أننا نشكر القيادة بأن هذا التقرير يصدر من داخل المملكة بمثل هذه الشفافية والموضوعية والذي سيكون دعما وليس هناك أي أمر مخف بالمملكة، بل الأمور واضحة وهناك جمعيات لحقوق الإنسان تعمل وهو رد على مايصدر من تقارير خارجية تتضمن انتقادات قد تكون غير صحيحة.

وكشف القحطاني عن توقيع اتفاقية بين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلال الأسابيع القادمة التي سيتم من خلالها وضع إطار تنسيقي بيننا وبينهم.

وبين إلى أننا سعدنا بما سمعناه من تطوير وتدريب للأعضاء وإعداد دراسات ووضع خطط إستراتيجية للهيئة، وتمت المناقشة لبعض القضايا العامة التي حصلنا على إجابات شافية ووافية.

المصدر: جريدة الرياض الأثنين ٣ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ - ٣٠ مارس ٢٠٠٩م - العدد ١٤٨٨٩
http://www.alriyadh.com/2009/03/30/article419170.html

أبرز توصيات التقرير الأخير لحقوق الإنسان

Admin Admin

- اعادة النظر في النصوص الواردة في نظام المطبوعات ونظام المعلوماتية ومشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية التي قد يساء استخدامها .

- اعادة النظر فيما تضمنه نظام المرور الجديد من اشتراط في من يحصل على رخصة القيادة العامة (الا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في جريمة اعتداء على النفس، او العرض، او المال، ما لم يكن قد رد اليه اعتباره). او "ان يكون طالب الرخصة-مهما كان نوعها- قد ادين بحكم قضائي بتعاطي المخدرات، او صنعها، او تهريبها، او ترويجها، او حيازتها، ما لم يكن قد رد اليه اعتباره).

- الاستمرار في مشروع الاصلاح السياسي بما يضمن توسيع المشاركة الشعبية ويدعم الاستقرار الاجتماعي.

- العمل على استقلال هيئة التحقيق والادعاء العام وربطها مباشرة برئيس مجلس الوزراء.

- الاستعجال في تنفيذ ما لم ينفذ من مشروع تطوير القضاء وعلى وجه الخصوص بالنسبة للقضاء العام

- العمل على تفعيل الامر السامي الكريم الصادر بشأن المحافظة على حريات الناس.

- توسيع صلاحيات مجلس الشورى لتشمل المراقبة وخاصة مراقبة الميزانية وحق مساءلة الوزراء والنظر في امكانية انتخاب عدد من اعضائه بدلا من تعيينهم.

- العمل على وضع مدونة للاحوال الشخصية بما يضمن حق المرأة والطفل ويتوافق مع الرأي الراجح في الفقه الاسلامي.

- العمل على تعديل لائحة هيئة الصحفيين السعودية بما يضمن استقلالها وتمكينها من القيام بدورها في دعم الصحفيين والدفاع عن حقوقهم ويعزز حرية الصحافة في المملكة.

- اعادة النظر في نظام معاشات التقاعد ونظام التأمينات الاجتماعية بما يتلاءم والظروف التي طرأت خلال السنوات الاخيرة وكان لها آثار سلبية على المستفيدين من هذه الانظمة او السماح للفئات الاقل دخلا منهم بالاستفادة من مخصصات الضمان الاجتماعي ودعم الجمعيات الخيرية. المبادرة باصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية وانظمة الحماية من الايذاء وتخويل ادارة الحماية الاجتماعية الصلاحيات اللازمة ودعمها بالموارد البشرية والمالية التي تمكنها من القيام بمهامها على مستوى مناطق المملكة المختلفة.

- انشاء هيئة رقابية عليا تتولى الاشراف على المشاريع التنموية الكبرى لضمان تنفيذها وفق معايير وضوابط دقيقة والتأكد من انتهائها وفق المواعيد المحددة واقتراح ما يلزم بشأن أي صعوبات تواجه تنفيذها.

- تحديث انظمة الهيئات الرقابية وفي مقدمتها ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق ودعمها بالموارد البشرية والفنية التي تمكنها من القيام بدورها في حماية المال العام والوظيفة العامة من الاستغلال.

- المبادرة بتمكين هيئة مكافحة الفساد من مباشرة اعمالها ودعمها بالموارد البشرية والمالية التي تمكنها من القيام باختصاصاتها.

- الحد من اجراءات المنع من السفر وقصرها على الحالات التي يصدر فيها حكم قضائي او تكون مقررة بموجب نص نظامي.

- وضع آلية لرد الاعتبار لان الاجراءات الحالية غير واضحة وغير محددة لا من حيث المدة ولا من حيث الجهة التي يمكن للمعني ان يلجأ اليها ليطلب رد اعتباره -

الاستفادة من خريجي اقسام القانون في المحاكم التجارية والمحاكم العمالية التي يعتمد الفصل في قضاياها على الانظمة والقوانين

- العمل على تحسين الرعاية الصحية في مختلف مناطق المملكة بما يعكس الانفاق الكبير الذي تخصصه الدولة لهذا القطاع.

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ١ أبريل ٢٠٠٩
http://al-madina.com/node/122412

الرياض

ردود الفعل الواسعة تتواصل بين الجهات الحكومية حول التقرير الساخن لحقوق الإنسان

مركز الحوار الوطني:التعليم والعمل والصحة تدخل في صميم اهتمامات المجتمع ونحن بعيدون عن "الغوغائية"

فيصل بن معمر - أمين المركز

الرياض- محمدالغنيم:

وجه مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني انتقادا ساخنا لماورد في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأخير مؤكدا أن ماورد في التقرير لم يستند إلى معلومات محررة أو مقاييس موضوعية كانت نتيجة للاطلاع على أعمال المركز وردود فعل المجتمع السعودي تجاهها، فضلا عن غفلة محرر التقرير عن الهدف الأساسي لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ومتطلبات استراتيجيته. وفي الوقت الذي لايزال فيه التقرير الساخن الذي أصدرته حقوق الانسان مؤخرا يلقى ردود فعل واسعة بين الجهات الحكومية التي ذكرها التقرير بالنقد والملاحظات.. قال مصدر مسؤول بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ل «الرياض» إن المركز لم يكن ليرى موجبا للتعليق على تقرير الجمعية لولا أن ما ورد في التقرير يعبر عن خاطرات تتردد وتشيع لدى بعض شرائح المجتمع، مما تدعو الحاجة معه إلى تصحيح بعض الأفكار الخاطئة عن المركز مشيرا إلى أن ما ورد في التقرير متصلا بتقييم المركز مجرد «انطباعات شخصية» لأحد أعضاء الجمعية، سبق أن نشرها صحفيا. وكان تقرير الجمعية قد قال في سياق نقده لأداء مركز الحوار الوطني إن: «الحوار الوطني الذي نجح في دوراته الأولى شهد بعض التراجع منذ تحوله إلى ما يسمى بالقضايا الخدمية التي انتهت إلى تحويل الحوار إلى مجرد (مواجهة) يتبادل فيها المسؤولون وبعض شرائح المجتمع التهم والانتقادات حول مسائل إجرائية، دون حوار حقيقي حول القضايا المصيرية التي تواجه المجتمع وسبل حلها، هذه التحولات تشير إلى دخول المجتمع مرحلة جمود في عملية الحوار الوطني، مما يستدعي قيام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بمراجعة وتكثيف آليات عمله..» إلى آخر ماتضمنه التقرير والذي ورد في صفحته ال ٥٤،كما قال التقرير حول حرية التعبير ومستوى الشفافية : «والملاحظ خلال هذا العام تأثر المؤسسات الإعلامية الرسمية بروح الشفافية في معالجة قضايا المجتمع، ونخص هنا قناة الإخبارية التي استطاعت من خلال مجموعة من البرامج تقديم تغطية تتسم بدرجة عالية من الصراحة والنقد لأداء الكثير من الأجهزة الحكومية».. وهنا علق المصدر قائلا:لا نحتاج إلى تعليق، إذ إن القارىء بمقارنة النصين سوف يتمكن من الحكم العادل على طريقة التفكير التي أنتجت تقييم التقرير لبعض الأمور، ومنها إنجازات مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني. وشددمركز الحوار الوطني في معرض رده على تقرير الجمعية على أن التعليم، والعمل، والصحة هي أمور تدخل في صميم اهتمامات المجتمع السعودي، ويتركز عليها اهتمام كل أسرة بل وكل فرد في المجتمع، ولها في كثير من

الأحيان أولوية لدى المجتمع تفوق ما يكثر بعض الأشخاص الضوضاء حوله، ويسميها القضايا المصيرية. ومضى المصدر المسؤول في تعليقه ل «الرياض» قائلا: عندما يقيم المركز اللقاءات حول هذه الأمور فإنه يتيح الفرصة للحوار الجاد البعيد عن الغوغائية بين المسؤولين عن الخدمات العامة من جهة، والمجتمع متلقي الخدمة من جهة أخرى، ويشارك المجتمع كله في هذا الحوار عن طريق البث المباشر الذي كانت تقوم به قناة الإخبارية وهذا الحوار الذي يتم في لقاء وجها لوجه بين المجتمع والمسؤولين، ويتم فيه تبادل وجهات النظر حول أهم المسائل التي تهم الطرفين، ويراعى فيه آداب الحوار، هو بلا شك أكثر مما يصفه تقرير جمعية حقوق الإنسان : «مجرد مواجهة يتبادل فيها المسؤولون وبعض شرائح المجتمع التهم والانتقادات حول مسائل إجرائية». وأضاف إن محرر التقرير بلا شك لم ينتبه إلى أن اللقاءات التي يقيمها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ليست في ذاتها الغاية التي وجد ويعمل لها المركز، بل هي في الوقت الذي تحقق فيه منافع أخرى لمشروع الإصلاح، وسيلة مهمة للهدف الأساسي لوجود المركز، وهو خلق اتجاه جديد في المجتمع السعودي

في الاتصال والتواصل، دون وجوده قد تعاق مسيرة الإصلاح ولا تضمن استدامتها،وللوصول لهذا الهدف الأساسي، تمت الإنجازات العديدة للمركز خارج مجال اللقاءات،ولقد كان من الضروري لخلق عادة الحوار المنضبط بآدابه وأخلاقياته، والمنتفع بما يتاح من تقنياته في المجتمع، أن يتم توجه المركز بصفة خاصة إلى الأجيال الناشئة، ولهذا السبب تم عقد الشراكة بين المركز ومؤسسات التعليم، وبخاصة وزارة التربية والتعليم، وعدد من الجامعات.وتفيا عقد الشراكة مع الجامعات بالإضافة لذلك، تأسيس البرامج التي يقوم بها المركز ومؤسسات التعليم على قواعد بحثية وعلمية، تيسر الوصول إلى أن يكون الحوار عادة من عادات المجتمع السعودي، وأسلوبا من أساليب حياته. وفي سبيل السعي لنشر ثقافة الحوار في المجتمع السعودي بإيجاد كرة الثلج التدريبية، ظل المركز طوال المدة الماضية يواصل إقامة دورات التدريب على الحوار للراغبين، ودورات تأهيل المدربين،و اهتم المركز بصفة خاصة بالحوار الأسري، حيث أقام لقاءات منتجة ونافعة بهذا الصدد، وكان توقيعه للشراكة مع الرئاسة العامة لرعاية الشباب، والرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووزارة التربية والتعليم، وما نتج عن ذلك من أنشطة وبرامج تعبيرا

عن دخول المركز لعمق المجتمع، ونجاحه في تسريع عملية نشر ثقافة الحوار. وختم المصدر البيان بقوله لو أن كاتب ومعد تقرير الجمعية زار المركز، واطلع على إنجازاته، أو على الأقل زار موقع المركز على الشبكة العنكبوتية، لكان له بلا شك رأي آخر، ولتوصل إلى صيغة للقرار فيما يخص المركز أقرب إلى العقلانية والموضوعية، وأبعد عن الخطابية والتعبير عن مجرد الانطباع الشخصي.

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٦ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ - ٢ ابريل ٢٠٠٩م - العدد ١٤٨٩٢

http://www.alriyadh.com/2009/04/02/article419700.html

مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة لـ "عكاظ": تقرير "حقوق الإنسان" مليء بالافتراءات

جمعيات خيرية تشترط إعفاء اللحى والتخلص من الرسيفرات لصرف الإعانات

عدنان الشبراوي ـ جدة

أكد مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور علي بن سليمان الحناكي، أن إداراته اكتشفت وجود معوقين متوفين تصرف أعاناتهم في بعض الجمعيات الخيرية، وذلك مع تحديث بيانات أعداد المعوقين في المنطقة، والبالغ عددهم قرابة ١١ ألف معوق. وقال إن الشؤون الاجتماعية وضعت يدها على اشتراطات بعض الجمعيات الخيرية العاملة في مكة، بأن يكون طالب المساعدة «غير حليق»، ولا يملك لاقطا فضائيا (رسيفر)، وأن يحفظ جزءا من القرآن الكريم، وأن يكون مواظبا على صلاة الجماعة في المسجد، والتي ستؤكدها شهادة إمام المسجد. ووصف الحناكي، في حوار مع «عكاظ» تقريرا صدر عن جمعية حقوق الإنسان مؤخرا، عقب زيارة ميدانية قامت بها الجمعية لدار الملاحظة في جدة، بـ«المسموم»، و «المليء بالافتراءات»، وأكد على تسلم نتائج لجنة تقصي الحقائق، التي شكلت من إمارة المنطقة، والمحافظة، للنظر في تقرير حقوق الإنسان، والذي لم يكن دقيقا فيما احتواه من معلومات ومرئيات.

وتطرق الدكتور الحناكي في حواره للزحام الذي تعانيه دور الملاحظة والأيتام والتأهيل الشامل للمعوقين، كاشفا عن مشاكل أخلاقية وجنائية، تورط فيها بعض من الأيتام داخل الدور. **فإلى الحوار:**

تشهد الدور الإيوائية المغلقة مثل دور رعاية الأيتام ودور الأحداث، بعض التجاوزات وبعض المخالفات، هل يمكن إيضاح مكامن الخلل؟

ـ مهما يكن من السلوكيات السيئة، إلا أننا نرى أنه لا بد على الوزارة، أن تواصل الجهود لمزيد من الإصلاح، وإتاحة فرصة الابتعاث لإكمال الدراسات في تخصصات يحتاجها سوق العمل، وتوظيف أعداد كبيرة من الأيتام، وقد يعاني هؤلاء الأيتام من مشاكل في حياتهم العملية، بسبب البطالة، أو الفراغ، أو الدراسة، كما أن بعضهم يعاني من مشاكل في حياته الزوجية، بسبب الاتكالية التي تقوم تربية بعضهم عليها، أو المحاكاة التي يتأثرون بها، وكل هذه الأمور تدركها الشؤون الاجتماعية وتعمل على حلها.

قد يكون لدينا أيتام في الدور من المنحرفين أخلاقيا، أو في قضايا جنائية، مثل السرقات، أو المخدرات، وبعضهم أحيل للقضاء، ولكن لا نريد أن ننظر فقط لنصف الكأس الفارغ.

نحن نتعامل مع هؤلاء على أنهم مواطنون مدركون لحقوقهم وواجباتهم، وعليهم أن يتحملوا نتائج تصرفاتهم، وأود أن أشيد هنا بدور المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، التي تتولى رعاية الأيتام، وتقدم لهم ما يحتاجونه من خدمات، من ناحية تسلم اليتيم الشاب، مساعدة مقدارها ٢٠ ألف ريال لشراء سيارة تعينه على تحسين دخله، وعلى أعباء الحياة، ولا يتسلم المعونة إلا بعد التأكد من حالته الاجتماعية، وجديته، مع ملاحظة أن هناك شرطا، يستوجب أن يكون هذا اليتيم، من أبناء دور الإيواء، وممن أكمل دراسته.

ولكن هذه المعونة فسرت من بعض الفتيات اليتيمات، أنها تفرقة، وأنهن في حاجة للمواصلات، وتطمح الواحدة منهن لامتلاك سيارة وجلب سائق خاص؟

ـ أبدا، نحن لا نفرق بين الأيتام في أي معونة، وفي حالة وصلنا طلب من أي يتيمة من بنات دور الإيواء، وطلبت المساعدة في شراء سيارة، ندرس أمرها وحالتها، ونرفع للوزارة بطلب الموافقة على طلبها.

تذمرتم كثيرا من زيارة جمعية حقوق الإنسان لدار الملاحظة الاجتماعية، ما خلفية التقرير؟

ـ هيئة حقوق الإنسان ودائرة الرقابة على السجون في هيئة التحقيق والادعاء العام، سبق أن زارتا دار الملاحظة الاجتماعية، وقدمتا تقريرا متوازنا ومقبولا، ويهدف للمصلحة العامة، على عكس جمعية حقوق الإنسان التي زارت برفقة عدد من الصحفيين والصحفيات دار الأحداث، لكن للأسف، كانت زيارة (إثارة إعلامية) وأنا كنت خارج جدة، خذ مثلا جانبا من الزيارة، عند دخول أعضاء جمعية حقوق الإنسان إلى مكتبة دار الملاحظة، وتفحصوا الكتب الموجودة (على حين غرة)، ولم تعجبهم نوعية الكتب، بدأ وفد الجمعية سرد النكت، رغم أنها كتب هادفة، وبلغت قيمتها مع تجهيز المكتبة أكثر من ٣٠ ألف ريال، وتم اختيار تلك الكتب من مختصين ومربين ومن ذوي خبرات.

ولا ننسى أن عمر دار الملاحظة ٤٠ عاما ومساحتها ٣٠ ألف متر مربع، وهناك عملية ترميم لبعض المواقع في الدار، نحن نقر أن المبنى بحاجة إلى تغيير، لكن شعرنا أن الجمعية، جاءت للدار للبحث عن السلبيات.

يبدو أن تقريرهم أزعجك كثيرا، فبت متحاملا؟

ـ أنا أقول دائما لا تنظر إلى النصف الفارغ من الكوب، وأزعم أن إظهار السلبيات مفيد للجميع، لكن الذي أزعجنا، أن الجمعية بالغت في وصف الحالة، وضخمت تقريرها، وعجلت بإرساله للصحف، وكأنها تبحث عن الإثارة فقط.

نحن نؤمن بالمصارحة والشفافية، ولا توجد لدينا أسرار نخاف منها، عندما ذكر تقرير الجمعية أن ٨٠ في المائة من الأحداث من غير السعوديين، يتعرضون للضرب والتعذيب والإهانة، فذاك تجن على الحقيقة، وطعن في خدمات عدة جهات تشارك في تشغيل دار الملاحظة، منها وزارة الداخلية، والتربية والتعليم، والصحة، والشؤون الإسلامية، والادعاء العام، والجوازات، إلى غير ذلك من جهات وإدارات حكومية، تعمل معنا في دار الملاحظة.

ثم لا ننسى أن هناك منظمات حقوقية وجمعيات تتربص بنا، وتتلقف مثل هذه التقارير من باب (من فمك أدينك) وقد شكلت لجنة عاجلة بأمر صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، ورفع سمو محافظ جدة تقريرا لسموه، للوقوف على الملاحظات، وتبين أن كثيرا من ملاحظات جمعية حقوق الإنسان، ليست في محلها، وتسلمنا هذا التقرير قبل أسبوع وسنرفعه، للجهات المختصة، وللوزير، علما أننا كتبنا للجهات المسؤولة، عن تجاوزات جمعية حقوق الإنسان في زيارتها لنا، وأضع أمامكم التقرير المرفوع للإمارة والمحافظة، وهو تقرير يفند ادعاءات الجمعية.

تقولون إنكم تمارسون الصراحة والشفافية، لكن من الواضح أن تقرير الجمعية، أزعجكم بشكل بات واضحا؟

ـ نحن نرحب بأي زيارة لأي شخص أو جهة، نريد الاتزان وعدم المبالغة أو تزييف الحقائق، القصور قد يكون موجودا في أي جهة، وهذا أمر طبيعي لكل من يعمل، لكن غير الطبيعي هو التضخيم كما أشرت، وقد نتج عن تلك الزيارة آثار سلبية للغاية في الدار.

مثل ماذا؟

ـ الأحداث أصبحوا متمردين في الدار بعد أن وزع مشرف جمعية حقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف رقم هاتفه المحمول على الأحداث، لإبلاغه عن أي شكوى أو مخالفة، بعضهم أصبح يهدد المراقبين والمسؤولين في الدار بنقلهم أو الخصم من مرتباتهم، إذا وجد تقصيرا في متابعتهم، هذه الزيارة «مسمومة بكل معاني الكلمة»، أثارت التمرد، وأحدثت «لخبطة شديدة»، كنت أتمنى أن يكتبوا تقريريهم عن السلبيات إن وجدت، وترسل للإمارة أو المحافظة أو أي جهة بدلا من نشرها في الإعلام، بطريقة «تصفية حسابات»، ولا تنس أن أولياء أمور بعض الأحداث احتجوا لدينا عندما تم تصوير أبنائهم في الدار أثناء الزيارة، دون موافقة الأسرة، ودون طمس معالم وجوه الأحداث ممن نشرت صورهم بشكل فاضح في الصحف.

مرة أخرى .. تقول لاشيء لديكم تخافون منه، ثم تحتجون على نشر تقرير الجمعية في الصحف، ثم تعود وتقول كان بودنا إرساله للجهات المختصة دون نشره، هذا تناقض؟

ـ هيئة حقوق الإنسان زارتنا من قبل، وهي تنظر إلينا وإلى المصلحة العامة بعين النحلة التي لا تقع عينها إلا على الأزهار، بينما جمعية حقوق الإنسان تنظر لنا ولغيرنا من الجهات، بطريقة مختلفة فيها كثير من الإجحاف، الذي أزعجنا ليس الزيارة، أو النشر في الصحف، ولكن استراتيجية الجمعية التي لا تقوم على التقويم والإصلاح للخلل، بل العكس، هي محبطة لكل من يعمل، ولعلك تطالع تقرير جمعية حقوق الإنسان، وتطالع تقرير اللجنة التي شكلت من الإمارة، وتلمس التجني الذي عانيناه من الجمعية، أنا أؤكد مرة أخرى، أننا نرحب بالنقد الهادف والموضوعي والبناء، وليس ممارسة الوصاية على الآخرين وتزييف الحقائق والسماع من طرف واحد وإحداث البلبلة.

الجمعيات الخيرية والمحتاجون يتعاملون وفق مبدأ (أقبل بعضهم على بعض يتلاومون)، وتذمر المحتاجين يتزايد من بعض الجمعيات التي تقدم معوناتها للمستفيدين بـ(القطارة) ناهيك عن أساليب غير لائقة لأناس لا يسألون إلحافا؟

ـ في الجمعيات الخيرية آلاف المحسنين والمحسنات، هذه الجمعيات وصل عددها في المملكة إلى ما يقارب ٥٠٠ جمعية، منها ١٣٠ في منطقة مكة المكرمة، ولديها لوائح وأنظمة وتعليمات تعمل في إطارها، وتقدم الخير للمحتاجين.

لكنك لم تجب عن الشكاوى من بعض هذه الجمعيات، وأنها تتعامل بـ(غلاظة) مع مراجعيها؟

ـ توجد بعض الأخطاء، ووصلتنا بعض الشكاوى، مثلا اكتشفنا أن هناك بعضا ممن يعمل في هذه الجمعيات، يشترط لتقديم المساعدة للمحتاجين، شروطا ما أنزل الله بها من سلطان، منهم من يشترط على المحتاج أن يكون ملتحيا (ليس حليق ذقن)، أو أن يحفظ رب الأسرة جزءا من القرآن الكريم، أو لا يملك لاقطا فضائيا (دش أو رسيفر) في منزله، أو يطلبون منه إحضار شهادة من إمام المسجد، تؤكد مواظبته على صلاة الجماعة في المسجد، مثل هذه الاشتراطات، هي بلا شك تجاوزات لا نقرها أبدا، بل أؤكد أن الإلحاح في مثل هذه الاشتراطات، تعين الشيطان على المحتاج، فربما كان رب الأسرة مريضا أو محتاجا، أو سيدة زوجها في السجن، أو كان متخاذلا ومتهاونا، أو متعاطيا للمخدرات.

أعود وأقول، إن غالبية الجمعيات تؤدي عملها بشكل جيد، ونطمح في الأكثر، ونحثهم على الحرص في معالجة الفقر بطرق غير تقليدية، وعلى تشجيع تحويل الأسر المحتاجة إلى أسر منتجة، مثل استيعاب أحد أفراد الأسرة في المشاريع الصغيرة، أو برامج الأسر المنتجة، أو التدريب المنتهي بالتوظيف.

وأؤكد مرة أخرى، أن الوزير يشجع أعمال الجمعيات الخيرية، ويطمح في أن تكون كل جمعية وزارة شؤون اجتماعية قائمة بحد ذاتها، ولم نكشف عن أي تجاوزات مالية أو اختلاسات في أي جمعية، سوى الأخطاء التي تكمن في ما ذكرت سابقا، من حيث تضييق الشروط على المحتاجين.

المعوقون يجدون زحاما كبيرا في استيعابهم في دور التأهيل؟
ـ تقدم الرعاية لهم بطريقتين، إما أن يتم تقديم مساعدة وإعانات مباشرة لذويهم لتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية، أو عن طريق صرف إعانات سنوية، تتوافق حسب وضع كل حالة من الحالات.
نحن نعاني من تكدس شديد وتزايد في حالات الانتظار، ولدى الوزارة الآن، ١٣٠ ألف معوق، منهم ١١ ألفا في جدة، وننتظر الانتهاء من مركز المعوقين الحالي في جدة، الذي سيستوعب ١٠٠٠ حالة، إضافة لمركز المعوقين في الليث، الذي يستوعب ٣٠٠ حالة، حاليا الطاقة الاستيعابية في مركز التأهيل الشامل للمعوقين في جدة منخفضة، لدينا في مركز جدة ٢٥٠ حالة إعاقة، رغم أن الطاقة يفترض أن لا تزيد على ١٥٠ فقط، ولدينا على قائمة الانتظار في مركز إيواء المعوقين في جدة ما يقارب ١٠٠٠حالة، وقد خفضت زيادة الإعانة المالية للمعوقين ١٠٠ في المائة، من الأعداد الراغبة في الإيواء، ونسعى لتطوير جهودنا والوصول للمعوق في منزله قبل أن يصلنا، ولدينا فرق ميدانية زارت محافظتي الليث، والقنفذه، لتسهيل إجراءات تسجيل المعوقين فيها.
بالأمس انتهينا من تحديث بيانات ١١ ألف معوق في جدة بإعادة الكشف عليهم، والتأكد من نوع الإعاقة، واكتشفنا أن هناك معوقين توفوا، ولا تزال أسرهم تتسلم إعانة الإعاقة، لكنها حالات معدودة، واكتشفنا أيضا حالات إعاقة، تتسلم مبالغ إعانة أقل من المبلغ المقرر لها، وذلك عائد إلى أن الإعاقة تضاعفت، ولم يتم تزويد الشؤون الاجتماعية بتقرير طبي حديث، كون الإعاقة مصنفة لدينا ٣ فئات، فئة تتسلم ١٠ آلاف ريال، وأخرى ١٤ ألفا، والثالثة ٢٠ ألف ريال كإعانة سنوية، وفق نوع الإعاقة.
بات واضحا أن هناك متسولين سعوديين، كيف تتعاملون معهم؟
ـ مهمتنا في الشؤون الاجتماعية تنحصر في المتسولين السعوديين، فإذا كان مسنا يودع دار الرعاية للمسنين، وإذا كان طفلا ويتيما يودع دار التربية للبنين، وإذا كان طفلا ومتشردا يودع دار التوجيه الاجتماعي، وإذا كان شخصا قادرا على العمل وشابا، يبعث إلى مكتب العمل للبحث له عن فرصة عمل، وإذا كان مسنا وصاحب أسرة وغير راغب في دار الرعاية، تجرى إحالته للضمان الاجتماعي، بطلب تقديم إعانة له، وكذلك تجرى إحالته للجمعيات الخيرية لمساعدته على أعباء الحياة اليومية، هذه المعالجات الخاصة بالمتسولين السعوديين، أما فيما يخص المتسولين الأجانب، فإذا قدم إلى هذه البلاد للتسول، فهذا يعني مخالفة صريحة لنظام الإقامة، الأمر الذي يستوجب ترحيله من البلاد، بموجب ما نصت عليه الأنظمة في هذا الشأن، وينتهي دور الشؤون الاجتماعية في تسليمهم للجهات المختصة، لمعرفة من يقف وراء انتشارهم، أو ترحيلهم أو غير ذلك.

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء ١٨/٠٤/١٤٣٠هـ) ١٤/ أبريل/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٥٨
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090414/Con20090414270665.htm

ما نشر في الصحف من أراء ومقالات

لماذا ننشر تقرير جمعية حقوق الإنسان كاملا؟

جمال أحمد خاشقجي

مهم الذي جاء في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي جمعية أهلية غير حكومية، ولكن الأهم هو هذه الأجواء الربيعية التي سمحت، بل شجعت على أن تجتمع كوكبة من خيرة رجال الوطن الغيورين المحبين لبلدهم ويصدروا تقريرا كهذا ومن داخل بلدهم وعاصمتهم. تقرير جريء لاذع، منتقد لمختلف الأجهزة الحكومية خصوصا الأمنية منها، والضبطية، مثلما أشار للايجابيات، استعرض ما يراه من سلبيات، ونفخر في صحيفة الوطن أن ننشرالتقرير كاملا، وإن اختصرناه فذلك لدواعي المساحة التي تفرضها الصحيفة الورقية وليس لأي سبب رقابي، إذ ننشره بالكامل على موقعنا الإلكتروني.

نفعل ذلك إيمانا بأن هذه الروح النقدية الموضوعية هي التي ستجعل من بلادنا سعودية أفضل، كل من على أراضيها عزيز مصان الحقوق.

لعل بعض الجهات التي تعرض لها التقرير ستعترض على ما ورد فيه، ولها الحق أن ترد، فالجمعية جهة حقوقية طموحة وليست تشريعية، وما بين تقرير الجمعية ورد الجهة المسؤولة سيكون حوار ينبثق منه نور سعودية جديدة.

الجمعية طموحة، فدعت إلى انتخابات لمجلس الشورى ولكن للدولة وجهة نظر في ذلك، ترى أن المصلحة العليا لا تتوافق مع طرح كهذا، ولكن من المهم أن يطرح المثقف والحقوقي ما يراه اختيارا أفضل ومثلما انتقدت الجمعية الكثيرين، من حقنا أن ننتقد الجمعية، التي يجب أن تنأى عن الخطاب الذي يجلب لها "الشعبية" إذا كان غرضها مجرد الشعبية. وما من طريق أسرع لذلك من مخاطبة المواطن من جهة جيبه ومحفظته، فانتقدت الجمعية الزيادات في الرواتب التي اعتمدتها الدولة قبل عام ووصفتها بالطفيفة. ولكن هذا موضوع علمي اقتصادي يمس مصلحة الوطن ككل، فخمسمئة ريال إضافية هي مليارات في ميزانية دولة. وتستطيع وزارة المالية أن تقدم ردا مفصلا في ضرر الزيادات السريعة وأثرها على الاقتصاد الوطني، الذي بات من الضروري أن يتحول من اقتصاد رعوي ذي اتجاه واحد، أي من الحكومة إلى الشعب إلى اقتصاد إنتاجي ذي اتجاهين من الشعب إلى الحكومة ومنها إلى الشعب مرة أخرى، وهو موضوع آخر لعل جمعية أخرى تتبناه.

الكلمة الأخيرة هي شكر صاحب القرار، الذي فتح النوافذ ودعا للنقد البناء، والشفافية ومحاربة الفساد، والمطالب الأول بحقوق المواطن السعودي، إنه أبو الشعب السعودي عبدالله بن عبدالعزيز.. يحفظه الله.

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٢٦ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ٢٣ مارس ٢٠٠٩م العدد (٣٠٩٧) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3097&id=10050&Rname=51

مدونة

تقرير حقوقي ناقص يا جمعية حقوق الإنسان !

صدر البارحة التقرير السنوي عن حقوق الإنسان في السعودية وهو التقرير الثاني الذي تصدره الجمعية الوطنية لحقوق الانسان ، وقد حوى التقرير العديد من الملاحظات والمشاهدات حول أوضاع حقوق الإنسان في المملكة خلال السنة الماضية وما طرأ عليها من تغيرات وما استجد حول هذا الموضوع .

ولكن المثير في الأمر بالنسبة لي هو خلو هذا التقرير بشكل كامل عن أوضاع المعاقين في المملكة والخدمات المقدمة لهم أو الصعوبات التي يواجهونا باعتبارهم جزء أساسي من هذا المجتمع وربما يكونوا هم الشريحة الاجتماعية الأكثر معاناة من ضعف الأنظمة الخاصة بهم وعدم اكتمالها أو عدم تطبيقها على أرض الواقع مما يجعلهم أحيانا خارج نطاق الاهتمام والتركيز فتزداد تبعا لذلك معاناتهم .

هناك كثير من الحقوق لا يحصل عليها المعاق ، وهناك الكثير من الأنظمة تسن وتطبق دون مراعاة لوجوده ! خذوا مثلا أنظمة العمل على اختلاف مستوياتها سواء في نظام الخدمة المدنية أو في نظام العمل في القطاع الخاص ، فمثل هذه الأنظمة تهمل وجود " الموظف المعاق " وتعامله كأي موظف بالنسبة لساعات العمل أو سن التقاعد أو مستوى الأجر الذي يحصل عليه وغيرها من الأمور دون مراعاة لوضعه الصحي والقدرات الجسمانية المحدودة التي يمتلكها ، فالمعاق يهرم قبل غير بسنوات بسبب قدراته المحدودة كما اسلفت ، ومن المخجل أن نطلب منه أن يخدم اربعين سنه حتى يحصل على راتبه التقاعدي الكامل !!

من حق المعاق أن يعامل كغيره في نظرة النظام له ، فإذا كان النظام قدر للشخص الطبيعي الذي يبلغ الستين أنه قدم ما لديه فيتم مكافأته بالتقاعد وبالحصول على راتبه التقاعدي دون نقصان فيجب أن يعدل النظام في نظرته أيضا للموظف المعاق ويقدر أنه قد يعطي كل ما لديه وزيادة قبل سن الخامسة والأربعين وانه بعد هذه السن يستهلك فوق طاقته وقدرته فلا يمكن أن يطالبه بأكثر من ذلك ، بعض الموظفين المعاقين يفكرون كثيرا في التقاعد المبكر قبل السن النظامية لعدم قدرتهم على الاستمرار في أداء الوظيفة كما يجب وهم يعلمون مسبقا أن الراتب التقاعدي الذي سيحصلون عليه أقل بكثير مما بذلوه من جهد ولكنه النظام ... وما أدراك ما النظام الذي يجبرهم على ذلك . أمر آخر يتعلق بوضع المعاقين يتمثل بعدم وجود نظام يحمي حقوقهم ويوضحها لهم بشكل كامل ، فالمعاق في كثير من الأحيان أمام هذا الأمر يضطر لكتابة المعاريض للحصول على حقوقه الطبيعية وكثير منهم يستجدي هذه الحقوق استجداء ... في حقه في الحصول على وسيلة نقل مناسبة لوضعه ، في حقه في الحصول على مسكن مناسب لوضعه ، في حقه في الحصول على خدمات طبية متميزه ، في حقه في أن يجد باص مجهز برافعه كما في دول العالم ليتنقل بحرية داخل مدينته ، في حقه في أن يجد مباني حكومية مجهزة لحركته ، طرق وأماكن تتميز " بسهولة الوصول " ، ....كل ذلك .. غاب عن عين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعن ضميرها... ، فيبدو أن حقوق المعاقين لا تطرب الجمعية كما تطربها الحقوق الأخرى ! .

المصدر: موقع مدونة محمد عبد الله الشهري

http://www.m7mmd.com/archives/565

تقرير حقوق الإنسان

عبده خال

إلى فترة قريبة كنا نتضايق من تقارير هيئة حقوق الإنسان التي تبثها الوكالات عن المملكة، وتسارع صحفنا إلى نفي الكثير مما يأتي في تلك التقارير.

بالأمس حين نشرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تقريرها منتقدة كل الجهات الحكومية من غير استثناء ومطالبة كل جهة ببذل الجهد المضاعف لتحقيق رفاهية المواطن.. استشعرنا مع هذا التقرير أننا سائرون في طريق الإصلاح بخطى جيدة كون جمعية حقوق الإنسان كشفت عن انتقاداتها بوضوح وشفافية ولم تحاب أي جهة كانت.

ومن يقرأ التقرير سيجد انعكاسا حقيقيا لما يجده المواطن من مشاكل سواء حول تباين الخدمات الصحية في المناطق، ومعاناة المرضى في التنقل مع ذويهم، ونقص الأدوية، وعدم فتح مراكز أبحاث متخصصة، وضعف الكادر التمريضي، وضعف إمكانيات المراكز الصحية، وطول مدة المواعيد، وضعف أقسام الطوارئ، وعدم توافر أسرة كافية للمرضى النفسيين.

والتفت التقرير لوزارة التربية والتعليم مطالبا بتحسين مستويات معلميها، والتركيز على مستوى صيانة المدارس، وإنهاء تكدس الطلاب في الفصول، واستمرار وقوع حوادث للمعلمات في الطرق، وعدم توافر معلمين لبعض المواد، وعدم مراعاة الجوانب الإنسانية في التنقل. وانتقد التقرير مجلس الشورى لعدم حدوث تقدم إيجابي، مطالبا بتعزيز دوره الرقابي على أجهزة ومؤسسات السلطة التنفيذية، وتوسيع صلاحياته لتشمل المراقبة، وتناول التقرير الجهاز القضائي مطالبا بإعطاء المرأة حقها في التقاضي، وطول مدة النظر في القضايا، وعدم التزام القضاة بمواعيد الجلسات، وعدم الأخذ بوسائل الإثبات الحديثة، وندرة برامج تأهيل القضاة، والمبالغة في الأحكام التعزيرية. وانتقد التقرير هيئة التحقيق والادعاء العام لجهة قلة عدد الموظفين، وضعف الحوافز المقدمة. وطالب التقرير باستقلال الهيئة وربطها برئيس مجلس الوزراء. وشدد التقرير على تعديل نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن نظامها الحالي يعطيها صلاحيات واسعة، وتحديد صلاحيات منسوبي الهيئة بشكل دقيق، ومنعهم من المطاردة وتفتيش الممتلكات الخاصة دون مبرر، واستخدام السيارات الخاصة لنقل من يوقف.

وركز التقرير على تردي الأوضاع المعيشية، وعدم قدرة الكثيرين من موظفي الأجهزة الحكومية على الوفاء باحتياجات أسرهم قد يفسر زيادة مظاهر الفساد المتمثلة في الرشوة، وطالب التقرير بترسيخ مبدأ المساءلة ومحاسبة المقصرين، وأن انهيار سوق الأسهم وارتفاع أسعار السلع والخدمات والإيجارات تسببا في فقدان الطبقة المتوسطة لمدخراتها وتحملها ديونا كبيرة انعكست على قدرة الكثيرين منهم على الوفاء بالتزاماتهم.

شيء مفرح أن يحدث هذا في بلدنا، فالزمن زمن شفافية والتأكيد أن الجميع في خدمة الوطن والمواطن.!

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء ١٤٣٠/٠٣/٢٧هـ) ٢٤/ مارس/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٣٧
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090324/Con20090324266204.htm?kw

هل نتفق مع التقرير أم نختلف؟

صالح محمد الشيحي

أنطلق من خاتمة مقال رئيس التحرير، أستاذنا جمال خاشقجي، يوم أمس، حينما شكر صاحب القرار، الذي فتح النوافذ ودعا للنقد البناء، والشفافية ومحاربة الفساد.

نعم، لابد من توجيه الشكر لقيادة هذا البلد الكريم التي هيأت لنا هذا الجو الصحي ليقول كل منا ما يشاء في حدود استطاعته، وقناعاته؛ طالما أن ما يطرحه ويقوله لا يتعارض مع عقيدتنا الإسلامية ومصالح بلادنا العليا.

نتفق .. وإن شئتم نختلف.. تؤيد جهات حكومية وإن شاءت ترفض.. ولها أن تحتج إن رغبت.. كل هذا التباين الجميل لا يوازي القيمة الجمالية التي حفل بها التقرير الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، في المملكة.

قرأت التقرير الطويل جدا ـ لم يكن مملا ـ وتوقفت عند عدة نقاط لم أتفق معها.. سأتناول اليوم الفقرة التي تتعلق بمجلس الشورى.. حيث انتقد التقرير أداء المجلس، وهو ما نتفق معه، لكنه قدم حلا، لا يتفق معه نسبة ليست بالقليلة من المواطنين!

نعم نتفق معه في أن المجلس "لم يشهد أي تطور إيجابي باتجاه توسيع المشاركة وتعزيز دوره الرقابي على أجهزة ومؤسسات السلطة التنفيذية. فقد كان تحرك المجلس محدودا - بسبب افتقاره للصلاحيات اللازمة"..

لكنني أختلف معه في أن الحل يكمن في إعادة النظر في آلية تشكيل المجلس والأخذ بأسلوب الانتخاب بدلا من التعيين!

هذه فكرة غير مقبولة لدى الكثيرين، وأنا أولهم، حتى وإن استدرك التقرير بملاءمة التدرج في هذا الاتجاه بالجمع بين الانتخاب والتعيين لمرحلة زمنية معينة ومن ثم ـ نقلا عن التقرير ـ الانتقال لعملية الانتخاب الكامل للأعضاء مع وضع الشروط المناسبة لمن يتم ترشيحه بحيث يضمن وصول الأكفاء والمؤهلين للمجلس.

ـ لدينا تجربة عملية لم يمض عليها ٤ سنوات وهي تجربة انتخابات المجالس البلدية، والذي لم توقظه أجراس هذه التجربة، فلن توقظه كل أجراس الدنيا.

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٢٧ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٠٩م العدد (٣٠٩٨) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3098&id=10081&Rname=37

حتى وإن هرب السجين!

صالح محمد الشيحي

أعود مرة أخرى للحديث حول التقرير الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، في المملكة.

الذي أعجبني في صياغة التقرير هو عدم تجاهل الشكر للجهات التي تجاوبت مع عمل اللجنة طيلة العام الماضي.. وعلى رأسها وزارة الداخلية التي نالت بعض أجهزتها انتقادات واسعة، ومع ذلك اعتبرها التقرير من أكثر الجهات التي تتواصل معها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سواء في قضايا السجناء أو الجنسية أو التجاوزات أو التظلمات التي ترد للجمعية بشأنها شكاوى من بعض المواطنين أو المقيمين.

من ملاحظات التقرير الواجب الوقوف عندها، وطرحها ونقاشها ووضع الحلول العملية لها، ما يتعلق بالسجون العامة.. ومنها ما وصفه التقرير بـ "تردد بعض أطباء السجن وكذلك بعض مسؤولي السجون في نقل السجين إلى المستشفيات التي تتوافر فيها الخدمات الطبية اللازمة لحالته بسبب الخوف من تحمل المسؤولية في حالة هروب السجين"!

وأظن هذا أمرا غير قابل للتبرير.. فالذي يسيطر على السجين داخل السجن، قادر على السيطرة عليه أثناء نقله من وإلى المستشفى..!

النقطة الأخرى التي سجلها التقرير ضد الإدارة العامة للسجون هي طول إجراءات الإفراج بسبب انتظار موافقة جهات أخرى.. حيث ورد في ثنايا التقرير ما يؤكد حالات وفيات لسجناء قبل انتهاء إجراءات الإفراج عنهم! ـ وهذه عقوبة أخرى لم يصدر بها صك من محكمة، ولا ينبغي السكوت عليها، إذ المفترض بمجرد انقضاء المحكومية أن يغادر السجين إلى أسرته.. وفي حال استلزم حضوره لأي أمر، فالحكاية لا تستغرق أكثر من ٢٤ ساعة!

ـ لا أود الإسهاب أكثر في التعليق على ما ورد.. فقط بقي الإشارة إلى ملاحظتين مهمتين تتعلقان بوزارة الصحة حيث رصدت الجمعية عدم توزيع الخدمات بشكل متوازن على مناطق المملكة.. ومعاناة المرضى وذويهم من التنقل إلى المدن الرئيسية للحصول على العلاج .. وهما الملاحظتان اللتان كتبنا عنهما كثيرا.. ولم نعثر لهما على ردود مقنعة منذ سنوات طويلة!

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء ٢٨ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ٢٥ مارس ٢٠٠٩م العدد (٣٠٩٩) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=٣٠٩٩&id=١٠٠٩٥

سجون المباحث!

تركي الدخيل

لا بد أن أثني ثناء عاطرا على التقرير الثاني لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٨- ١٤٢٩هـ، الذي انفردت "الوطن" أمس بنشره كاملا. فقد كان تقريرا جريئا يؤكد أن جمعية حقوق الإنسان في السعودية كانت تقوم طوال العام بتواصل رائع بين شكاوى المواطنين، والرقابة على أداء الأجهزة الحكومية فيما يتعلق بالمحافظة على حقوق الإنسان وصيانتها.

غير أن ما لفتني في التقرير هو ورود كلمة (سجون المباحث) خمس مرات، أوردها لكم هنا:

١. إن الهيئة (التحقيق والادعاء العام) لم تمكن من تولي التحقيق والادعاء في قضايا الموقوفين في سجون المباحث العامة، ولا يسمح لها بزيارتهم، والجمعية تطالب بتوسيع صلاحيات الهيئة لتشمل كافة أماكن التوقيف والاحتجاز.

٢. الجمعية تقدر للهيئة ما تقوم به وتدعوها إلى المبادرة بتفعيل كافة الاختصاصات التي أوكلت لها ومنها القيام بزيارات للسجون ودور التوقيف دون إذن مسبق للتحقق من أوضاع السجناء والاستماع لشكاواهم والتأكد من نظامية بقائهم في السجن خاصة سجون المباحث العامة.

٣. وتوصي الجمعية بأنه يلزم في حالة إجراء تحقيق في حالات سوء المعاملة والوفاة في السجون سواء العامة أو سجون المباحث – التي لم تزرها الجميعة - أن يكون هناك ممثلون عن هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من أجل ضمان حيادية واستقلالية التحقيق.

٤. يطالب التقرير بإيجاد آلية واضحة للتعامل مع السجناء الأمنيين من حيث مدة الاعتقال ومكانه وتواصلهم مع أسرهم وفرز من لديهم أفكار منحرفة عن غيرهم لئلا يكون السجن وسيلة لانتشار تلك الأفكار، وتمكين هيئة التحقيق والادعاء العام من مباشرة قضاياهم والتفتيش على سجون المباحث.

وفي الوقت الذي أشير إلى أن التقرير أكد على تعاون مثمر من وزارة الداخلية مع الجمعية، كأكثر القطاعات الحكومية تعاونا، إلا أن الملاحظات السابقة، تبين أن سجون المباحث، حصون لم يسمح بالدخول إليها من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام، ولا من قبل الجمعية، وهو ما يعني أن هناك ممانعة من قبل القائمين على سجون المباحث في التعاطي مع عملهم.

يجب على القائمين على سجون المباحث أن يعرفوا أننا في مرحلة مختلفة، وعصر مختلف، وليتعلموا من الجهة التي ينتمون إليها، وهي وزارة الداخلية، التي أدت أداء رائعا، وتطورت في تعاطيها مع الإعلام أولا من خلال تعيين ناطق باسمها، ثم في تسهيل مهام عمل جمعية حقوق الإنسان.

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٢٧ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٠٩م العدد (٣٠٩٨) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3098&id=10082&Rname=96

اعرف حقوقك

ياسر العمرو

ثقافتنا الحقوقية غضة طرية تعاني من ضبابية في أن يعرف المواطن حقه المشروع ومتى ينتهك من الجهات ذات العلاقة أو بالمعنى الصريح: ماذا لي وماذا علي، والمسألة لا تشمل شريحة معينة من المجتمع وإنما نتحدث عن ثقافة بحاجة إلى تأسيس حق الإنسان في أفراد المجتمع بدءا من زرع تلك الثقافة في كراسات ومناهج الصغار قبل الحديث عن تثقيف الكبار.

ورغما عن حراك جهتين تسنمت حقوق الإنسان في المملكة ممثلة بهيئة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلا أن الرافد الاجتماعي يشكو من جفاف النبع الحقوقي، وتفضيل قاعدة:«السكوت من ذهب» أمام حالات الانتهاك لحق الإنسان المصون بتكريم الله قبل الدساتير والأنظمة.

حالة الجهل الحقوقي لمستها بوضوح وأنا أقرأ – منتشيا- التقرير الثاني عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة الذي أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهو الثاني لها في عمرها القصير البالغ خمسة أعوام منذ تأسيسها، وجميع من اطلع عليه يلمس مساحة الوضوح والشفافية في رصد الوضع الحقوقي المحلي، وينشط فسحة الأمل لدى المتابع و«المقروص» في أن القيمة الإنسانية غدت حمى صعبا لا يقبل متعديا عليه.

إشكال آخر يكمن في وطأة سمعة المملكة الحقوقية في الخارج، وسعي الجهات الحقوقية في الداخل إلى تحسين الصورة الخارجية عبر التقارير الراصدة لحالة حقوق الإنسان، وما يخيف المتابع هو انصراف تلك الجهات إلى تجميع الأرقام والحالات سعيا لإرضاء الخارج دون عمل وعلاج لشيء من تلك الحالات المرصودة والبالغ عددها منذ التأسيس ١٢٤٠٠ شكوى، وإفراد عنصر «المغازلة» لسمعة المملكة الخارجية في مقدمة التقرير الصادر مؤخرا!

تقول الجمعية في تقريرها إن جهودها المقبلة ستركز على نشر الوعي الحقوقي لدى المواطنين وإدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المقررات الدراسية، وذكرت بعضا من جهودها في هذا الشأن، لنكتشف أن الواقع يعترف بعدم انتظار الناس طرق منازلهم لتثقيفهم حقوقيا لا سيما أن غدا الخوف حاجزا يحول بين الحق وصاحبه، فضلا عن شيوع ثقافة «أعلى مافي راسك اركبه» بين الجاني والمجني عليه حقوقيا، وجراء ذلك بح صوت الجمعية وهي تنادي عبر وسائل تقليدية لا ترتبط بالإيقاع الإعلامي السريع: اعرف حقوقك، ليجيبهم رجع الصدى «ماعندك أحد»!.

زملائي في الجمعية: هلا غامرتم وخضتم تجربة الحملات الإعلامية، وتركتم هدر الورق والتجمعات التقليدية ورزنامة التقارير والتأنيب خارج السرب، وفتشتم عن أسلك الطرق لتصحيح الثقافة لدى المسؤول قبل المواطن والمقيم... شفقة ورأفة بحق حقوق الإنسان.

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء ١٤٣٠/٠٣/٢٨هـ) ٢٥/ مارس/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٣٨
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/٢٠٠٩٠٣٢٥/Con٢٠٠٩٠٣٢٥٢٦٦٤٤٦/٠٣٢٥٢٦٦٤٤٦.htm.

وقالت جمعية حقوق الإنسان

عبدالله ابو السمح

توافق ظهور التقرير السنوي لجمعية حقوق الإنسان مع «يوم الأم» يوم المحبة والذكرى العاطرة لرمز الشفقة والإيثار، وهل مثل الأم في حياة الإنسان، جاء التقرير السنوي ليكشف للمجتمع وللمسؤولين عن كثير من أوجه القصور والتقصير الذي يطالب الجمعية باستدراكه وعلاجه، إلقاء الضوء ولفت النظر إلى المشاكل التي يعاني منها المجتمع ومطالبة المسؤولين المسارعة في علاجها أو إكمال نواقصها هو فريضة تندرج تحت المطالبة بعمل المعروف واجتناب المخالفات في حق المواطنة والمواطنين، الجمعية لا تتوانى أبدا في تقصي الشكاوى التي ترد إليها أو تصل إلى علمها، ولا أكون مبالغا إذا قلت: إنه لولا جهود جمعية حقوق الإنسان لما كشفت كثير من المخالفات والنواقص وأوجه الإهمال في السجون وفي دوائر القضاء وحقوق العمال، ولولا الجمعية لما عرف ما يسمى بالعنف الأسري ومطاردة مرتكبيه في القضاء وإيصال صوت الضعفاء والمظلومين، جهود الجمعية ساعدت المسؤولين على تحسين وتطوير السجون وتخليصها - ولو إلى حد- من التكدس ومن بعض الأمراض، والجمعية سعت بكل جهد ضد تجاوزات بعض رجال الحسبة وعينت محامين لمساعدة مظلومين كثيرين، ورفعت تقارير كثيرة إلى ولي الأمر وإلى المسؤولين عن كثير من القضايا التي تؤذي المجتمع وباستقلالية تامة.

باختصار التقرير السنوي الثاني لجمعية حقوق الإنسان جهد حضاري إنساني لخدمة الوطن وأداء لواجب النصح والمكاشفة لولي الأمر، وهو جدير بالقراءة والمتابعة من كل مسؤول.

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء ٢٨/٠٣/١٤٣٠هـ) ٢٥/ مارس/ ٢٠٠٩ العدد : ٢٨٣٨
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/٢٠٠٩٠٣٢٥/Con٢٠٠٩٠٣٢٥٢٦٦٤٤٩/٢٠٠٩٠٣٢٥٢٦٦٤٤٩kw?htm=.

تقرير حقوق الإنسان

جاسر عبد العزيز الجاسر

الذين قرؤوا تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، لا شك أنهم سعدوا جدا بالمستوى الذي قطعته المملكة في مسيرتها لتحقيق التنوير والتطوير وقطف ثمار الحراك الإصلاحي، الذي أصبح واقعا ملموسا وليس كلاما يتداول في المنتديات والجلسات واللقاءات والمؤتمرات، فصدور تقرير من جمعية حقوق الإنسان السعودية، وبهذه الشفافية وباللغة التي قرأناها كما نشر في الصحف السعودية يؤكد أن المملكة تشهد انفتاحا حقيقيا يشمل كافة المجالات، فالتقرير كتب بلغة واضحة وصادقة وغير موارية، فذكر السلبيات إلى جانب الإيجابيات وهي كثيرة، وهي وإن لفتت انتباه المتابعين إلا أن الناس اعتادت ترصد السلبيات، إلا أن أكبر الإيجابيات وأكثرها أهمية والتي لا يمكن تجاهلها وتجاوزها هي شفافية الطرح وتسمية الأشياء بأسمائها دون لف أو دوران، فالحديث عن تطوير اختيارات عضوية مجلس الشورى وتحسين أداء ووضع ضوابط لمهام وعمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحديث عن التجاوزات التي تحصل من قبل بعض الأجهزة الأمنية عند تنفيذ مهامها وتقييم مسيرة انفتاح الإعلام ومحاولة التضييق أو الحد والمساس بالانفتاح وحرية التعبير، جميعها ما كان أحد يقترب منها، وإذ يحسب للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تضمينها في تقريرها السنوي وباللغة الراقية التي كتبت بها، وبالشفافية التي أوردت السلبيات دون إغفال الايجابيات، فإن الإنصاف والحق الذي يجب قوله دون إغفاله هو أن عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي فعل الحراك الإصلاحي والتنويري، هو الذي أتاح القيام بمثل هذه الأفعال الإيجابية التي تؤكد أن المملكة تشهد حراكا حقيقيا شمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية، وأن كثيرا من خطوات الإصلاح قد سبقت حتى التفكير بها وقبل الكلام عنها، فإجراءات إصلاح القضاء وتحسين مؤسسات ومناهج التعليم لإعداد مجتمع يتفاعل مع الحراك التنويري والإصلاحي واختيار رجال يتمتعون بعقلية وذهنية منفتحة وقادرة على ترجمة فكر رائد الإصلاح والتنوير خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي وضع الأسس الفكرية المستندة على ضوابط الشريعة الإسلامية لمسيرة الإصلاح والتنوير ورفدها بالإمكانيات المادية، حيث خصصت مليارات الريالات لإصلاح القضاء والتعليم وتطوير الخدمات الصحية، ومن ثم دعم كل ذلك باختيار رجال قادرين على تفعيل الحراك الإصلاحي للانتقال بالمملكة إلى مصاف الدول التي يعتز الإنسان بالانتماء لها والعيش على أرضها وفي كنف ولاة أمر يؤدون الأمانة ويحسنون رعاية شعبهم.

المصدر: جريدة الجزيرة العدد ١٣٣٢٧ الاربعاء ٢٨ ربيع الأول ١٤٣٠
http://www.al-jazirah.com/١٠٠٥٤٦/du٣/htm.

التقرير السنوي لحقوق الإنسان

محمد صلاح الدين

أريد أن أتوجه بتحية مهنية خاصة للزميلة (الوطن) الغراء، إذ احتفت بالتقرير السنوي الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وأفردت له صدر صفحتها الأولى صباح الاثنين الفائت كخبر رئيسي، ثم نشرت نصه بالكامل في صفحاتها الداخلية. ثم تحية أخرى للزميلة الغراء (عكاظ)، فقد احتفت بذلك الحدث كما تقتضي المهنة في نفس اليوم، وأفردت له صدر صفحتها الأولى بعناوين بارزة، ثم نشرت ملخصا وافيا للتقرير في نصف صفحة داخلية، ولم أجد في الزميلات الأخريات حتى إشارة لهذا الحدث الهام.

إن أهمية صدور هذا التقرير السنوي الثاني، الذي صدر العام الفائت لأول مرة، أيام ترؤس معالي الدكتور بندر حمزة حجار نائب رئيس مجلس الشورى الحالي للجمعية، بهذا القدر الكبير من الصراحة والشفافية والنقد، الذي شمل العديد من أجهزة الدولة، إنما ترجع لكون التقرير قياما من الجمعية التي هي جزء من المجتمع، بفريضتين أساسيتين من فرائض الكفاية في الإسلام، وهما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، انطلاقا من قوله عز وجل: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون". (آل عمران: ١٠٤)، ثم النصيحة التي افترضها الإسلام على الناس لله، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم، كما جاء في الحديث الشريف، ومن ثم فإن مجتمعنا لا يحتاج لمواعظ خارجية عن حقوق الإنسان، ولا محاضرات من وراء الحدود عن الحريات والديموقراطية.

* * *

لقد ارتبطت فريضة الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكذلك النصيحة، في أذهان البعض بالجوانب الخلقية والسلوكية من حياة الناس، وهذا خطأ بالغ، لأن هذه الفريضة الكبرى التي تمثل دعامة من أهم دعامات المجتمع المسلم، إنما تشمل في جوهرها كل شأن من شؤون الأمة، وكل قضية من قضايا المجتمع، وتتعلق بكل أمر من أمور الناس، مهما اختلفت صور أدائها ووسائله، وفي مقدمة ذلك وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها.

لقد تناول تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالنقد عددا من أجهزة الدولة وقضايا الشأن العام، فرأى التقرير أن مجلس الشورى لم يشهد تطورا إيجابيا خلال العام الماضي، وأنه لا يزال يفتقر إلى الصلاحيات، ودعا التقرير إلى إعادة النظر في تشكيل المجلس، والأخذ بأسلوب الانتخاب بدلا من التعيين، وأكد ضرورة توسيع صلاحيات المجلس، لتشمل مساءلة ومراقبة الميزانية، وتناول التقرير موضوع الفساد، وانتقد ضعف أنظمة المراقبة والمحاسبة، وتردي الأوضاع المعيشية لبعض موظفي الأجهزة الحكومية، ودعا التقرير في هذا الصدد إلى ترسيخ مبدأ المساءلة ومحاسبة المقصرين، وكل ذلك مجرد عناوين لا تغني عن قراءة التقرير لاستيعاب وجهات النظر الواردة فيه، ومبررات وأسس النقد.. (الحديث موصول).

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ٢٥ مارس ٢٠٠٩
http://al-madina.com/node/١١٩٩٠٥

لا نقبل دروسا ولا مواعظ

محمد صلاح الدين

تناولت يوم أمس التقرير السنوي الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وقلت إن الجمعية تقوم بذلك، مثلها مثل الهيئات الرقابية، والآمرين بالمعروف، وخطباء المساجد، بجوهر رسالة الأمة، ألا وهي الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو كذلك جوهر دعوة رسل الله أجمعين.

وأريد أن أضيف اليوم بأن المجتمع الإسلامي بمقتضى الوحي والمقاصد العليا للشريعة هو مجتمع مفتوح، لا يدعي العصمة، أو يزعم الكمال، ومن ثم فنحن أشد ما نكون حاجة للنقد الذاتي، والنصيحة الكريمة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الخير بالحكمة والموعظة الحسنة، وقد تأسس المجتمع الإسلامي الأول في عصر النبوة، وفي ظلال الوحي على كل ذلك.

* * *

وإنك لتقرأ في كتاب الله المجيد حادثة الإفك، التي اتهمت فيها عصبة من الأشرار أم المؤمنين عائشة، وتأمل قوله تعالى: "إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم".. (النور:١١)، وتقرأ في كتاب الله عتابا للمصطفى صلوات الله وسلامه عليه للصلاة على المنافقين، والضيق بزيارة الأعمى ابن أم مكتوم، وتطالع لوما شديدا للمسلمين إذ اختاروا فداء الأسرى يوم بدر، "لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم".. (الأنفال: ٦٨) وإذ تمنوا لقاء قافلة قريش التجارية وليس جيشهم المسلح: "تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم".. (الأنفال: ٦٧). وإنك لتقرأ في كتاب الله كيف تواطأ بعض المسلمين للتغطية على سارق منهم امتدت يده فسرق درعا، وأقسموا بين يدي رسول الله صلوات الله وسلامه عليه أنه من صالح المسلمين، واتهموا يهوديا بريئا بالسرقة، فتنزل القرآن بتبرئة اليهودي وإدانة المسلم السارق، والوعيد الشديد للذين حاولوا التستر عليه من أقاربه.

لقد أوصى تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الثاني بإعادة النظر في النصوص الواردة في نظام المطبوعات، ونظام المعلوماتية ومشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي قد يساء استخدامها لمنع الأفراد من ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير، وأكد التقرير أنه يجب الاستمرار في مشروع الإصلاح السياسي، والعمل على استقلال هيئة التحقيق والادعاء العام، والاستعجال في تنفيذ تطوير القضاء، وإنشاء المحاكم، والعمل على تفعيل الأمر السامي بالمحافظة على الحريات، وتوسيع صلاحيات مجلس الشورى لتشمل المراقبة خاصة الميزانية، وحق مساءلة الوزراء، وأكد التقرير على دعم حرية التعبير، والعمل على تعديل لائحة هيئة الصحفيين، وإعادة النظر في نظام معاشات التقاعد، وتحديث أنظمة الهيئات الرقابية، وتمكين هيئة مكافحة الفساد من مباشرة أعمالها، والحد من إجراءات منع السفر، وشدد التقرير على وضع آلية واضحة لرد الاعتبار لأن الإجراءات الحالية غير واضحة.

مرة أخرى ومرات، لسنا في حاجة إلى دروس في الشفافية والحريات من أحد كائنا من كان، ولا نقبل دروسا في حقوق الإنسان، لأن كل ذلك جزء أساسي من مواثيق الإيمان ورسالة الأمة وجوهر الدين.

المصدر: جريدة المدينة الخميس، ٢٦ مارس ٢٠٠٩
http://al-madina.com/node/120159

تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خطوة نحو المهنية

عبد الرحمن محمد اللاحم

ما لفت نظري بعد قراءتي للتقرير الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، هو اللغة (الاحترافية) التي استخدمت في صياغة التقرير، حيث اعتمد التقرير في تناوله للقضايا التي كانت محل التقرير على لغة قانونية وحقوقية رفيعة، ستساهم - في تقديري - في رفع الوعي الحقوقي لدى المجتمع بحيث لا يتم الاعتماد على مجرد الطرح العاطفي وإنما لا بد أن نؤسس لثقافة حقوقية راسخة يكون النص القانوني هو المرجعية فيها، حتى تكون تلك الثقافة مؤصلة لا مجرد عواطف عابرة تتباين بين قضية وأخرى.

لقد استطاعت الجمعية ومن خلال هذا التقرير أن تتحرر من ثنائية (الملائكة) و(الشياطين)، فنحن في النهاية مجتمع بشري ينطبق عليه ما ينطبق على بقية المجتمعات، حيث (الخطأ) و(الصواب)، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في قدرتنا على تعزيز مكامن الصواب ومحاصرة بؤر الخطأ ، وقدرتنا على تصحيح الانحراف أينما وجد ، بآلياتنا الوطنية ، ومن خلال بنيتنا التشريعية ومؤسساتنا الوطنية ، ويبقى الهدف دائما خلق بيئة حقوقية تؤمن للإنسان حياة كريمة تدفعه لأن يتفاعل مع هذا الوطن وآماله التنموية .

إن التقرير يعد محطة مهمة في طريقنا نحو الانفتاح على الثقافة الحقوقية والانعتاق من شرنقة الخصوصية التي أعاقت حراكنا وعطلت الكثير من الجهود نحو تجذير القيم الحقوقية التي أصبحت في عالمنا اليوم قيما مشتركة لا تعترف بالحدود أيا كانت ، لذا فإن الوقت أصبح مناسبا لتخفيف العبء عن الجمعية وذلك بإنشاء جمعيات مساندة لها ومتخصصة بأحد الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان كحقوق الطفل وحقوق المرأة وجمعيات خيرية للدفاع عن غير القادرين على دفع أتعاب وغيرها من الجوانب ذات الصلة بملف حقوق الإنسان .من الجوانب المهمة التي تناولها التقرير القراءة في التشريعات المحلية التي تتعلق بحقوق الإنسان حيث رصدت جملة من التعارض في بعض تلك التشريعات مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها السعودية أو مع بعض المبادئ الحقوقية واقترحت جملة من التشريعات أو التعديلات على الأنظمة السارية ، وتكمن أهمية هذه الخطوة أن النص القانوني هو السياج الطبيعي لحقوق الناس ولابد أن يكون متوازيا مع الحراك الاجتماعي ومتناغما في الوقت ذاته مع (النفس) التشريعي الدولي فيما يتعلق بالقضايا التي باتت هاجسا دوليا مشتركا ويأتي في مقدمتها قضايا حقوق الإنسان .وحيث إن نظام الإجراءات الجزائية يعد العمود الفقري للتشريعات المعنية بحقوق الإنسان فإني أجدها مناسبة لإضافة بعض الملاحظات على هذا النظام إضافة إلى ما ذكر في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، خصوصا أنه يخضع في هذه الفترة لمراجعة من قبل المؤسسة التشريعية لكي يتلاءم مع التغيرات القضائية الجديدة وأولى تلك الملاحظات أن ينص النظام وبشكل صريح على بطلان أي إجراء يكون مخالفا للنصوص الواردة فيه لاسيما إذا ما تعلق بالضمانات الجوهرية للمحاكمة العادلة وحقوق الدفاع حتى لو أدى الإجراء الباطل إلى تحقيق المقصد منه بحيث ينص على "أنه لا يعتد بالدليل إذا كان وليد إجراءات صدرت مخالفة للنصوص الواردة بالنظام " ، وعلى أن ينص أيضا على أن تقضي المحكمة بالبطلان و لومن تلقاء نفسها و في أي مرحلة تكون عليها الدعوى ،لأن القول بغير ذلك سيفرغ النظام من محتواه ويخالف مقصد المشرع الذي يستهدف حماية حقوق الأفراد والموازنة بين حرية الفرد وحقوق المجتمع وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الإجرائية التي تحدد الآلية القانونية للتعامل مع المتهم وصلاحيات رجال الضبط الجنائي التي لا يجوز لهم تجاوزها أو القفز عليها، والملاحظة الأخرى التي أعتقد أنه من المهم إضافتها في التعديلات الجديدة على نظام الإجراءات الجزائية النص على "أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته " وهو نص أساسي في كل التشريعات المشابهة في العالم حيث نجده يتصدر أي نظام يتعلق بالإجراءات الجنائية بل إن بعض الدول تدرجه في دساتيرها لأهميته ولأنه يشكل القاعدة الأساسية في معايير المحاكمة العادلة ، لذا فإنه من المهم أن يتفادى ذلك النقص في التعديلات الجديدة لهذا النظام .أخيرا فإنه إن كان ثمة ملاحظة على تقرير الجمعية الثاني فهو ما سبق أن ذكرناه في هذه الصحيفة عند إصدار الجمعية تقريرها الأول العام المنصرم حيث لم يتناول بعض الممارسات التي صدرت من بعض الجماعات الدينية إزاء بعض الأنشطة الثقافية سواء بأعمال بدنية تستهدف منع إقامة تلك الأنشطة بآليات غير قانونية أو من خلال فتاوى أو بيانات تحريضية أصدرت ضد مجموعة من المثقفين والمفكرين وطالبت بمصادرة حقهم في الرأي والتعبير عنه حيث إن هذا السلوك لا زلنا نعتقد أنه ينال من حرية الرأي والتفكير خصوصا أنه أصبح ظاهرة تتنامى بشكل مطرد فانتهاك حقوق الإنسان كما يكون من الجهاز الحكومي فإنه أيضا قد يقع من تيارات فكرية أو قوى اجتماعية معينة الأمر الذي يحتم التصدي له بذات الحزم الذي يتصدى به للتجاوزات الصادرة من الجهات الرسمية .

المصدر: جريدة الوطن السبت ١ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ الموافق ٢٨ مارس ٢٠٠٩م العدد (٣١٠٢) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3102&id=10106&Rname=149

أحيانا... - جمعية حقوق الإنسان... شكرا

عبدالعزيز السويد

قلت لبعض الإخوة العاملين في حقوق الإنسان «لاحظ أني لم أحدد هل هم من الجمعية أم من الهيئة!» إنهم أكثر الناس حاجة إلى أطباء أو معالجين نفسانيين، لأن التماس مع، ومباشرة التصدي لهموم وقضايا الناس مسألة شائكة ومعقدة، هي مثل المتوالية الهندسية تتكاثر بسرعة... خليتها تنقسم إلى خليات لا تحصى في لحظات. وكلما كان الإنسان محدود القدرة أمام قضية أو قضايا كان تعرضه أو إصابته بأثر نفسي معيق... شبه مضمون.

ولست أعلم هل استحدث الإخوة في جمعية حقوق الإنسان وكذا الهيئة أقساما نفسية لعلاج الأعضاء والموظفين أم لا.

أحوال الكتاب - أو بعضهم على الأقل - ليست بعيدة عن العدوى. محدودية قدراتهم وإمكاناتهم معروفة مع سيل من الرسائل يشابه ما يصل إلى حقوق الإنسان، الصحف أيضا لم توفر عيادات نفسية للعاملين فيها... ولاحظت أن بعض العاملين في حقوق الإنسان عند بدايتها اندهش من حجم الشكاوى وتنوعها، وهو أمر لا يدهش الكاتب والصحافي لخبرة تورط فيها.

صدور التقرير الثاني لجمعية حقوق الإنسان في السعودية يشير إلى نضج التجربة، وفيه شجاعة أدبية لم نرها في دوائر أخرى. التقرير جاء شاملا محاولا التطرق إلى مختلف الهموم العامة التي تمس حقوق الإنسان، والذي يتذكر الصدمة التي أحدثها صدور التقرير الأول للجمعية بما حفل به من شفافية وصراحة لن يستغرب أن يحدث تقريرها الثاني صدمة أخرى.

جهود الرصد في التقرير واضحة، ومحاولة التوازن بذكر ردود الجهات التي تعرض لها التقرير تحسب للجمعية، كما أن إشارة التقرير إلى أنظمة ومواد يقترح إصلاحها فيه تقديم اقتراحات جاهزة للتطبيق. الكشف الصريح من دون قيود في التقرير يشير إلى أن إمكانية ومساحة العمل - والكتابة أيضا - المتوافرة رحبة فسيحة لمن يريد العمل، وهو يبين أن هناك جهات لم تستثمر هذه المساحة، ومما حفل به التقرير شجاعة في التطرق للانتكاسة الإعلامية التي حدثت خلال السنوات الماضية، وهو أمر لم تتطرق له الصحف كما يجب - وكذا هيئة الصحافيين - على رغم أنها المعنية أساسا، إضافة إلى بعض برامج تلفزيونية تعرضت للإيقاف.

التقرير بما احتواه من إشارة إلى الجمود في الشورى والإصلاح ومكافحة الفساد وغيرها من قضايا تهم الوطن والمواطن، يرفع مؤشرات الأمل ويدفع للتفاؤل ويعزز الانتماء، وهو جهد مشكور يحسب للإخوة في الجمعية فلهم كل التقدير، والمنتظر من الجهات التي تطرق لها التقرير أن تستفيد من ملاحظاته... من منظور أن كل ما ورد يصب في المصلحة العامة.

المصدر: جريدة الحياة - ٢٨/٠٣/٠٩//
http://www.daralhayat.com/opinion/editorials/03-2009/Item-20090327-49224dad-c0a8-10ed-000c-e0bbb30de6dd/story.html

أشكل المشاكل: عندما يصبح مجلس الشورى انتخابا

حسن عسيري

عادة كنت أتابع من خلال بعض الكلام أشكل عشر مشاكل مما أعرفه أو يصلني على البريد الإلكتروني عن أصعب المشاكل في حياتنا، ولكني آثرت التوقف مؤقتا عن متابعة ذلك وأن أستعرض ما قد يكون أشكل المشاكل فيما لو حصل ومن هنا عشت هذه الحالة الدرامية، في عام ٢٠٣٢، عندما أصبح قديما جدا "أبيض وأسود جدا"، يأتي حفيدي ليحكي لي عن أحوال مجلس الشورى السعودي قائلا: "ويا جدي، أصبح مجلس الشورى عندنا انتخابا، وأخذت القبائل تتقاتل في حملاتها الانتخابية، وهاجت النعرات القبلية، وهدرت النقود في إعلانات الصحف ومقابلات التلفزيون، ورفعت اليافطات بمسافات تكفي لخياطة غترة فوق الكرة الأرضية، وفرشت المنادي والمظابي أكواما أكواما. ويا جدي نجح من دفع أكثر، وسقط من كان مؤهلا أكثر لأن جميع الأصوات كانت مبحوحة".

هذه حكاية رواها حفيدي الذي لم يأت بعد، ولكن التقرير الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي أوصى بأن يكون المجلس انتخابا بدلا من تعيينا، سيعجل من وصول حفيدي الذي تنبأ بكارثة "محدثي الديموقراطية" والتي ظنوها مجرد كراسي من المخمل يجلسون عليها مرتدين البشوت وهم ينظرون إلى كاميرا التلفزيون لنقل وقائع جلساتهم. ولذلك أرى أن التقرير كان مميزا جدا وشفافا أيضا ولكنني أرى أن اقتراحهم أن يكون الوصول لمجلس الشورى انتخابا رأي في غير محله وخفت أن يرى من يقرؤه خفايا تأثير هذا الاقتراح أنه ربما يعكس رغبة عامة الناس وأنا أكاد أجزم أن مجتمعنا يعي تماما أننا لسنا جاهزين لذلك بل ونحتاج إلى وقت ربما يكون طويلا ولكنه مهم أن نمر به

ولكن كيف يمكن أن تكون الديمقراطية مشكلة ضمن "أشكل المشاكل" بالنسبة إلينا؟ وهل يمكن أحيانا أن يكون العقل ضيقا والفكرة واسعة فلا يركب هذا مع ذاك؟ نحن لسنا مستعدين لخوض التجربة الديموقراطية بعد، علينا أولا أن نبدأ من الأسفل صعودا إلى الأعلى. يجب أن نقوم بتأصيل انتخاب الأفضل في الأحياء ثم في المدارس، ومن ثم الجامعات، ومن ثم النقابات المهنية، حتى نصل إلى قمة الهرم الانتخابي ممثلا في مجلس الشورى.

الجارة الكويتية عندما انقضت على التجربة الديموقراطية، أصبحت الانتخابات لعبة المجتمع، وأحاديث المجالس، وسببا لهدر المال العام، والنتيجة أن المشاريع الاقتصادية العملاقة معطلة تماما، مقابل مشاريع عملاقة تم تأسيسها في السعودية والإمارات وقطر دون تجربة انتخابية.

لا يعني ذلك رفض التجربة الانتخابية بالمطلق، ولكن علينا أولا أن نوجد الجسد الكامل بعد ذلك نقوم بتفصيل الثوب له.

إلى حين تأصيل الإيمان الانتخابي، واحترام الآراء الحادة التي تخالف أفكارنا أو قناعاتنا ولكن الآخر يتبناها ويؤمن بها ومع ذلك يجب أن نحترمه، علينا أن نفهم إذا لم يكن هناك صلاحيات أوسع للمحاسبة والمساءلة والمتابعة فإن الفاعلية ستكون محدودة التأثير داخل مجلس الشورى.

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٢ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ الموافق ٢٩ مارس ٢٠٠٩م العدد (٣١٠٣) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/writerdetail.asp?issueno=3103&id=10143&Rname=254

تقرير حقوق الإنسان - بين الحقوق والواجبات

حسن جعبور الحازمي

يعد صدور التقرير الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية من أبرز الأحداث على الساحة المحلية في الأيام القليلة الماضية، فقد قدم التقرير ملخصا لحقوق الإنسان في المملكة. وينقسم التقرير إلى ٣ أقسام رئيسية تتوزع على ٨١ صفحة:

يبحث القسم الأول في ما صدر من أنظمة وتشريعات في المملكة، ذات علاقة بحقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كما يشير إلى الحقوق التي لا تزال تعاني فراغا تشريعيا لحمايتها.

أما القسم الثاني فيتطرق لعدد من الأجهزة و المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بحقوق الإنسان للنظر في سجلها خلال العام المنصرم (١٤٢٩هـ) للتعرف على مدى مساهمتها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

كما جاء القسم الثالث تحت عنوان "الواقع والممارسات" و يتناول عددا من الحقوق والقضايا الحقوقية ومنها المرأة والطفل والحق في المشاركة والحق في التعبير عن الرأي ومكافحة الفساد، والأوضاع المعيشية والرعاية الصحية والتعليم، والسجون والسجناء.في الحقيقة سعدت كثيرا بقراءتي لهذا التقرير الذي أعتبر نشره بهذا الشكل مؤشرا قويا لوجود نية صادقة للإصلاح على أعلى المستويات. فإن كان التقرير الأول للجمعية والذي صدر عام ١٤٢٧ هـ يركز على الجانب التنظيري والتأصيل لمبدأ حقوق الإنسان كخطوة أولى، حيث أن معرفة الحقوق هي الخطوة الأولى للحصول عليها. نجد أن هذا التقرير قد تحدث بشفافية ومهنية عالية تبرز من خلال الطرح الموضوعي للمشكلات مع إيراد للحقائق دون تضخيم أو تغافل مع عرض للحلول المقترحة للخروج منها.

كما نجد صراحة في النقد البناء للعديد من الجهات الحكومية التي تعودت عدم المسائلة عما تفعل، في الوقت الذي نجد التماس العذر - إن وجد - للجهات المتسببة ظاهريا في الخطأ إذا كان هناك شيء خارج عن إرادتها مع الإشارة إلى الجهة المسئولة عن الخطأ بشكل مباشر. كما أن الطرح الموضوعي يتبن أيضا من خلال الإشادة بالجهود الإيجابية في الاتجاه الصحيح مع ذكر التقصير الحاصل بكل وضوح.

أعتقد أن اشد المتفائلين بدور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لم يكن يتوقع أن يكون التقرير بهذا المستوى من القوة و الصراحة، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار حداثة التجربة لدى الجمعية وقلة أعداد العاملين معها مع عدم تعاون بعض الجهات مع الجمعية كما ذكر التقرير.

ومن أجمل ما قرأت في هذا التقرير ما ورد عند حديثه عن نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

" وليس من المبالغة القول إن مشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية يعد أهم مشروع ناقشه مجلس الشورى منذ إعادة تشكيله باعتباره من أبرز الأنظمة الحديثة في تاريخ المملكة ويؤسس لمرحلة جديدة للعمل الأهلي" ..... " وحتى كتابة هذا التقرير لم يصدر هذا النظام، والجمعية تطالب بالإسراع في إقراره وتؤكد على الحاجة إلى مراجعته لتنقيته من النصوص التي قد تقيد عمل جمعيات المجتمع المدني.

فنحن بأمس الحاجة لجهات أهلية تأخذ على عاتقها توعية المجتمع بمفهوم الحقوق والواجبات فوراء كل حق ضائع هناك واجب مقصر فيه. بل إن جمعية حقوق الإنسان هي نتيجة لقيام شريحة مهتمة بهذا الشأن بواجبها تجاه مجتمعها.

إن الشعور بالانتماء للمجتمع بشكل جدي بحيث يكون الفرد مؤثرا ومتأثرا بما حوله ، ينتج من خلال المشاركة الجادة في النقابات المهنية والجمعيات التخصصية وأندية الأحياء والجمعيات الخيرية والأندية الثقافية والاجتماعية والرياضية ومثيلاتها من مؤسسات المجتمع المدني. وأركز هنا على أهمية أن يكون هناك نظام واضح ومساحة من الحرية لهذه الجمعيات لممارسة نشاطاتها بشكل يساعدها في المساهمة إيجابيا في بناء المجتمع المدني الذي يتصرف أفراده بوعي ومسئولية. وبطبيعة الحال فالعمل المؤسسي الحر يرسخ مبدأ ربط الحقوق بالواجبات ليعطينا جزأ من المسؤولية نحن أفراد المجتمع، فإن كان هناك أفراد منتقصة حقوقهم في مجتمع ما، فهذا يعني وجود أشخاص لا يقومون بواجباتهم بالشكل المطلوب.لعل قائلا يقول وماذا ينتظر أن يقدم مثل هذا التقرير الغير ملزم لأحد، فأقول إن توعية الناس بحقوقهم وواجباتهم هي الخطوة الأولى لتحميلهم المسؤولية عما يحدث حولهم من تقصير. فالمتسببين في انتقاص حقوق بعض أفراد المجتمع هم أفراد من المجتمع نفسه ، قصروا في أداء واجباتهم. وكثرة الحديث عن هذا التقصير سيكون وسيلة ضغط على المقصرين للقيام بما يجب عليهم من خلال تحميلهم تبعة اجتماعية تدفعهم للقيام بواجباتهم تجاه إخوانهم.

أعتقد أننا كأفراد معنيون بالدرجة الأولى بهذا التقرير فمؤسساتنا هي انعكاس لنا نحن الأفراد. صلاحها من صلاحنا وتقصيرها من تقصيرنا.فلنعد لقراءة التقرير بعقلية تبحث عن الواجب الذي قصرنا فيه مما أدى إلى ضياع حق.

المصدر: صحيفة سبق الألكترونية الأحد ٣ ربيع الثاني ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٩ مارس ٢٠٠٩ م
http://www.sabq.org/?action=showAuthorMaqal&id=31

الحياة الكريمة

صالح الفهيد

الحياة الكريمة، هي ما تتطلع إليه شعوب الأرض قاطبة، والشعب السعودي ليس استثناء من هذه القاعدة، ومن هنا جاء تأكيد خادم الحرمين الشريفين في خطابه المهم والتاريخي في مجلس الشورى على مواصلة العمل (لتحقيق كل أسباب الحياة الكريمة للمواطن).

وأعرف أن مفهوم الحياة الكريمة ملتبس لدى كثيرين ويختلف من شخص لآخر، ولكنه يبقى في الواقع أكثر عمقا وأكثر جوهرية من توفير متطلبات الحياة البسيطة من مأكل وملبس مع بعض الخدمات كما يظن كثيرون، فالحياة الكريمة تعني بناء المجتمع الحديث المزدهر الذي يحفظ الحقوق لكل المواطنين بشكل متساو ومتكافئ وعادل. ولا شك أننا سائرون إلى هذا الهدف بثبات وعزيمة وإصرار، ونحن في هذا الوطن ان كنا قد بدأنا المشوار منذ سنوات طويلة للوصول إلى هذا الهدف فإن السنوات الأخيرة شهدت بشكل لافت ومثير للإعجاب تسريع الخطى نحو هدفنا، بفضل الله ثم بفضل القرارات الحكيمة والاستراتيجية التي اتخذها الملك عبد الله بن عبد العزيز على أكثر من صعيد وفي أكثر من حقل،فالانتخابات أصبحت خيارا وآلية معتمدة في كثير من الهيئات والمؤسسات والمجالس وحتما أنها ستطال أجهزة أخرى في الوقت المناسب وبما يحقق المصلحة العامة، والمرأة خطت خطواتها الأولى والمهمة لتكون (نصف المجتمع) قولا وعملا، وقد سنت الدولة العديد من القوانين والأنظمة التي تضمن لها ممارسة حقوقها المشروعة التي كفلها الشرع، ورفعت عنها الكثير من القيود التي كانت تحول بينها وبين مشاركة الرجل في بناء الغد المشرق لهذا الوطن، كما أصبح لدينا منظمات حقوقية تنشر ثقافة حقوق الإنسان وتدافع عنها، وصارت ملاذا لكثير من أصحاب المظالم، ويكفي أن نشير إلى تقريرها الأخير الذي جاء محملا بمضامين ورسائل قوية لا يمكن أن تخطئها العين،فمن كان يتصور قبل عقد من السنوات أن يصدر تقرير ينتقد وزارات ومؤسسات حكومية؟

وهنا تجدر الإشارة إلى حالات كثيرة كسب فيها مواطنون قضايا ضد جهات حكومية وحصلوا على تعويضات معنوية ومالية من هذه الجهات ، بل أن حالات كثيرة رفع فيها مواطنون قضايا ضد إمارات ومحافظات في مناطقهم في مؤشر مهم على أن الثقافة الحقوقية بدأت تنتشر في مجتمعنا، وان المواطن أصبح يدرك جيدا وأكثر من أي وقت مضى حقوقه كاملة ، والأهم أن الدولة تشجعه وتوفر له الفرصة كاملة للدفاع عن هذه الحقوق وتسن التشريعات التي تضمن له فرصة صون حقوقه والدفاع عنها .

والحقيقة أن المجال هنا لا يتسع لتسجيل كل المؤشرات التي تؤكد أننا سائرون وبخطى متسارعة وصادقة وشجاعة نحو مجتمع (الحياة الكريمة) مجتمع يحارب الفساد ويكفل الحقوق الإنسانية لكل أبنائه.

وسيسجل التاريخ بحروف من ذهب لقائد هذه الأمة الملك عبد الله بن عبد العزيز انه أسس لمجتمع الحقوق حينما أكد بصريح العبارة انه (سيضرب بالعدل هامة الجور والظلم) فوضع القطار على السكة الصحيحة، وضبط البوصلة، ولا أحد يشك مطلقا أن هذه المسيرة ستصل إلى مكانها الصحيح ، بعون الله وتوفيقه.

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد ٠٢/٠٤/١٤٣٠هـ) ٢٩/ مارس/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٤٢
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090329/Con20090329267269.htm?kw

الحقوق صايرة مزعجة

د.عبدالله الطويرقي

لا شك أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتقريرها الأخير صدعت رؤوس العديد من الجهات فى البلد.. لا وتسببت فى حالة من الاستنفار غير مسبوقة بين مسؤولي هذه الأجهزة التي ورد عليها ملاحظات فى تقرير الجمعية عن الأوضاع الحقوقية فيها.. الكل يريد ان يسارع عبر ماكينته الإعلامية لتبرئة ساحته وابتكار تخاريج تستر الحال بأي شكل وتبعد الشبهة عن الجهاز ومسؤوليه حتى وإن كان على حساب الحقيقة وما هو موجود فى الواقع.. طبعا هذا المشهد التهريجي أظنه مألوفا كثيرا فى اجهزتنا وماكيناتها الإعلامية التي اعتادت على ملاقاة الصوت بالصوت مع شوية حركات مؤسسية مفتعلة لرؤساء الأجهزة لتشتيت انتباه الرأي العام بمسائل جانبية ولا تتعلق بالقضية المناقشة او محور الطرح.. المضحك هذه المرة فى تعاطي ماكينات الأجهزة الرسمية مع ملاحظات تقرير حقوق الإنسان هذه المرة انها اتفقت يا سبحان الله فى الرد بشكل يبدو انه متعقل وهادئ بل وفيه نغمة موسيقية جديدة علينا شوى وفحواها سيدرس المختصون فى الجهاز هذه الملاحظات ومتى ما توافر الرد سيبث للرأي العام وللجمعية بالطبع.. والله العظيم شيء سخيف هذا الذي يحدث من اجهزة ما عاد والله يفيد فيها أي شكل من اشكال الرقابة او أي لون من ألوان المحاسبة او أي اسلوب من اساليب المراجعة لأدائها السيئ وتخبطات مسؤوليها فى البلد.. إلى متى تضحك اجهزة خدمية ومرافقية وتتعلق باحتياجات الناس الحياتية تمارس الصرف الرخيص من الكلاميات اللي ما تودي ولا تجيب كما نقول.. طبعا لمعلومية القارئ الكريم، فهذه الأجهزة التي وعدت بدراسة وتحليل ما ورد من ملاحظات على ادائها فى تقرير جمعية حقوق الإنسان تعرف سلفا ابشركم بالملاحظات، ولديها علم مسبق منذ مبطي بخروقاتها لأن الجمعية لا تصدر تقريرها إلا بعد سين وجيم مع هذه الأجهزة.. يعني بالله العظيم هذولي يستغفلون مين فى البلد؟! وللمعلومية لا تصدر الجمعية الحقوقية تقريرها إلا وقد استنفدت كل الوسائل والسبل للحصول على إجابات وافية ومقنعة على تساؤلاتها من الأجهزة والجهات ولا تضع اسود على ابيض كما يقال إلا بعد ان تصل إما لطريق ميت او مسدود مع الجهة.. بطبيعة الحال المفروض هنا ان لا تتوقف الجمعية عند حد بث فرمانها السنوي وملاحظاتها على اداء اجهزة رسمية فى البلد، وتتلطم على شحم كما يقال ولا تنور الرأي العام والمسؤولين فى الحكومة بموضة الدرس والبحث والتحليل والتفسير التسكيتية/ التخديرية من هذه الأجهزة التي تعرف سلفا بعللها وانتظرت حقوق الإنسان تصدر تقريرها لتخرج علينا بهذا التهريج.. انا اتمنى على القائمين على جمعية حقوق الإنسان ان يكونوا اكثر شجاعة وينوروا الرأي العام بمزحة الدراسات والفتاوى الموضة من اجهزة سبق للجمعية التواصل معهم ولم تجد لا ردودا صاحية ولا جدية واضحة لمعالجة او حتى إعطاء مبررات مقبولة ومقنعة، وإلا لم تورد ما اوردته فى تقريرها!!! بيني وبينكم والله إني احترم نظافة ادمغة من يديرون الماكينات الإعلامية فى اجهزتنا العامة والذين لا تعييهم الحيلة فى مواجهة مصائبهم.. فهم جاهزون وبمنتهى البراعة فى الصرف على خلق الله وعلى اجهزة الرقابة وقدرتهم على اللي خلقهم بجد.. على اية حال، اتمنى على الإخوة والأخوات فى جمعية حقوق الإنسان ان لا ينسوا أن يزودونا بنتائج الدراسات والأبحاث التي ستتوصل إليها هذه الأجهزة على الأقل لنرفع القبعة للجمعية عرفانا بجهودها فى تنمية وعي حقوقي مسؤول فى البلد وفى تصحيح مسار مؤسسات ادائها غير مرض على الإطلاق.

المصدر: جريدة اليوم الأثنين ١٤٣٠-٠٤-٠٣هـ الموافق ٢٠٠٩-٠٣-٣٠مالعدد ١٣٠٧٢ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13072&P=4&G=2

الوطن
AL-WATAN

تقرير جمعية حقوق الإنسان: النقلة النوعية

خالد الغنامي

التقرير السنوي الثاني الذي أصدرته الجمعية العامة لحقوق الإنسان إنجاز مشرف لكل مواطن سعودي حاكما كان أو محكوما، وهو بحق نقلة نوعية وكبيرة في هذا المجال الحيوي المرتبط ارتباطا جذريا بارتقاء الأمم وازدهارها، حيث الاستثمار الحقيقي الذي هو أهم من البترول والذهب والفضة، الاستثمار في "الإنسان" نفسه، فالإنسان محفوظ الكرامة والحقوق هو الإنسان المنتج والناجح والراقي في تعامله وحياته كلها. هذا التقرير هو إنجاز يستحق الإشادة وإنه واجب - في رأيي - على كل مهتم بمجال حقوق الإنسان وكل ناشط فيه أن يسجل شكره للجمعية الوطنية على ما بذلته هنا من جهد وعلى القدر العالي من الشفافية الذي لمسناه في التقرير والذي يدل على جهود حثيثة تعمل بصمت برغم الانتقادات التي وردت في حق الجمعية من كتاب كثر – منهم أنا – وبرغم الصعوبات التي تعترض عمل اللجنة وعندما تنشر الجمعية مثل هذا التقرير فهي بلا شك تنطلق من رؤية وطنية مخلصة تؤمن بأن هذا النقد للأداء الحكومي هو نوع من التكامل الذي يخدم الوطن ورخاءه واستقراره في النهاية. ليس لدي الكثير مما يمكن أن أقوله هنا، سوى المرور السريع على أهم ما جاء فيه لأن هذا أفضل ما يمكن أن أفعله، فقد انتقد التقرير أداء العديد من الجهات الحكومية والأجهزة الأمنية مرورا بمجلس الشورى (الذي طالب التقرير بإعادة النظر في آلية تشكيله باستخدام أسلوب الانتخاب بدلا من التعيين على أن يتم هذا تدريجيا) وديوان المظالم والجهاز القضائي بكامله ونظام المرور وهيئة التحقيق والادعاء العام (التي طالب التقرير بربطها برئيس مجلس الوزراء مباشرة) وتحدث في حقل خاص عن حقوق المرأة وحقوق الطفل والمشروع الإصلاحي والانفتاح الإعلامي وحرية التعبير. انتقد التقرير مجلس الشورى فيما يتعلق بأسلوب السرية الذي يتعاطى المجلس به في موضوع مشاريع الأنظمة، واعتبر أن هذا من أهم عيوب العملية التشريعية في بلادنا، وضرب مثلا لهذا بمشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وانتقد العبارات الفضفاضة التي وردت في المشروع مثل ما جاء بشأن منع قيام الجمعيات والمؤسسات بما يتعارض مع النظام العام، وأخذ على المجلس بقاءه في دوره التقليدي المتمثل في دراسة الأنظمة ومراجعة الاتفاقيات الدولية وتقييم أداء الأجهزة الحكومية دون أن يتطور إيجابيا باتجاه توسيع المشاركة وتعزيز دوره الرقابي على أجهزة ومؤسسات السلطة التنفيذية، وضرب مثلا لما كان ينتظر من المجلس، بمشكلة انهيار الأسهم ومشكلة الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات، مما كان ينتظر من المجلس أن يتدخل فيها بشكل أكثر إيجابية، الأمر الذي لا بد له من توسيع صلاحيات المجلس للقيام بمثل هذه المهام.

الجهاز القضائي بما فيه ديوان المظالم كان له نصيب الأسد فيما ورد، مما جاء هنا هو تسجيل الاحتجاج على أن يرفض النظر في بعض القضايا بحجة أنها تتعلق بأعمال السيادة وانتقد التقرير ما دخل في هذا من اجتهادات فردية لبعض القضاة في تفسير مفهوم " أعمال السيادة ". ومن جملة الأشياء التي اعترض عليها التقرير في هيكلة هذه المؤسسة، اكتفاء شرط التعيين في وظيفة القاضي أن يكون حاصلا على بكالوريوس في الشريعة وأشار إلى أن الأمر يحتاج إلى أن يكون حاصلا على دبلوم في الأنظمة أو القانون بالإضافة إلى بكالوريوس الشريعة هذا لمن سيعين في المحاكم التجارية والمحاكم العمالية.

من الأنظمة التي انتقدها التقرير، نظام مكافحة جرائم المعلوماتية والذي وصف الجريمة بأنها إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة ووجه الانتقاد أن هذا التعريف فضفاض وسيؤدي لتجريم الكثير من الكتابات في الشبكة العنكبوتية بحجة المساس بهذه المفاهيم.،كما انتقد التقرير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خلال تفتيش الممتلكات الخاصة دون مبرر، والقبض على النساء دون محرم، والإجبار على التوقيع على محاضر دون قراءتها، واستخدام سيارات خاصة لنقل من يوقف إلى أحد مراكز الهيئة.

العديد من القضايا التي تتعلق بالمرأة ورد بشكل مستقل لأن المرأة هي بلا شك أكثر من تقع بحقه التجاوزات ولذا وردت عدة مطالبات بشأنها مثل مطالبة مؤسسة النقد العربي السعودي أن تعمم على البنوك بضرورة إلغاء اشتراط موافقة ولي الأمر على حق المرأة الراشدة في فتح حساب باسمها وإلغاء المطالبة بحضور ولي أمرها عند رفعها لشكوى أو تظلم أمام القضاء لأنه قد يكون هو الخصم، وحث كل الجهات الحكومية أن تمتنع عن أية ممارسات تمييزية ضد المرأة وطالب بوضع حد لتزويج الصغيرات في إطار رأي شرعي معتبر وأشار إلى ضرورة إصدار نظام لحماية الطفل من شتى أنواع الإيذاء والإهمال والاتجار والتسول والاستغلال الجنسي. موضوع حرية التعبير ومستوى الشفافية كان حاضرا بقوة هو الآخر، فقد انتقد التقرير التباين في مستوى الشفافية بين الصحف السعودية، وأكد أن الانفتاح الإعلامي من دون "مأسسة " لا يمكن له تحقيق الاستمرارية إذ هو يعبر عن مجرد اجتهادات فردية دون أن يصل الأمر إلى مرحلة التحول التراكمي باتجاه ترسيخ حرية التعبير وضمانها في المملكة مما سيؤدي حتما لانتكاسة، وأن أخطر المؤشرات على هذه الانتكاسة للانفتاح الإعلامي هو ما نقل عن البعض في مجلس الشورى من استبشار بمعاقبة إحدى القنوات الفضائية لمراسلها الذي بث تقريرا عن المجلس أظهر بعض الأعضاء في حالة نعاس أو غياب عن الجلسات.

نحن فعلا أمام نقلة نوعية، لكن هذه النقلة التي لمسناها في تقرير الجمعية بحاجة لمساندتنا ووقوفنا معها وأهم ما يمكن أن نفعله هو نشر الوعي بهذه الثقافة النبيلة والدفاع عنها ضد من يحاولون تشويهها أو إظهارها وكأنها لم تأت إلا لتمنع قطع يد السارق أو لتوقف حكم الإعدام من التهم التي يقصد منها تشويه الصورة وتجريم هذه الفلسفة وبالتالي تزهيد الناس فيها وتنفيرهم منها حتى سمعت رجلا عاميا مرة يقول: "من يوم جتنا حقوق الإنسان وحنا ما حنا بخير !!!!".

***كاتب سعودي**

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٣ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ الموافق ٣٠ مارس ٢٠٠٩م العدد (٣١٠٤) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3104&id=10160&Rname=53

الإعلام بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن !

محمد بن علي الهرفي

جمعية حقوق الإنسان في تقريرها السنوي الذي وفقت فيه كثيرا هذا العام تعرضت فيه لأداء وزارة الإعلام فأثنت على طريقة معالجة الوزارة لكثير من القضايا الاجتماعية وكذلك انتقادها لأداء بعض الأجهزة الحكومية. لكنها في الوقت نفسه تناولت أداء الوزارة في قضايا مهمة، وطالب التقرير إتاحة وضمان حرية التعبير.

في ظني أن وزير الإعلام يؤمن بمبدأ حرية التعبير، ولا أعتقد أن هناك كائنا بشريا لا يؤمن بهذه الحرية -على تفاوت في مقدار هذه الحرية- فالوزير شاعر وأديب وكاتب، وإنسان بهذه المواصفات لا يطيق أن يحجر على أفكاره أحد، ولكن السؤال: كيف يمكننا أن نعبر عن هذه الحرية، وما هو المقدار المتاح منها، وعلى أي شيء يعتمد؟!

باختصار شديد: أعتقد أن حرية التعبير حق لكل إنسان، وهذا الحق كفلته الشرائع السماوية والقوانين الأرضية.. لكن هذه الحرية في مفهومها العام تختلف من أمة لأخرى، وذلك بحسب شرائع هذه الأمة أو تلك، فالحرية التي يمنحها القانون الفرنسي للفرنسيين تختلف عن الحرية التي تمنحها الشريعة الإسلامية للمسلمين، فالإسلام لا يسمح بالدعوة لما يخالف ثوابته لأن مثل هذه الدعوات تشكل خطورة على بنية المجتمع وأمنه وتماسك أفراده، أما فيما عدا ذلك فيجب أن تكون حرية التعبير متاحة للجميع.

الوزير قال: «إن لدى المملكة وسائل إعلامية كثيرة تستطيع من خلالها التعبير عن نفسها بصورة جيدة».

والحقيقة أن المملكة لديها وسائل إعلامية يندر وجودها في أي دولة أخرى.

لكن هذه الوسائل كلها -كما أعتقد- لم تستطع أن تعبر عن تطلعات المجتمع السعودي، ولم تستطع -أيضا- أن تعبر عن مكانة بلادنا في المجتمع الدولي، والذي أراه أن بعض هذه الوسائل تجاوزت كثيرا حدود حرية التعبير التي تتبناها بلادنا بحسب الضوابط الشرعية التي تؤمن بها، والبعض الآخر قاوم هذه الحرية لأنه قد لا يؤمن بها أو يخشى من السماح لمن يؤمن بها متوهما أن هناك قيودا وضعتها هذه الوزارة أو تلك على حرية الكاتب، فهو بالتالي يتصرف بحسب ما تمليه عليه أوهامه.

دعوني أقترب من الموضوع قليلا، صحافتنا المحلية تضع بعض الخطوط على كتابها، هذه الخطوط ليست من أي جهة حكومية وإنما من هيئة تحريرها، فهي تظن أن هذا المقال قد تعترض عليه هذه الجهة أو تلك فيمنعه، وقد ترى أن هذا المقال ينافي قناعاتها الشخصية فتمنعه أيضا، ومن هنا رأينا أن صحافتنا مازالت تسير ببطء، فالناس يريدون شيئا متميزا يعبر عن مطالبهم وآلامهم وآمالهم.

وما قلته عن الصحافة أقوله عن الإذاعة والتلفزيون، فالمواطنون لا يكادون يتابعون هذه الأجهزة إلا قليلا ولهم في القنوات الأخرى بديلا سهلا ومستمرا.

ومرة أخرى: الحرية المعتدلة هي التي ستغير المشهد بأكمله، وإتاحة الفرصة لكل الأحداث، مهما اختلفت، هي التي ستثري أجهزة إعلامنا وستجعل المواطن يرى فيها كل ما يريده، وبغير ذلك ستبقى هذه الأجهزة تراوح في مكانها.

أما الثقافة وهي جزء مهم من مكونات الوزارة، فهي الأخرى بحاجة شديدة إلى إصلاح؛ لأن واقعها الحالي لا يسر إلا القلة من المثقفين -هكذا أعتقد- ولعل مطالبة رؤساء الأندية الأدبية التي قدموها للوزير عندما اجتمعوا به في جدة والتي طالبوه فيها أن يكون اختيار رؤساء الأندية بالانتخاب وليس بالتعيين.

هذا المطلب ناديت به قبل أكثر من عقدين، وقلت: إن الأدباء ليسوا كغيرهم وأنهم لن يقتنعوا بمن يفرض عليهم ولن يتعاونوا معه، وأن الانتخاب هو الحل ولا شيء سواه، ولعل واقع الأندية الحالي يؤكد ذلك.

مطلوب من الوزير أن يعمل لإرساء قاعدة الانتخاب للأندية حتى يساهم كل أدباء المملكة في نشر الثقافة التي أشعر أن كل مواطن بحاجة إليها.أما من يمثل بلادنا في الملتقيات الثقافية في الخارج، فالواضح وخلال السنوات الماضية أنه يتم اختيارهم بعناية شديدة بحيث لا يخالف توجه الواحد منهم توجه الشخص الذي اختاره!! هذه القضية هي الأخرى بحاجة إلى تدخل الوزير العاجل لكي تمثل بلادنا كافة الأطياف الثقافية وكلها قادرة ومؤهلة.

أمام الوزير قضايا كثيرة وكبيرة -أعانه الله عليها- فالإعلام لن يرضي الجميع ولكنه قد يقنع الغالبية وهذا دور الوزير الذي يتطلع إليه المواطنون.

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء ١٤٣٠/٠٤/٠٤هـ) ٣١/ مارس/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٤٤
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090331/Con20090331267669.htm?kw

تقرير حقوق الإنسان .. قفزة نوعية

مهنا الحبيل

بعد مراجعة وقراءة متأنية في فقرات التقرير الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والذي أصدرته في آذار مارس المنصرم كان الانطباع لدي واضح من حجم ما حققه التقرير من تطور نوعي في رصده للتجاوزات الضخمة على الحالة الحقوقية للمواطن، ومنذ أن قرأت ردود الفعل المشيدة بالتقرير عزمت على مطالعته شخصيا خشية من أن تكون الفقرات المختارة هي للتهليل الإعلامي.

غير أن المؤكد من حديث التقرير عن الأجهزة المعنية بالتجاوزات والقصور في أدائها الحقوقي الإنساني الذي يشمل كل أوجه الحقوق الطبيعية للفرد المقرة في أصل الشريعة الإسلامية والمتداول الاتفاق على غالبيتها العظمى من تجارب الوعي الإنساني الحقوقي العالمي، وهي تعني بالضرورة حين تغيب، حالة من التخلف والقهر للمواطن وبالتالي بعثرة آماله وتحويله من مشروع كيان إنسان فاعل حين تعاد له حقوقه وتحترم شخصيته الاعتبارية كفرد كرمه الخالق وجعل الشارع الضروريات الخمس كلها تصب في احترام حقوقه وحمايته فيسمو بشخصه ووطنه وأما حين تغيب فيخسر الإنسان والوطن معا.

وأولى الخطوات الرئيسية للتقدم في هذا المسار ويسجل للدولة ولمشروع المليك الإصلاحي هو أن يجد التقرير طريقه إعلاميا وتداوله على نطاق واسع مع التأكيد أن ترجمة معالجة التجاوزات في جميع الأجهزة بفاعلية ووضوح هي شق النجاح الثاني الذي نتمنى أن يتحقق لسعادة الإنسان والوطن جميعا.

ملاحظتان مهمتان

سوف استعرض بعض النقاط التي وردت في التقرير بعباراته أو بتضمينات تفيد بالمعنى ويبقى للكاتب مجال لتسجيل رأيه الذي أبداه بقضية مهمة غابت عن التقرير وهي تضفي عليه لو وجدت مزيدا من المصداقية الواسعة والموثقة وتعطيه مكانة لدى المواطن المتطلع إلى إنصافه حقوقيا وبالتالي تنجح الجمعية في تحقيق غرض رئيسي لمشروع الإصلاح وهو وجودها كملجأ للمواطن أوكلت لها القيادة العليا البحث عن ما يتعرض له من تجاوز وانتزاع لحقوقه والتعدي على شخصيته الاعتبارية، وهذا الخطأ هو غياب تسمية أمثلة محددة من هذه التجاوزات وهو مفهوم معمول به في ثقافة حقوق الإنسان خاصة في الحالات الصارخة للتجاوز الحقوقي.

وعلى كل حال فإننا نؤكد بأن المسيرة لا تزال طويلة وتحتاج إلى تحديد وتكثيف أكبر في المسيرة الحقوقية لم يصل إليها التقرير لكن تبقى قفزته متقدمة بالفعل في لغته وثقافته وصراحته، والنقطة الثانية الجديرة بالملاحظة هي أن الجمعية تتوسع في قضايا حقوقية مهمة لكون أنها لا يترتب على طرحها أو الحديث عن جهتها عوائق أو مواجهات مع الجهات الرسمية التي تقل فيها صفحات التداول الخاصة بتجاوزاتها، مع تأكيدنا بأن كل الحقوق مطلوب مراعاتها ورصد التجاوزات عليها.

جولة في التقرير

في فقرة قانون الجمعيات الأهلية المتداول في مجلس الشورى، وبرغم مراجعة مسودته الأولى ووجود تعديلات عليها إلا أن القيود لا تزال مستمرة برأي الجمعية، ويفهم منها أن هذه القيود تعطل استقلال هذه الجمعيات وتفرض عليها بعض التدخل المؤثر على مهمتها الرئيسية المستقلة أصلا في نظامها العام عن الأجهزة الرسمية، وعلى كل حال فإن النظام لم يصدر في نسخته النهائية؛ ولذا فإن معالجة هذه القيود يفترض أن تتم سريعا، ومما لفت انتباهي مسألة مناقشة بعض الجمعيات للنظام مع المجلس وهي خطوة إيجابية لكن هل هذه الجولات في الحوار تشمل عريضة أوسع وذات حضور في الشارع.. الجواب ينطلق من الجانبين مجلس الشورى والمهتمين بالشأن العام .

مجلس الشورى وقول لافت

وفي خطوة متقدمة ونوعية للغاية انتقد التقرير وضع مجلس الشورى وأنه لم يشهد أي تطور إيجابي لا من ناحية ممارسة الرقابة وتفعيلها لمتابعة القضايا الحيوية للمواطن ومنها قضية حقوقه الاقتصادية ومعيشة الفرد، ولا في وضعه وما يمثله للمشاركة الشعبية واستمرار التعيين بديلا عن الانتخاب المباشر كقضية حقوقية مركزية تضمن تحقيق المشاركة الشعبية للمواطنين، وانتقد التقرير ما سماه بالسرية والإبهام في مناقشة مشاريع القرارات التي ترد للمجلس من مجلس الوزراء في حين ينبغي اطلاع المواطن بكل شفافية، بل وإتاحة الفرصة له لطرح وجهة نظره على المواقع أو الوسائل الإعلامية.

ودعا التقرير مجلس الشورى أن يشمل بمراجعته للميزانية كل وزارات الدولة بما فيها وزارات المالية والداخلية والدفاع والجهات الممولة من المال العام، وهي لغة ذات شفافية راقية وصادقة اتبعها التقرير مع مجلس الشورى والجهات المعنية، وانتهى إلى الدعوة الصريحة بتحقيق مبدأ الانتخاب ولو نصف المجلس، وكذلك تفعيل الأدوات الرقابية بمحاسبة الوزراء، ورغم أن هذه المطالبات رئيسية لتحقيق دولة المواطنة والحقوق بحسب الفقه الدستوري الإسلامي إلا أنها لا تزال غائبة وينخفض فيها الصوت مع تراكم الإحباط ويسجل للجمعية تأكيدها عليها .

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ٣١ مارس ٢٠٠٩

http://al-madina.com/node/122047

جمعية حقوق الإنسان والتقرير الجريء

محمد بن عبداللطيف آل الشيخ

لا تملك وأنت تقرأ (التقرير الثاني) الذي أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة إلا أن تشعر بالفخر وأنت تعاصر هذه النقلة النوعية، والجريئة، التي خطتها البلاد في الداخل فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، وفي الوقت ذاته تشعر أن الأفق القادم يحمل الكثير من الإرهاصات للرقي بهذه المجالات التي تحمل الكثير من بشائر التطور والتحديث في مثل هذه القضايا الإنسانية.

بدءا لابد من القول إن الجهة التي أصدرت القرار (جمعية سعودية)، تعمل من الداخل، ومرخص لها بموجب الموافقة السامية رقم ٢٤-٢ في تاريخ ١٨-١-١٤٢٥هـ الموافق ٩-٣- ٢٠٠٤م، أي أنها إحدى مؤسسات المجتمع المدني (النظامية) التي بدأت تتبلور في الداخل، وتقوم بمهماتها المدنية على أرض الواقع.

أما ثانيا فقد كان البيان إضافة إلى جرأته، وموضوعيته، وأمانته في الطرح، مستوفيا إلى درجة غير مسبوقة، وربما مفاجئة، كثيرا من الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في المملكة، كما يعتبر - في تقديري - تطورا لا تخطئه العين في هذا المجال الذي يعتبر (جديدا) على ثقافة الإنسان السعودي، وبالذات إذا نظرنا إليه من زاوية (اقتحامه) لكثير من القضايا الحقوقية التي كان الحديث عنها في الماضي يعتبر خطا أحمر لا يتجرأ أحد على ملامسته، فضلا عن تخطيه.

تطرق التقرير بالنقد الموضوعي، وأحيانا (اللاذع)، إلى أغلب الجهات الحكومية التي لها احتكاك مباشر بالإنسان، ابتداء من الجهات الأمنية، ومجلس الشورى، والجهاز القضائي، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإعلام وتحديدا هيئة الصحفيين، وديوان المراقبة العامة، وحتى مؤسسة النقد. وكانت لغته رصينة، ومتزنة، وفي الوقت ذاته حازمة ومحترفة، بالشكل الذي جعله يضاهي في الطرح والتناول والمعالجة، تقارير الجمعيات العالمية ذات الخبرة الطويلة في مجالات حماية حقوق الإنسان، التي تنتشر وتتكاثر في كل أنحاء العالم، وبالذات في المجتمعات الأكثر رقيا وتطورا وشفافية في متابعة مثل هذه القضايا الحقوقية.

ولعل أهم النقاط التي تعتبر جريئة، وهامة، وجديدة على الواقع السعودي ما جاء في بعض التحليلات التي علقت على هذا التقرير، فقد أشارت (جريدة السياسي الإلكترونية) على الإنترنت إلى أن التقرير طالب بوضوح وبلغة مباشرة: (بتعديل نظام ديوان المراقبة العامة، ومنحه حق التحقيق مع أي مسؤول حكومي يتهم بالفساد، وتبديد المال العام، وكذلك سرعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز هيئة الرقابة والتحقيق، ومنح مجلس الشورى صلاحيات رقابية، (سابقة ولاحقة)، على كافة الأجهزة الحكومية (دون استثناء)، وتحديد إجراءات جزائية صارمة، واتخاذ (الشفافية) مبدأ في الكشف عن الفساد، وعقوبات المتورطين فيه). ولا شك أن هذه النقطة (بالذات) فيما لو تم تنفيذها بالفعل ستصبح محل ترحيب من كل الفعاليات الوطنية، وستكبح جماح الفساد، وستساعد على محاصرته في أضيق نطاق.

من جهة أخرى فإن كون هذا التقرير صادرا من جمعية سعودية في الداخل، ومرخص لها، سيسحب البساط من تحت أقدام كثير من (الأدعياء) الذين يعملون في الخارج، ويتمولون من جهات مشبوهة، ويتذرعون بحماية حقوق الإنسان، لتمرير أجندة تسعى إلى هدم أركان الوحدة الوطنية، وهذه نقطة جوهرية تحمل من الدلالات الكثير.

ورغم أن التقرير نشر في بعض وسائل الإعلام المقروءة في الداخل، وفي موقع الجمعية على الإنترنت، وصار حديث مجالس النخب في المملكة، إلا أن تجاوب الجهات الحكومية مع هذا التقرير، وما أثاره من انتقادات، كان في رأيي أقل وبكثير مما كان متوقعا.

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ٠٤ ربيع الثاني ١٤٣٠ العدد ١٣٣٣٣
http://www.al-jazirah.com/81324/lp1d.htm

تقرير حقوق الإنسان: الغاية الكبرى

أ. د. سالم بن أحمد سحاب

على مدى يومين متتاليين (الأربعاء والخميس ٢٥-٢٦ مارس) كتب الأستاذ محمد صلاح الدين عن التقرير السنوي لحقوق الإنسان معقبا على الجهد الكبير الذي بذل فيه إعدادا وجمعا لمادته وتصنيفا لمضمونه وإشارة إلى القصور الذي يعتري الجهات المعنية مباشرة بحقوق الإنسان مثل وزارة العدل والمحاكم الشرعية ومجلس الشورى وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها.

وأوضح أبو عمرو أن جماع كل ذلك هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغايته الكبرى التواصي بالحق ممثلا في رفع المظالم وإعادة الحقوق وكف الأذى ودفع الجور ومحاربة الفساد. ولعلي لا أضيف جديدا إن قلت إن مادة التقرير جاءت من المواطن المتضرر سواء كانت أنثى مستضعفة عصفت بها شهوة انتقام زوج سابق، أو طفلا ألقي في أحضان أب متوحش بفضل قاض يطبق الأحكام حرفيا دون تمحيص ولا سؤال، أو رجلا ضاعت حقوقه بين إدارات متعددة وأخرى بالتنفيذ غير ملزمة، أو سجينا تاهت أوراقه في زحمة البيروقراطية فمكث في السجن بضع سنين.

ومن هنا، ولكي يتواصل هذا الزخم من التنبيه على حالات التقصير في تحسين أوضاع حقوق الإنسان، فلا بد من استمرار الرفع بكل مظلمة يراها المواطن أو المقيم أو يعيش فصولها. نعم على الجمعية دور مفصلي من حيث التأكد من صدقية ما يصلها، والتثبت عبر أكثر من شاهد وصاحب حق أو مظلمة.

أعلم أننا للأسف الشديد نصاب بالإحباط سريعا، فنلجأ إلى رفع الرايات البيضاء دون بذل ما يكفي من الجهود لتصحيح المعوج وتقويم الخطأ. ليس أقل من تثبيت الشكوى وتنظيم الحقائق وتوثيق المشاهد ثم الرفع بها إلى الجمعية لتجد طريقها نحو التصحيح أولا ثم في التضمن في التقرير القادم تاليا. والحق يقال إن إجراءات تقديم الشكوى باتت سهلة ميسرة بفضل الآلية الموضوعية على موقع الجمعية على الإنترنت. لم يعد مقبولا التراخي في توثيق الحالات التي يشتم منها خرقا لحقوق الإنسان سواء كانت مظلمة كبيرة أو إهانة صغيرة أو حتى تعطيلا للمصالح دون مبرر.

هلموا إلى هذا الخلق الكريم... خلق التعاون على دفع المظالم ورد الحقوق!!

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ١ أبريل ٢٠٠٩
http://al-madina.com/node/122667

كتاب الصحف.. وحقوق الإنسان

رقية سليمان الهويريني

اطلعت على التقرير الثاني لجمعية حقوق الإنسان في المملكة، الذي جاء صريحا وواضحا ومتحررا من القيود.. وهذا ليس بمستغرب، لصدوره من حقوق الإنسان!

وكان التقرير بحق مؤلما بما حمله من دقة في الرصد، ومفرحا بما عرضه من آراء وخطط علاجية مقترحة وحلول ممكنة.. ومبهجا لإفصاحه عن المسكوت عنه.

وإني لأرثي لحال موظفي حقوق الإنسان بسبب ما يواجهونه من قضايا شائكة.. وأشارك الزميل عبد العزيز السويد رأيه في جريدة الحياة بضرورة وجود أطباء نفسيين للعاملين في هذا القطاع، لأن (مباشرة التصدي لهموم وقضايا الناس مسألة شائكة ومعقدة).. وأؤيده بقوة لتشبيهه بعض كتاب الصحف بموظفي حقوق الإنسان وحاجتهم إلى عيادات نفسية بسبب محدودية قدراتهم وإمكانياتهم في مساعدة الناس!

ولئن أصبحت الصحف الورقية أكثر تحررا وأقل تضييقا على الكاتب، إلا أن بعضها ما زال مكبلا بقيود البيروقراطية المقيتة، وما زال للقلم الأحمر حضوره؛ مما يجعل بعض الكتاب يبحثون عن قناة أخرى للتنفيس ليجدوا ترحيبا من الصحافة الإلكترونية.. والعجيب أن تجد قارئ الصحيفة الورقية باستطاعته أن يكون أكثر تحررا من الكاتب نفسه بالرد عليه من خلال موقع الجريدة الإلكتروني.

والحق أن غالب الكتاب ممن يشغلهم الهم الوطني والاجتماعي هم بحاجة ماسة لمعالج نفسي يخفف من احتقانهم ويداوي إحباطاتهم بسبب تجاهل بعض المسؤولين الرد على موضوعاتهم المطروحة عبر الصحف.

ولعلي أحد الكتاب المغموسين بهموم الناس.. فمنذ ممارستي الصحافة وبالذات الموضوعات الاجتماعية تلونت حياتي بالهموم، حتى لمسها من حولي، وقد يتوسل إلي بترك هذا النوع من الكتابة التي تحمل الأسى في ثناياها، والكآبة بين أضلاعها!.. حيث أتلقى رسائل مختلفة من القراء يسكبون في قلبي معاناتهم، وحين أتفاعل معهم وأطرحها عبر عمودي أفاجأ بعدم التجاوب المطلوب والرد الذي يشفي الغليل من بعض أصحاب القرار، إلا من رحم ربي.

ولئن تحققت بعض الأشياء من خلال الكتابة إلا أنها لم تصل للطموح الذي أنشده! فناي منشودي يعزف حزينا حين ينفخ به زفير الألم من رئة مثقلة بالهموم! فماذا تراك فاعلا وسط إمكانات ضئيلة وسياج متينة؛ إلا أن يحيط بك الوجع، وتتربص بك قلة الحيلة عندما تتلقى رسائل أشخاص يتعرضون للعنف؛ فيلجؤون إليك ويستغيثون بك لإنقاذهم من مخالبه؟! أو تطلق زفرات تتبعها عبرات؛ لأنك تعلم أن هناك مسؤولا بيده الحل، ولكنه لا يعبأ بالمشكلة، أو لا تمس شغاف قلبه، أو أنه مشغول باجتماعات واستقبالات ومؤتمرات!

ولأن الحديث يدور في فلك حقوق الإنسان، فإنني أناشدهم باسم جميع السيدات برفع الظلم عن كل امرأة حرمت من حقوقها المادية أو المعنوية من قبل رجل عموما، ومن لدن زوج خصوصا حين يحرمها من حضانة أولادها أو النفقة عليهم، فتجدها تقع فريسة للشقاء أو الابتزاز في بلد تحكمه شريعة سمحة تضمن لها حقوقها كاملة، وسياسة حكيمة تقدر لها دورها.

فيا حقوق الإنسان، أشكو إليكم شقاء المرأة في بلادي، وأشكو لكم تراخي المسؤولين عن إنصافها.

ويا رب.. أشكو لك قلة حيلة الكاتبة، وضعف قوة المرأة، ووهن صلابة الأنثى!

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد ٠٩ ربيع الثاني ١٤٣٠ العدد ١٣٣٣٨
http://www.al-jazirah.com/498042/ar8d.htm

في مواجهة المشـاكل الداخليـة

حمد الباهلي

في كل بلد عربي هناك مشاكل داخلية، حجم هذه المشاكل وانعكاساتها على واقع ومستقبل البلد بأسره يزداد أو يتراجع بناء على طرق مواجهة هذه المشاكل .. صحيح أن الإدارة السياسية في هذا البلد أو ذاك مجبرة على أخذ الظروف الخارجية بعين الاعتبار بما تفرضه هذه الظروف من عراقيل إضافية أمام الحلول الداخلية إلا أن ذلك لا يفضي إلى الاستنتاج بأن أسباب المشكلة تكمن بالأجندات الخارجية وبالتالي ترحيل المشكلة لحين انتفاء هذه الظروف وهو مخرج لا يؤدي إلا إلى إدامة المشكلة وتفاقمها وهذا السلوك السياسي هو لسوء الحظ المعتمد في العديد من مقاربة الحكومات لمشاكلها الداخلية.

لقد بقيت مشكلة جنوب السودان مثلا لأكثر من ربع قرن وبما كلفته من خسائر في الأرواح والممتلكات رهينة للمقاربة الخاطئة لأسبابها إلى أن جرى التفاهم الداخلي بين أطراف المشكلة وما نجم عن هذا التفاهم من حل لا يزال ناقصا إلا أنه يمثل خطوة صحيحة على الطريق الصحيح لمواجهة المشكلة داخليا وتحقيق المشاركة في الحكم والحيلولة دون إدامة أمد الحرب أو الوصول إلى المساس بوحدة الوطن .. ويمكن الحديث عن المشاكل المشابهة التي تمر بها أكثرية بلدان الوطن العربي .. في الحياة العامة وفي تلك البلدان التي تطبق الخدمة العسكرية ، يتعلم الشباب في الأيام الأولى للالتحاق بالخدمة العسكرية دروس الحفاظ على السلاح وصيانته ، هذه الدروس هي نفسها في كل جيوش العالم . عندما يتعطل السلاح أو يسوء أداؤه فهناك طريقة واحدة هي تفكيك السلاح قطعة قطعة وعلى يد مدرس ماهر مع كتالوج – إذا استدعى الأمر – والعثور على الخلل وإصلاحه ثم إعادة التركيب ابتداء بآخر قطعة ووصولا إلى أول قطعة ومن ثم الحصول على سلاح سليم . هذه الطريقة ليس لها أدنى علاقة بصانع السلاح أو جودة السلاح أو مدى منافسته للأسلحة المشابهة .

إن القصد من إيراد هذا المثال هو التأكيد على أن الحل لأي مشكلة داخلية في أي بلد لا بد أن تبدأ بإزاحة ما يتعلق بهذه المشكلة على المستوى الخارجي والبحث عن أسبابها الداخلية لرسم خارطة طريق لحل هذه المشكلة . على خارطة الطريق هذه لا بد من الوصول إلى عراقيل على المستويين الإقليمي والعالمي لكن هذه الاستحقاقات عند الوصول إليها ستكون مواجهتها ندية قائمة على ما أنجز داخليا على الأرض ..

لقد أشار التقرير الأخير لجمعية حقوق الإنسان مثلا إلى وجود العديد من المشاكل التي يواجهها الناس والدولة خاصة في مجال تفاوت الفرص .. تلك مناسبة عظيمة عمل على إبرازها أبناء بررة لهذا البلد لا يحدوهم إلا الرغبة الصادقة لإصلاح أوضاع نعاني منها مجتمعا ودولة .. تلك مناسبة عظيمة ليجتهد الجميع من مسئولين وأفراد ومؤسسات لوضع معالم واضحة لخطة طريق هدفها نبيل ومعلن ومعترف به من الجميع وهو تفعيل مشروع الإصلاح الشامل الذي أطلقه ويعمل على تحقيقه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله الذي أوصى الجميع بالعمل وفق معايير الولاء للوطن والشفافية في الحوار وجعل خيمة الوطن ظلا لكل مواطن دون تمييز أو إقصاء لأسباب مذهبية أو مناطقية أو فكرية .. خيمة الوطن تتسع للجميع والشرط الأول والأخير هو المواطنة الحقة .. نحن جديرون بتجاوز مشاكلنا فنحن شعب طيب وبلادنا غنية ولدينا ملك شجاع.

المصدر: جريدة اليوم الأثنين ١٤٣٠-٠٤-١٠هـ الموافق ٢٠٠٩-٠٤-٠٦م العدد ١٣٠٧٩ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13079&P=4

الغوغائيون الجدد !

عضوان الأحمري

ننتقد وفجأة ننقد، ولا ضير في ذلك، فالحياة مثلما يقولون (أخذ وعطا)، ولم يغضب الإعلام الرسمي في السعودية من النقد الموجه له من قبل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، فهو تقرير لم يتم التعاطي معه تلفزيونيا – مثلا – بالشكل الذي يجب، على الرغم من أنه حوى عددا كبيرا من النقاط المهمة والحساسة في مختلف المجالات، لكن، وأقول لكن: لماذا ثارت ثائرة مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ووصف التقرير بأنه مجرد انطباعات شخصية وأن المركز يعمل بعيدا عن (الغوغائية)؟

الكل يتذكر، حين قامت قناة الإخبارية بنقل فعاليات جلسات الحوار الوطني في ملتقياته الأولى على الهواء مباشرة، فكانت الإثارة والمكاشفة، لأن المحاور والمتحدثين كانوا بالمقام الذي يجعل من حضورهم مادة صحفية تلفزيونية وورقية يومية، وفجأة، برد الحوار وأصيب بالأنفلونزا التي جعلته (يعطس) في وجه تقرير حقوق الإنسان الأخير، ولعل هذه (العطسة) – ونحسبها كذلك – تكون بداية التعافي من البرود والجمود، من مركز كان من المفترض به أن يقوم بتوجيه الدعوة للإعلاميين ولرئيس أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للتشاور والتناقش والنقاش حول النقاط التي أوردها التقرير تجاه مركز الحوار الوطني، وفي ذلك الوقت سنؤمن جميعا أن المركز ينشر ثقافة الحوار ويدرب عليها ولديه فعلا دورات تدريبية (فعلية) لا كلامية... لكن ثورته النقدية إعلاميا لتقرير حقوق الإنسان تجعلك فعلا تؤمن أن الموجودين في المركز يبقون موظفين حكوميين، يدافعون عن أماكنهم ومؤسساتهم من منطلق (نحن الأفضل)!.

هل شاهدتم فيما يخص محوري الصحة والعمل التي ناقشها الحوار الوطني، موظفين وموظفات تم فصلهم تعسفيا، أو آباء وأمهات لأطفال قضوا نحبهم (خطأ طبيا)؟. بالتأكيد لا، لذا يا مركز الحوار، الإعلام يكشف ما تخبئه الدوائر الحكومية والقطاعات الخاصة، ولم يعد لأحد الجهد أن يدافع عن نفسه بمجرد تعداد المنجزات، والغوغائية هي في ادعاء الكمال، ولا كامل إلا وجه الله .

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٠ ربيع الآخر ١٤٣٠ ـ ٦ أبريل ٢٠٠٩ العدد ٣١١١ ـ السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3111&id=10296&Rname=180

الجزيرة
Al-JAZIRAH

تقرير حقوق الإنسان.. جرأة موضوعية

د. عبدالرحمن الحبيب

في الأسبوع قبل الماضي صدر التقرير الثاني لأحوال حقوق الإنسان بالمملكة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وكان التقرير الأول صدر عام ٢٠٠٦م، وقد تركز على الجانب النظري والتوعية بالحقوق والقوانين والأنظمة المحلية والاتفاقات الدولية، إضافة لرصد الوضع الحقوقي بالمملكة..

أما التقرير الثاني فقد تركز على التشخيص المباشر للواقع والتعرف على ما حدث من تطورات في بعض المجالات التي تم التطرق لها في التقرير الأول وتحديد مدى التحسن أو التراجع أو بقاء الوضع على ما هو عليه. والتقرير مبني على وثائق أو مستندات مسجلة عبر حالات وقفت عليها الجمعية من خلال الرصد الميداني أو الشكاوى، إضافة إلى ما تبثه وسائل الإعلام..

وتوزع التقرير في ثلاثة أقسام رئيسة؛ بحث الأول في الأنظمة والتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان، والحقوق الغائبة التي تحتاج إلى تشريع لحمايتها. وقد تناول نظام القضاء وديوان المظالم ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام المرور. وتناول الثاني الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالحقوق؛ وهي مجلس الشورى والجهاز القضائي ووزارة الداخلية وهيئة التحقيق والادعاء وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهيئة حقوق الإنسان. فيما تطرق الثالث إلى الواقع والممارسات في القضايا الحقوقية كحقوق المرأة والطفل والحق في المشاركة وفي التعبير عن الرأي ومكافحة الفساد والأوضاع المعيشية والصحية والتعليمية والسجون والسجناء.

وفي القسم الأول أشاد التقرير بظهور أنظمة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان خصوصا نظام القضاء ونظام ديوان المظالم اللذين عدهما من الطفرات التنظيمية بالمملكة، موازية بذلك صدور الأنظمة العدلية الثلاثة قبل بضع سنوات (الإجراءات الجزائية، المرافعات الشرعية، المحاماة). إلا أنه انتقد العديد من التفاصيل الإجرائية في بعض مواد الأنظمة مثل تلك المتعلقة بالتفتيش القضائي وآلية اختيار القضاة التي يعيب عليها التقرير عدم خضوعها لقواعد واضحة تضمن العدالة والموضوعية والكفاءة في الاختيار.

وبالنسبة للقضاء في القسم الثاني، لاحظ التقرير وجود بطء في التنفيذ لمشروع تطوير وتحديث الجهاز القضائي المدعوم من خادم الحرمين الشريفين، مقارنة بتطور ديوان المظالم. ودعت الجمعية إلى مزيد من الضمانات اللازمة لاستقلال القضاء وتطويره كما وكيفا.. وقد رصدت الجمعية استمرار بعض الانتهاكات لضوابط المحاكمة العادلة، مثل عدم التقاضي العلني، ومثل عدم حصول المرأة في بعض الحالات على حقها بالتقاضي بسهولة، بسبب عدم حمل بعض النساء لبطاقة الأحوال، أو عدم اعتراف بعض القضاة بها.

وأشاد التقرير بوزارة الداخلية وعدها أكثر الجهات تواصلا مع الجمعية، لكنه أيضا أشار إلى وجود شكاوى عن تجاوزات مثل انتزاع الأقوال بالإكراه، وخلص إلى ضرورة وجود جهة محايدة للتحقيق في هذه الدعاوى.. وقد رصد التقرير تجاوزات كثيرة لنظام الإجراءات الجزائية.. وأشاد التقرير، أيضا، بهيئة التحقيق والادعاء، ولكنه أيضا أوضح تلقيه لشكاوى مثل عدم تمكن المتهمين من لقاء أعضاء الهيئة، وعدم التمكن من توكيل محام، ورأى التقرير أن ذلك قد يرجع إلى قلة عدد موظفي الهيئة.

أما هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد لا حظ التقرير أنها تتمتع بسلطات واسعة غير محددة مما يخشى من ارتكاب تجاوزات على حقوق الأفراد، وهذا ما حدث فيما رصده التقرير من حالات نتج عنها وفيات وقيام دعاوى على منسوبي الهيئة أمام المحاكم؛ كما رصدت وسائل الإعلام الكثير منها. وقد غطت الجمعية الكثير من التجاوزات مثل الاعتداء وانتزاع الاعترافات بالإكراه أو الإغراء وتفتيش الممتلكات الخاصة.. الخ، وذكر التقرير أنه عندما تكررت هذه الحوادث

صدر تعميم يحدد صلاحيات منسوبي الهيئة والالتزام بنظام الإجراءات الجزائية، كما أصدرت رئاسة الهيئة تعليمات تشدد في ذلك.. ولكن يرى التقرير أن كل ذلك رغم أهميته غير كاف دون تعديل لنظام الهيئة بما يضمن صيانة حرية الناس وحقوقهم..

في القسم الثالث ابتدأ التقرير بموضوع المرأة وأعطاه أكبر مساحة مقارنة بالمواضيع الأخرى، وأشار التقرير أن هناك تحسنا واضحا في وضع المرأة في المملكة.. وأوضح أن الأنظمة التي تكفل حقوقها موجودة غالبا إلا أن الخلل في التطبيق أو في سوء التفسير لها خصوصا التي تنتقص من أهلية المرأة ومن شخصيتها القانونية بشكل يخالف الشريعة الإسلامية، خاصة استئذان وليها في مسائل ليست من حقوقه، مثل جميع أشكال الولاية في المعاملات المالية، أو طلب موافقة الولي للسماح لها بالتعليم أو العمل..

ورأى التقرير ضرورة تحديد بعض المصطلحات وفقا للرأي الراجح في الفقه الإسلامي، منعا للتجاوزات التي تتعرض لها المرأة مثل مصطلح الاختلاط، الخلوة غير الشرعية، الحجاب الشرعي، الحالات التي تتطلب وجود ولي للمرأة.. ونوه التقرير إلى أهمية تعديل بعض الأنظمة التي بها نزعة تمييزية ضد المرأة وانتقاص لشخصيتها القانونية مثل اشتراط موافقة ولي الأمر للحصول على بطاقة الأحوال المدنية وجواز السفر وفتح حساب في البنك، مما يعني حرمانها من مباشرة حقها في التصرف.

وفي موضوع الطفل أوضح التقرير أن حقوقه الأساسية محمية، لكن بعض حقوقه الأخرى لا تزال تتعرض للانتقاص مثل تلك المتصلة بأسرته أو والديه وحقه في الحصول على الجنسية منذ ولادته. كذلك عدم تحديد سن الرشد أو الأهلية، خصوصا المسؤولية الجنائية، ورأى التقرير أن الأنسب هو ١٨ سنة وفقا لاتفاقية حقوق الطفل..

وفي قضايا الإصلاح والمشاركة كالمجالس البلدية المنتخبة وهيئة الصحفيين ومركز الحوار الوطني..الخ، ذكر التقرير أن العام المنصرم لم يشهد تطورات تذكر.. وشكر التقرير خادم الحرمين الشريفين وولي عهده على دعمهما للجمعية واستقلاليتها مما مكنها القيام بمهامها.. وأشاد التقرير بالتطورات الإيجابية في الإعلام وتنامي الشفافية، ولكنه تأسف بما حدث بمن بعض الإجراءات المتشددة التي حدت من حرية التعبير، مثل إيقاف صحف لأيام أو منع صحفيين من الكتابة..

وبعد تعرض التقرير لبقية المواضيع التي أشرنا إليها في البداية، يصل إلى الخاتمة موضحا أن حال حقوق الإنسان في المملكة شهد نوعا من التطورات الإيجابية إلا أن ذلك لم يمنع من وجود تجاوزات في التشريع أو الإجراء أو الممارسة، ثم طرح التقرير توصياته متمنيا من الجهات الحكومية ذات العلاقة الأخذ بها..

اتسم التقرير بالوحدة المنهجية والترابط الموضوعي. فالمقدمة تضمنت كل عناصرها المنهجية من خلفية سابقة ومبررات وطريقة العرض. وتوزيع الأقسام الثلاثة في التقرير كان منطقيا موضوعيا، لأنه بدأ بالقاعدة وهي الأطر التشريعية والأنظمة، ثم انتقل لما يبنى عليها وهو بناء هذا الأنظمة داخل مؤسساتها كالجهاز القضائي، ثم انتهى إلى الواقع العملي عارضا ومحللا الممارسات مثل تلك التي تتصل بموضوع المرأة. وداخل كل قسم وزعت المواضيع بطريقة منطقية سلسة.

إذن، التقرير التزم الضبط المنهجي. وهذا الضبط - ككل ضبط منهجي- ساعد التقرير على أن يتصف بصفات أساسية تجعل التقرير يفي بأغراضه كالموضوعية والمصداقية والشمولية.

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين ١٠ ربيع الثاني ١٤٣٠ العدد ١٣٣٣٩
http://www.al-jazirah.com/415241/ar2d.htm

التقرير الثاني

د. فائز بن سعد الشهري

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الاسبوع الماضي تفاصيل التقرير الثاني عن أحوال حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م والذي جاء بعد الأول الصادر في عام ١٤٢٧هـ، التقرير تكون من ثلاثة أقسام حوت تطورات وتجاوزات وتوصيات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية والجهات ذات العلاقة المباشرة بحقوق الإنسان وختم التقرير بتوصيات لما تم رصده ودعا كافة الأجهزة الحكومية ذات العلاقة الى الأخذ بها للمعالجة.

ففي اطار الاوضاع المعيشية أشار التقرير الى عدة نقاط منها (قضية التنمية غير المتوازنة حيث تظهر مؤشراتها في عدد من المناطق التي لم تحظ بالاهتمام اللازم وقد أعلن خادم الحرمين الشريفين ذلك صراحة خلال زيارته للمناطق وهو ما يتطلب التأكيد على أولوية تلك المناطق في الإنفاق والمشاريع).

وفي مجال الصحة حوى التقرير عدة نقاط منها (عدم توزيع الخدمات بشكل متوازن على مناطق المملكة، معاناة المرضى وذويهم من التنقل إلى المدن الرئيسية للحصول على العلاج، وجوب اتخاذ إجراءات فعالة للحد من الأخطاء الطبية. ضعف الكوادر البشرية الطبية في أغلب المستوصفات والمستشفيات وعلى وجه الخصوص في المناطق النائية).

وعن الفساد الاداري وأسبابه اشار التقرير الى نقاط منها (ولعل من أسباب زيادة حالات الفساد النمو الكبير في الدخل نتيجة ارتفاع أسعار النفط والقفزة في المشاريع الحكومية والمبالغ الطائلة التي تنفق عليها مع ضعف أنظمة المراقبة والمحاسبة، كما أن تردي الأوضاع المعيشية وعدم قدرة الكثير من موظفي الأجهزة الحكومية على الوفاء باحتياجات أسرهم قد يفسر زيادة مظاهر الفساد المتمثلة في أخذ الرشوة التي كشفها تقرير هيئة الرقابة والتحقيق)، إضافة الى ذلك لاحظت الجمعية ان (ضعف الكفاءة الإدارية لنسبة كبيرة من الموظفين الحكوميين وعدم شعورهم بالمسؤولية يساهم في إلحاق الضرر بحقوق الناس ويؤخر إنجاز العديد من معاملاتهم مما يجعل بعض الأجهزة الحكومية تعمل بطاقة منخفضة رغم تكدس أعداد الموظفين فيها ويعطي شعورا للمتعاملين مع هؤلاء الموظفين بأن بعضهم يريد الحصول على مقابل ليقوم بانجاز ما يلزمه النظام بانجازه).

التقرير الاول والثاني يرسم صورة واضحة عن أحوال حقوق الانسان بمملكتنا الحبيبة تساهم في اعطاء المسؤول والمواطن وجميع القطاعات المشاركة في مراحل التنمية تغذية راجعة عن الخدمة المقدمة منها في مراحل التطويروالاصلاح.

واخيرا وليس اخرا التقرير جهد علمي عملي تفصيلي إنساني جميل يتوجب قراءته للاستفادة وتشكر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجميع الجهات التى شاركت في ظهوره بشكل شامل يعكس تعاونا شاملا، جهد يعكس بكل شفافية وقوة مراحل الإصلاح التى يرعاها ولاة امرنا وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين أيدهم الله ويأكدون عليها وعلى المضى بلا كلل ولا ملل لصناعة الغد السعودي المشرق بالرفاه، ويعد من الآليات والمؤشرات التى تساهم في مزيد من التثقيف بحقوق الإنسان ومساعدة جميع القطاعات في مراحل التطوير والإصلاح وتفتح الطريق امام مزيد من آليات التنفيذ والتفعيل للأنظمة والاستراتيجيات التنموية لتنمية الانسان والمكان وحفظ الحقوق، ومزيد من الحوار والمساءلة والمحاسبة بنفس مستوى الشفافية والقوة للتقرير في مراحل التنمية الشاملة وشراسة المنافسة العالمية.

المصدر: جريدة اليوم الجمعة ١٤٣٠-٠٤-٠٧هـ الموافق ٢٠٠٩-٠٤-٠٣م العدد ١٣٠٧٦ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13076&I=665234

تقرير الجمعية وبرنامج الإصلاح !!

عبدالله حسن العبدالباقي

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تقريرها الثاني عن أوضاع حقوق الإنسان في بلادنا، والتي أثبتت من خلاله أهمية دورها وعلى قدر عال من الجرأة والاستقلالية وخصوصا بعد صدور الأمر السامي رقم (٦٠٥/م ب) الذي أكد على استقلالية عمل الجمعية.

لقد استطاع التقرير بالفعل أن يلامس كافة القضايا الحقوقية التي يناقشها المجتمع في الفترة الراهنة ويبحث لها عن حلول. الجمعية لم تكتف بطرح الإشكالات بشكل مجرد، بل طرح تقريرها الأمثلة والأحداث والوقائع التي تثبت وجود المشكلة الحقوقية ثم تطرح مقترحات عملية للحلول تتماشى مع إمكانيات الواقع.

لقد كان التقرير من الشمولية بمكان، بحيث تحدث عن كافة القضايا الأساسية التي يناقشها الرأي العام والتي هي من خلال رؤية حقوقية تشمل وعبر هذه البوابة الأم كافة جوانب الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والقضائي والتربوي وغيرها من الجوانب الحياتية التي تمس المجتمع، ذلك أن مفهوم حقوق الإنسان من الشمولية بحيث يشمل حقوق الإنسان منذ لحظة ولادته (حق الرضيع) مرورا بحقه كطفل ثم كشاب أو حقها كإمرأة، الحقوق في العمل، الحقوق في الشارع والمرور، الحقوق في التعليم والمعرفة، وحتى الوصول إلى حقوق العجزة.إن النظرة الشمولية لهذا المفهوم تجعل منه منبعا لبقية روافد الحياة، وهذا ما جعل من هذا التقرير مميزا باعتبار مطالبه في كافة المجالات برنامجا إصلاحيا علينا العمل على تدعيمه والوقوف معه وترسيخه في الأذهان من أجل السير ببلادنا خطوة للأمام.في مجال الحريات أكد التقرير على حق المشاركة ودعا هيئة الصحفيين إلى تعزيز دورها باتجاه الحرية الصحفية، وعلى «مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني» تكثيف عمله ومراجعة آلياته والعمل على التحقق من تنفيذ التوصيات الصادرة من تلك الحوارات، ودعا إلى الشفافية الإعلامية ومناقشة قضايا وهموم المواطنين إعلاميا.وعلى مستوى أهم مؤسسة تمثيلية تعبر برمزيتها عن المشاركة الشعبية، وهي مجلس الشورى، دعا التقرير إلى إعادة النظر في آلية تشكيل المجلس والأخذ بأسلوب الانتخاب بدلا من التعيين على أن يكون تدريجيا حتى الوصول للانتخاب الكامل للأعضاء، إضافة إلى توسيع صلاحيات المجلس لتشمل المراقبة، ودعا المجلس إلى مشاركة المجتمع وإطلاع الرأي العام على مداولاته باعتباره المعني الأول بهذه النقاشات التي تمس مصير الناس.وعلى المستوى الأمني تطرق التقرير إلى جهود الأجهزة الأمنية التي لا مجال لإنكارها، لكنه تطرق أيضا إلى ضرورة تقيد الأجهزة الأمنية بنظام الإجراءات الجزائية ووقف التجاوزات، وضرورة إصلاح حالة السجون ومعالجة كافة الثغرات من أجل تحويلها إلى إصلاحيات حقيقية، كما طالب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالالتزام بالتعميم الذي يحدد صلاحيات الهيئة وبأن دورها ينتهي بمجرد القبض على المشتبه به، ومن ثم تسليم من يقبض عليهم للمراكز الأمنية وعدم نقل أي مشتبه به ذكرا كان أم أنثى إلى مراكز الهيئة.وفي المجال القضائي، حرص التقرير على إبراز أهمية تحديث وتطوير هذا القطاع بما يتماشى مع كافة التطورات الاقتصادية والاجتماعية وبروز الكثير من الإشكالات العصرية التي تتطلب وضع قوانين ونظم تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلب من القضاة معرفة القوانين والنظم، فهناك قضايا تجارية وقضايا عمالية وقضايا مرورية.. وغيرها الكثير، الأمر الذي يتطلب تنوع القضاء مما يتطلب رفع كفاءة السلك القضائي ليصبح معه ضرورة حصول القضاة على شهادة جامعية في القوانين والنظم بالإضافة إلى التخصص الشرعي أو الاكتفاء بشهادة النظم والقوانين لمن يحكمون في قضايا متخصصة.التقرير أيضا أبرز الأهمية التي يستحقها نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، باعتبارها ناظما لدور المجتمع المدني بما يشكل من اتحادات مهنية وجمعيات أهلية متنوعة، لذا أشاد التقرير بدور مجلس الشورى أنه أعطى الفرصة لإعادة النظر في المسودة الأولى لنظام الجمعيات، لكن الناس مازالت تنتظر صدور هذا النظام، حيث يطالب التقرير بسرعة إصداره ومراجعته من أجل تعديل النصوص التي قد تقيد عمل جمعيات المجتمع المدني.المساحة المتاحة لا تكفي للحديث باستفاضة عن كل ما احتواه التقرير، لكن الأمر الذي لا شك فيه هو أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتقريرها هذا طرحت برنامج إصلاح وطنيا ممكن التحقيق، وعلى كل من يريدون خيرا لهذا الوطن أن يشيدوا ويدعموا ويستوعبوا وينشروا ويجذروا هذا التقرير ليتحول المأمول إلى معمول به.

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء ١٢/٠٤/١٤٣٠هـ) ٠٨/ أبريل/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٥٢
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090408/Con20090408269346.htm

خطوة إيجابية لصالح الإنسان

عبدالله عمر خياط

دخت السبع دوخات – كما يقولون – وعلى مدى ثلاث ساعات في قراءة التقرير السنوي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي استنسخته من الانترنت.

دخت بكثرة صفحاته التي قاربت المائة صفحة.. وبما اشتمل عليه من ملاحظات غاية في الأهمية بالنسبة للإنسان التي تمثل حقوقه ومصالحه الغاية من تأسيس الجمعية.والواقع أن التقرير بما احتواه من ملاحظات ليس هذا مجال تفصيلها، يعتبر أكثر من هام، وبنشره في الصحف وعلى الانترنت خطوة غير مسبوقة.

ولأنني لا أريد للقارئ أن يدوخ مثلما دخت، فسأكتفي بالإشارة لبعض ما احتواه التقرير مما نشرته عكاظ بعدد يوم الاثنين ١٤٣٠/٣/٢٦هـ وكان منه:

تباين الخدمات الصحية في المناطق بشكل غير متوازن ومعاناة المرضى في التنقل مع ذويهم ونقص الأدوية في صيدليات المستشفيات وعدم فتح مراكز أبحاث متخصصة في المناطق.

وأضاف التقرير أن على وزارة التربية والتعليم تحسين مستويات معلميها، والتركيز على مستوى صيانة المدارس، وإنهاء تكدس الطلاب في الفصول.

وانتقد التقرير مجلس الشورى لعدم حدوث تقدم إيجابي، وافتقاره للصلاحيات مطالبا بتعزيز دوره الرقابي على أجهزة ومؤسسات السلطة التنفيذية، وإعادة النظر في تشكيلة المجلس، والأخذ بأسلوب الانتخاب التدريجي بدلا من التعيين، وتوسيع صلاحياته لتشمل المراقبة، وانتقد التقرير الجهاز القضائي مطالبا بإعطاء المرأة حقها في التقاضي، منتقدا التمييز بين الخصوم، وعدم التقاضي العلني واللجوء لسرية الجلسات في بعض القضايا المعروضة وعدم قيام القضاة بتعريف المتهم بحقوقه، وانتقد التقرير هيئة التحقيق والادعاء العام لجهة قلة عدد الموظفين وضعف الحوافز المقدمة، وطالب التقرير باستقلال الهيئة وربطها برئيس مجلس الوزراء. وشدد التقرير على تعديل نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن نظامها الحالي يعطيها صلاحيات واسعة، وتحديد صلاحيات منسوبي الهيئة بشكل دقيق ومنعهم من المطاردة وتفتيش الممتلكات الخاصة دون مبرر، والقبض على النساء دون محرم، والإجبار على توقيع المحاضر دون قراءتها واستخدام السيارات الخاصة لنقل من يوقف.وأوصى التقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الثاني عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة بإعادة النظر في النصوص الواردة في نظام المطبوعات ونظام المعلوماتية ومشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي قد يساء استخدامها لمنع الأفراد من ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير.

هذا قليل من كثير مما اشتمل عليه التقرير الذي يجسد الاهتمام البالغ بالإنسان وحقوقه، فتحية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على الجهد الذي بذلته لصالح حقوق الإنسان مما أوضحه التقرير الذي تشكر على إعداده ونشره على الملأ كسابقة حسنة، وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون.

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء ١٤٣٠/٠٤/١٢هـ) ٠٨/ أبريل/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٥٢
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090408/Con20090408269343.htm?kw

تقرير ..." سعودي الصنع"

هالة الدوسري

أتابع هنا التعليق على الجزء الثالث والأخير من التقرير الثاني لهيئة حقوق الإنسان السعودية، الذي تناول وضع المرأة والطفل، إضافة إلى حرية التعبير ومكافحة الفساد والأوضاع المعيشية والخدمات الصحية والسجون، وأكرر هنا ما ذكرته سابقا عن مدى تأثري بمستوى الطرح والشفافية وانتقاء المجالات الأكثر ارتباطا بحقوق الإنسان لرصدها ومتابعتها، وأملي بأن يصبح هذا التقرير نواة للإصلاح وليس فقط كلاما جميلا يثبت دور الهيئة ولا يتبعه أي تحرك رسمي، التقرير أشاد بالتعيينات المبدئية التي حدثت لنساء سعوديات في بعض المناصب القيادية - على قلتها - وانتقد عدم تفعيل المساواة في فرص العمل، كما أقرها مجلس الشورى والاتفاقيات الدولية للمملكة، وتطرق التقرير إلى الخلل في ترجمة حقوق المرأة، كما نص التشريع من قبل المفسرين على أرض الواقع، ومن قبل بعض الأنظمة التي تنتقص من أهليتها، كنظام الولي المطلوب رسميا للمرأة في معاملاتها المالية والتعليم والعمل وممارسة التجارة والتصويت في انتخابات المجالس البلدية والغرف التجارية وغيرها، وطالب بإصدار نظام خاص يكفل عدم التمييز بناء على الجنس، وفي خطوة جريئة تطرق التقرير إلى أهمية تحديد شرعية ومفهوم الاختلاط والحجاب الشرعي، ومواضع الحاجة إلى الولي وبالأخص في إصدار بطاقات الهوية وجوازات السفر، وهو ما يتخذه المشرعون هنا ذريعة لانتقاص حقوق النساء.

أشار التقرير إلى تمييز نظام التقاعد المدني بين المرأة والرجل، وفي استحقاق ورثة المرأة لتقاعدها، وتطرق إلى شأن يهم آلاف السعوديات المتزوجات من أجانب، وهو التمييز في منح الجنسية لزوج وأبناء السعودية مقارنة بالمتزوجة من سعودي، وطالب صندوق التنمية العقارية بالنظر في قوانينه لمنح القروض للمرأة، التي حصرها بفئتين فقط، بينما منحها لأي رجل بالغ، وطالب التقرير الجهات المسؤولة بدعم إنشاء وتبني مراكز حماية المرأة من العنف المنزلي، وتفعيل دورها في المدارس والمستشفيات، وتطرق التقرير إلى الحقوق المنتقصة للطفل، وعلى الأخص تحت أنظمة الأسرة المعمول بها قانونيا، كحق التجنس، خصوصا لأطفال الزوجة السعودية من زوج غير سعودي، وكذلك لأب سعودي وأم غير سعودية في حالة عدم موافقة الدولة المسبقة على الزواج، وكذلك في حالة سحب الجنسية من الأبناء أو الزوجة بسبب ارتكاب الأب السعودي لمخالفة ما، وطالب التقرير بمنح مجالات وفرص تعليم متساوية للطفل بغض النظر عن الجنس، كما طالب بتحديد سن الـ ١٨ كسن عامة للأهلية القانونية، ليس فقط للعمل الحكومي بل للزواج والتعاملات القانونية في المحاكم.

وتطرق التقرير إلى تجاوزات القضاء في تسليم ولاية الأطفال لمن لا ينفق، أو لمن يخل بتربية أبنائه ويعرضهم للأذى والعنف بلا عقوبة، واقترح التقرير تقنين الأحكام الشرعية الخاصة بالأسرة والأحداث، وعلى الأخص في إجراءات التحقيق واتخاذ عقوبات بديلة عن السجن كعلاج للانحراف السلوكي، وطالب التقرير بالالتفات إلى أوضاع الأطفال المعوقين وتمكينهم في المجتمع، ونوه بافتقار المملكة إلى مؤسسات التثقيف والترفيه للأطفال والشباب، وطالب الرئاسة العامة لرعاية الشباب بتفعيل دورها الغائب في هذا المجال، وانتقد عدم تفعيل رفع سقف الحريات والمشاركة، بالرغم من وضع مشروع إصلاحي قبل ثلاث سنوات بهذا الخصوص، ومن ذلك توقيف المدونين والصحافيين وبعض المواطنين والمواطنات، وحجب المواقع الالكترونية عند ممارسة حق الرأي في نقد مؤسسات الدولة والشأن العام، خصوصا مع تضاعف مشكلات أداء الأجهزة الحكومية وعدم توفر فرصة للمواطنين سوى في الإعلام لطرح معاناتهم.

وخلص التقرير إلى أن كلا من ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق لا يقومان بالمطلوب منهما في ظل القيود الموجودة على أدائهما حاليا، خصوصا في الرقابة على أوجه صرف المال العام وتنفيذ المشاريع الحكومية واستغلال النفوذ، مما أدى إلى كثرة مظاهر الفساد المالي الموجودة، وبين التقرير أن ذلك نتيجة حتمية لضعف أنظمة الرقابة والمحاسبة العامة.

وضعف تأهيل الموظفين الحكوميين في جهاتهم التي تهتم بالحضور والانصراف أكثر من الإنتاجية، وأبرز التقرير معاناة المواطنين نتيجة للتطورات الاقتصادية الأخيرة، وانهيار سوق الأسهم وارتفاع الأسعار، خصوصا لأصحاب الدخل المحدود والمتقاعدين، وأشار التقرير إلى بطء مشروعات التنمية الاقتصادية الملحوظ، وإلى عدم توازن الخطط في مناطق المملكة المختلفة، مع ارتفاع نسب البطالة، خصوصا للإناث، وعدم التوازن في توفير الخدمات كان مأخذا أيضا على وزارة الصحة، سواء في الخدمات المقدمة أو في تأهيل العاملين، إذ رصد واضعو التقرير عدم كفاية الخدمات الصحية وارتفاع تكاليف العلاج لمن لا يجد مكانا بالمستشفيات الخاصة، وأشار التقرير إلى بطء مشاريع الوزارة، وإلى طول الاتصالات معها، التي تتسبب في وفاة المرضى أحيانا قبل تحويلهم إلى الجهات المختصة.

المآخذ على قطاع التعليم كانت أيضا بسبب التكدس وضعف مستوى الصيانة وبطء التطور في الاعتماد على البحث والتحليل، وطالب التقرير وزارة التعليم بتوفير حق التعلم للأطفال، حتى في حال عدم القدرة على توفير الأوراق الثبوتية بسبب الطلاق أو غيره، والتنسيق مع الإمارة المختصة في ذلك الشأن، كما انتقد التقرير تجاوزات معينة في السجون

ومعاملة السجناء، وطالب الجهات المعنية ببعض الاقتراحات لتوعية العاملين في السجون ورعاية حقوق السجناء، وطالب أيضا بالنظر في عقوبات بديلة عن السجن لبعض القضايا وتزويد القضاة بها... وبالرغم من أهمية الملاحظات التي رصدها تقرير الجمعية وحساسية القضايا المثارة خلاله في حياة كل مواطن بالمملكة، إلا أنها ليست جديدة تماما لأي متابع للشأن المحلي.

فهي القضايا نفسها التي تحدث عنها الإعلاميون والحقوقيون من قبل، وهي أيضا الأمور التي رصدتها المنظمات الدولية في تقاريرها عن المملكة، والجديد الذي يقدمه هذا التقرير هو أنه مكتوب بداية بدعم ومباركة قيادة هذا الوطن وبواسطة أبنائه ليعكس معاناة مواطنيه وشكاويهم كما هي على أرض الواقع بلا أي محاباة أو تبرير للتقصير، وإن كان هذا الرصد هوكل ما قدمه التقرير في بدايات الجمعية الأولى فهو يكفي لنا كمتابعين ومواطنين لمنح الجمعية دعمنا وثقتنا في القائمين عليها، ومطالبتنا أيضا مع القائمين عليها باستقلالها كجهة غير حكومية لضمان استمرارها على هذا النهج.

المصدر: جريدة الحياة - ٠٩/٠٤/١١//

http://ksa.daralhayat.com/perspectives/04-2009/Article-20090410-91ac236c-c0a8-10ed-00fa-e78fefe84f60/story.html

حقوق الإنسان السعودية نكتة

حمد الماجد

أنتم ساذجون حين صدقتم أن هناك مؤسسة حقيقية لحقوق الإنسان في السعودية، إنها نكتة بليدة، هكذا واجهني أحد المثقفين بهذه السخرية اللاذعة وهو يداخل في محاضرة ألقيتها للتعريف بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حين تأسست قبل خمس سنوات تقريبا، ولا أنسى حينها قهقهات بعض الحضور كتأييد ضمني لانتقاده الساخر، تذكرت كل هذا وأنا أتصفح التقرير الثاني الذي أصدرته الجمعية مؤخرا ونشرته على موقعها على النت nshr.org.sa، فكان هذا التقرير بواقعيته وقوته ورصانته ردا عمليا على كل المشككين والساخرين ليس من الجمعية ولكن من جدية الحكومة في الموافقة على إنشاء مؤسسة حقوقية حقيقية أهلية تتجاوز العناية بصورة المملكة أمام دول العالم ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية إلى الأداء الصادق لتعزيز حالة حقوق الإنسان في المملكة ومحاربة أي انتهاك لحقوق الإنسان مهما كان مصدره.

صدر هذا التقرير شفافا وموضوعيا، وتعرض بالنقد الهادئ والقوي لعدد من المؤسسات الحكومية، فقد عبرت الجمعية مثلا عن انتقادها لاستمرار سياسة التعيين في تشكيل مجلس الشورى وسرية بعض المداولات وطالبت بانتخاب الأعضاء ولو مرحليا، ووجهت ملاحظاتها إلى وزارة الداخلية بعد أن أثنت على إسهامها القوي في انحسار ظاهرة الإرهاب في المملكة وأشارت إلى أن بعض إدارات الوزارة تخالف أحيانا نظام الإجراءات الجزائية في التعامل مع المعتقلين، ولاحظت قيام المباحث بالتحقيق مع المتهمين وهي ليست جهة اختصاص.

كما انتقد التقرير استمرار هيئة الأمر بالمعروف في اقتياد بعض المتهمين إلى مراكزها، وانتزاع اعترافات منهم تخالف الحقيقة، وفي النظام القضائي نبه التقرير إلى البطء الشديد في البت في القضايا واللجوء أحيانا للتقاضي السري، كما سجل تفاوتا في مستوى حرية الطرح بين الصحف السعودية، تبعا لرؤساء تحريرها، ومنع عدد من الصحفيين من الكتابة، وإيقاف صحيفة عن الصدور لامتناعها عن إيقاف أحد كتابها، وإيقاف مذيع بسبب تعليقاته الصريحة، هذا غيض من فيض ملاحظات وانتقادات وردت في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ذي الثلاث وثمانين صفحة.

لقد أثبتت الدولة بعد صدور هذا التقرير القوي من مؤسسة حقوقية شعبية داخلية مرخص لها بأن الملك عبدالله جاد في خطواته الإصلاحية فهو الذي وقف مع الجمعية وساندها في خطاب تاريخي تلقته الجمعية منه مؤخرا.

وبهذا أثبتت الحكومة أن نشاط حقوق الإنسان والتقارير السنوية يمكن أن تكون صناعة وطنية أصلية بالغة الجودة، كما برهنت الجمعية بتقريرها القوي أن الإصلاح لا يأتي بالضرورة عبر معارضة خارجية انتقائية تشيح بوجهها عن الجوانب الإيجابية والمنجزات وتركز على السلبيات بلغة شتائمية متوترة، المعارضة الفاشلة التي جل همها أن تتسور بيوت المسؤولين وتسلط كشافاتها على شؤونهم الشخصية وأسرارهم وأسرهم أكثر من الاعتناء بالإصلاح الحقيقي في مؤسسات الدولة مثل محاربة الفساد والمحسوبية والرشوة وانتهاكات حقوق الإنسان التي يستحيل أن يخلو منها بلد في الدنيا.

ولازلت أتذكر قبل حوالي ثلاث سنوات عندما كنت نائبا لرئيس الجمعية حين استقبلت في مكتبي مسؤولة كبيرة في مؤسسة أمريكية لحقوق الإنسان، فقد عبرت لي عن استيائها حين علمت أن الملك فهد رحمه الله قد تبرع للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية بحوالي ٢٧ مليون دولار بعد أن صدرت موافقته على إنشائها.

وسألتني: كيف ننتظر من جمعيتكم أن تنتقد أداء الحكومة السعودية في مجال حقوق الإنسان وقد تبرع الملك بهذا المبلغ الكبير؟ قلت لها ليس ثمة تعارض، وأكدت لها أننا لا نقبل بمبدأ قص تجارب الغرب في مجال حقوق الإنسان بتفاصيلها ولزقها على مجتمعنا لأننا مختلفون عنهم كما أنهم مختلفون عنا.

أنا الآن أتمنى أن ألتقيها مرة أخرى وأذكرها بسؤالها فأصمت، وأترك لتقرير الجمعية أن يجيب

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ١٤ ربيع الآخر ١٤٣٠ ـ ١٠ أبريل ٢٠٠٩ العدد ٣١١٥ ـ السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3115&id=10375&Rname=336

المرسوم الملكي والتجديد الأمني والقضائي

صالح بن سعد اللحيدان

تتطور الأمم وتصعد علوا بصدق التوجه نحو المعالي وتوزيع الفرص على أساس عدل بين ظاهر مستقيم.
والإنسان ..يخلف بعضهم بعضا في الأرض .. على أساس: حرية النظر - وحرية الحياة - وحرية القول فيما من شأنه كرامة هذا الإنسان خاصة في حماية من نفسه فيما لو زل أو أخطأ أو زاغ، ومن هنا فقد أثلج الصدر المرسوم الملكي رقم: م-٣٩ في: ٢٨ رجب ١٤٣٠هـ والذي كان حول: نظام الإجراءات الجزائية، وكنت في العدد السابق قد بينت طرفا لا جرم ذا أهمية بالغة حول ما صدر من: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعقبت على ذلك بما رأيته مهما لعل الجمعية تأخذ به لأهميته وضرورته. والآن أبدأ بجلب (أمر المتهم حال تفتيشه) وكيف يكون التفتيش جاء هناك ما يلي:

١ - لا يجوز لرجل الضبط الجنائي الدخول في أي محل مسكون أو تفتيشه إلا في الأحوال المنصوص عليها بأمر مسبب من - هيئة التحقيق والإدعاء العام - وما عدا المساكن فيكتفى تفتيشها بإذن مسبق من المحقق.

٢ - يجوز تفتيش المتهم إذا جاز القبض عليه وشمل التفتيش: الجسد، والملابس والأمتعة، وذلك في حال التلبس بالجريمة أو صدور أمر من السلطة المختصة بالقبض كما في المادة - م - ٣٥ - ٤٢ .

٣ - إذا كان المتهم (أنثى) وجب أن يكون التفتيش من قبل: (أنثى) يندبها رجل الضبط الجنائي، وإذا لم يكن في ذلك إلا رجل وجب أن يكون مع القائمين بالتفتيش امرأة كما في المادة - ٤٢ - ٥٢ .

٤ - لا يجوز البحث التفتيش إلا في حال البحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري البحث عنها لجمع المعلومات حيالها أو التحقيق بشأنها، مادة - ٤٥.

٥ - لا يجوز للمحقق تفتيش غير .. المتهم .. إلا إذا اتضح من إمارات قوية أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة .. المادة - م - ٤٥ .

٦ - يتم تفتيش المسكن بحضور المتهم .. أو من ينيبه المتهم .. أو أحد أفراد أسرته البالغين المقيمين معه، وإذا تعذر حضور أحد هؤلاء وجب أن يكون التفتيش بحضور (عمدة الحي) أو من في المحكمة أو شاهدين ويمكن للمتهم أو من ينوب عنه الاطلاع على إذن التفتيش ويثبت ذلك في المحضر المادة - م - ٤٦ .

٧ - لا يجوز لرجل الضبط الجنائي فض الأوراق المختومة أو المغلفة إذا وجدت في منزل المتهم .. وعليه إثبات ذلك في أوراق التفتيش وعرضهما على المحقق المختص ولا يجوز فضها إلا بحضور المتهم .. أو وكيله أو من ضبطت عنده هذه الأشياء أو بعد دعوى.. المتهم .. لذلك وتبليغه بها، وعدم حضور المتهم في الوقت المحدد، المادة - م- ٤٨ - ٤٩ .

٨ - يجب أن يكون التفتيش نهارا بعد شروق الشمس وقبل غروبها في حدود السلطة التي يخولها النظام، ولا يجوز دخول المساكن ليلا إلا في حال التلبس بالجريمة المادة -م-٥١ .

٩ - للرسائل البريدية والبرقية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة فلا يجوز الاطلاع عليها أو مراقبتها إلا بأمر مسبب ولمدة محددة، كما لا يجوز الاطلاع على الخطابات والرسائل والأوراق والأشياء المضبوطة إلا للمحقق، المادة -م- ٥٥-٥٧. هذه مجمل ما يجب علي جلبه نحو هذا .. وإن كان لي من تحفظ فإنني أتحفظ على المادة (٣) فإنني هنا أرى عدم صلاحيتها إلا بحضور (.. امرأة ..) خارج دائرة العمل لتقوم بتفتش المرأة ولا يقوم الرجل الأمني بالتفتيش في هذه الحالة. وهذه المواد التسع (٩) قمن بها أن تكون دستورا لكثير من (الدول) لسلامتها من المعارض ولصلاحيتها نفسيا وبدنيا للمتهم لأنها تصب بجانبه حماية له حتى تثبت إدانته بأدلة مادية لا تقبل جدلا. ولكن .. ولكن الذي أراه هنا هو أن رجل الضبط الجنائي نفسه أن يكون ذا خبرة عالية في مجال (علم النفس الجنائي) وهو علم قائم بذاته في مجاله: رجال الضبط الجنائي لإحساسي أن التدريب الأمني والتدريب البحثي كليهما لا يجديان شيئا في مجال التفتيش الذي يعتمد على دراسات ودراسات عالية في مجال تقنية المعلومات النفسية الضرورية في مثل هذا.

المصدر: جريدة الجزيرة ١٣٣٤٣ الجمعة ١٤ ربيع الثاني ١٤٣٠ العدد ١٣٣٤٣
http://www.al-jazirah.com/249638/ys2.htm

الرياض

ما هكذا يكون الحوار يا مركز الحوار؟

سعد العنزي

فوجئت وأظن غيري من قراء «الرياض» فوجئ يوم الخميس الماضي برد مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني على ما تضمنه تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من ملاحظات على أداء المركز. مصدر المفاجأة هو لغة الرد فقد كانت حادة وبعيدة كل البعد عن التسامح ولغة الحوار الهادئ. رد المركز الذي وصف منتقديه بالغوغائية يتناقض كلية مع رسالته المتمثلة في نشر ثقافة التسامح وقبول الرأي والرأي الآخر. لقد كتب الرد بلغة متشنجة وكان عاطفيا بعيدا عن اللغة الهادئة التي تقبل الاختلاف ولا تشنع بصاحبه وتتهمه بالغوغائية. تقرير حقوق الإنسان الذي أثار غضب من أعد رد المركز أشاد بالحوار الوطني حين نجح في دوراته الأولى في تحريك الحالة الثقافية والفكرية في المملكة حيث استطاع التأسيس لحالة من التسامح والتعددية، ولاحظ التقرير ان الحوار شهد نوعا من التراجع بعد تحوله إلى ما يسمى بالقضايا الخدمية، ودعا التقرير مركز الحوار إلى مراجعة وتكثيف آليات عمله والعمل على التحقق من أن التوصيات التي يتم التوصل إليها تنفذ، وتخصيص بعض اجتماعات الحوار لمناقشة الصعوبات التي تحول دون تنفيذ تلك التوصيات وعدم التردد في مناقشة بعض الموضوعات التي تعنى بالشأن العام وتثير بعض الإشكالات مثل: حقوق الإنسان، القضاء، الإصلاح والمشاركة السياسية.

هذا كل ما قاله التقرير وهو في نظري عادي جدا ولم يكن هناك مبرر لرد حاد متشنج من المركز ووصف الجمعية وكل من ينتقد الحوار بالغوغائية والبعد عن العقلانية وأن ملاحظاتهم مجرد انطباعات شخصية.

أجزم أن ما سجله تقرير حقوق الإنسان من ملاحظات على الحوار يتفق معه الكثير من المثقفين والمهتمين ونظرة سريعة على الكتابات الصحفية حول الحوار تؤكد ذلك. بل هو ما توصلت إليه شخصيا من خلال مسح أجريته كجزء من رسالة ماجستير حول الحوار منذ اللقاء السادس، بل إن المركز نفسه يؤكد هذا الانطباع السائد حين أشار إلى أن رده سببه ان بعض شرائح المجتمع تحمل نفس الملاحظات التي سجلها تقرير حقوق الإنسان. وفي نهاية الرد يشير المركز إلى ان حقوق الإنسان كان عليهم زيارة المركز والاطلاع على أعماله قبل كتابة التقرير وهو ما سيجعلهم يأخذون موقفا مختلفا. وهنا لابد أن أتوقف لأقول نقطتين في هذه الجزئية أولا أنها تذكر بالرد التقليدي لإدارات العلاقات العامة في الكثير من الوزارات حين تنشر الصحافة عنها نقدا فنجدها تلوم الكاتب بأنه كان عليه زيارة الوزارة قبل كتابة نقده لتتضح له الصورة، وأقول هنا أن مثل هذا الرد وإن كان مقبولا من الأجهزة الحكومية، فهو مستغرب من مركز الحوار الذي يفترض فيه ان يكون منفتحا على الآراء الأخرى انسجاما مع دوره في تشجيع الحوار وتبادل الرأي دون حرج. ثانيا بالنسبة لزيارة المركز فمن خلال تجربتي الخاصة حيث رغبت في زيارة المركز للتزود بالمعلومات لغرض الرسالة فقد كان الأمر صعبا فأول ما يقابلك هو ذلك الكم الكبير من الحواجز الخرسانية التي تحيط بالمركز التي تلفت نظر كل من يقود سيارته على الدائري الشمالي، وهي تعطي انطباعا يتناقض بشكل كلي مع رسالة المركز المتمثلة في الانفتاح والتسامح وقبول الآخر.

كما ان محاولاتي للدخول للمركز باءت بالفشل حيث طلب مني رجل الأمن الاتصال بأحد المسؤولين وتنسيق موعد مسبق معه ليسمح لي بالدخول وهو ما لم يتيسر لي. في الختام أقول إن على المركز أن يحرص على صورته الجميلة وتجنب ما يسيء لها كما فعل هذا الرد الذي يعنف على المختلف ويتهمه بالغوغائية لمجرد أنه سجل بعض الملاحظات على أدائه فالتقصير وارد ليكن شعاركم «رحم الله من أهدى إلي عيوبي». والله من وراء القصد.

* الولايات المتحدة،
طالب دراسات عليا

المصدر: جريدة الرياض الأحد ١٦ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ - ١٢ ابريل ٢٠٠٩م - العدد ١٤٩٠٢
http://www.alriyadh.com/2009/04/12/article421667.html

الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

شكوى الوزارات لحقوق الإنسان

راشد محمد الفوزان

لم أصدق الخبر وأنا أقرأ تفاصيله لم أستوعب كثيرا أن يقوم المواطن والمقيم لدينا بشكوى الوزارات لدينا، ليس لأنه ليس من حقه بل هو يبحث عن حق أساسي له أن يشتكي من وضع سيئ يعيشه أو يعاني منه أيا كان الشخص ، الخبر يقول إن هيئة حقوق الإنسان تلقت ٥٠٠ شكوى (٣٥٠ سعوديا ١٥٠ أجنبيا) ضد ١٥ وزارة لدينا وهي كالتالي حتى نوثق ما نقول ، وزارة التربية والتعليم جاءت في المقدمة ب ٢٢٠ شكوى، تلتها وزارة الخدمة المدنية (٥٨)، والصحة (٥٦)، والتعليم العالي (٥١)، والزراعة (٣٥)، والشؤون الاجتماعية (١٧)، والشؤون البلدية والقروية (١٧)، والمياه والكهرباء (١٠)، والنقل (٨)، والدفاع (٨)، والشؤون الإسلامية والأوقاف (٨)، والتجارة (٥)، والإعلام (٤)، والمالية (٣) ، وهؤلاء مواطنون وليس موظفين لدى هذه الجهات الحكومية ، وتعددت أسباب الشكوى كما يحمل الخبر وهي وتعددت الشكاوى بين الفصل التعسفي، والمستحقات المالية، والاعتداء على الممتلكات، ومنع السفر، والعنف النفسي على الموظف، والنقل التعسفي، وتعديل الوضع، وطلب إعادة للوظيفة، وأخطاء طبية، وطول مدة الإجراءات، وملاحقة غير نظامية، وطلب عفو، وترحيل إجباري. هنا لا أقول لماذا يشتكي المواطن فهو يبحث عن حق له أيا كان من وجهة نظره ، ولكن الأهم لدي لماذا "حقوق الإنسان" ؟ هل وصل بهؤلاء المشتكين أن لا يجدوا من ينصف حقوقهم؟ أو يواجه مشكلاتهم ويحاورهم ويناقشهم؟ أين الوزارات من حسم مشاكلها مع المواطن أو غيره ، أين الجهات القانونية بالوزارات، أين المحاكم لدينا، تساؤلات كثيرة تطرح لماذا اللجوء لحقوق الإنسان في ظل دولة والحمد لله لديها قضاء منصف ولكن بطيء في قراراته وحسم القضايا ، هل من يتجه لهيئة حقوق الإنسان هو من وجد كل الأبواب مغلقة ومقفلة ولا منصف له؟ أو وجد أنه لن يجد من يحصل له على حقوقة إلا الهيئة، رغم أنها قضايا تتعلق بخدمة المواطن من تعليم ومياه وكهرباء ونقل وبلديات، هل استعصى حل هذه القضايا لكي يتجه المواطن لحقوق الإنسان؟ ماذا عن هيئة حقوق الإنسان لها مكتب في كل قرية وهجرة، ماذا عن الهيئة لو عرف كل مواطن أنه من السهل الوصول إليها وعرض أي مشكلة له عليها. نعترف ونعرف أن الوزارات تعاني الكثير من التقصير وكتبنا وكررنا كثيرا ذلك من مياه وصرف صحي وسرير لكل مريض ومقعد دراسي عال وبطالة وغيره، ولكن أصبح من الواضح أن المواطن وصل مرحلة الإحباط وعدم الأنصاف من هذه الوزارات ، ولا يعني أن كل مشتك هو صاحب حق، لكن أيضا لا يعني أن كل من اشتكي ليس له حق ، ماذا عن المرأة لو فتح لها الشكوى لهيئة حقوق الإنسان وتحررت من "العيب" الاجتماعي وذهبت لتشتكي، فهي لها حقوق لا شك ولا أتحدث إلا عن تعليم ووظيفة وحقها في مالها ولن أخوض بقصص أخرى، لماذا نعيش حالة الإرباك هذه بشكل مستمر من الوزارات، فهل هي تقوم بعملها بكل اتقان وإجادة؟ الواقع يقول لا، وأتمنى من كل وزارة أن تضع قياسا للرضا عن أدائها من خلال موقعها الإلكتروني (هذا في حال وجود موقع لها فعال ومحدث) وستعرف أي أداء تقوم به وماذا خدمت المواطن به، عوضا أن يتجه المواطن لهيئة حقوق الإنسان أو حتى مجلس الأمن نفسه لو استطاع؟

المصدر: جريدة الرياض الأثنين ١٧ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ - ١٣ ابريل ٢٠٠٩م - العدد ١٤٩٠٣
http://www.alriyadh.com/2009/04/13/article421882.html

الجولة الثانية في تقرير حقوق الإنسان

مهنا الحبيل

كنا قد وعدنا بالرجوع مرة أخرى لاستعراض قضايا مهمة وردت في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستقلة وهي قضايا مهمة في تحقيق المقاصد الشرعية الكبرى لاحترام الإنسان وحمايته من التعدي الجسدي والمادي والمعنوي والاعتباري كحق أساسي حين يقر في نظامنا القانوني فهو تطبيق دقيق حين يكتمل وتتابع التجاوزات للشريعة الإسلامية وهو كذلك مقدمات وأساس ضروري لتحقيق الدولة الحضارية المتقدمة التي تعكس انسجام الشعب وقيادته وهي قضايا أشار لها أكثر من مرة خادم الحرمين الشريفين وأكد عليها ولذا فان العمل على تحقيقها واجب إسلامي ووطني.وقد كتب الأخ العزيز الصديق النبيل والإسلامي المهذب د.حمد الماجد عضو مجلس إدارة الجمعية مقالا في صحيفة "الوطن" عدد الجمعة الماضية١٠/٤/٢٠٠٩م سجل فيه اغتباطه وزملائه بأنهم قد كسبوا الرهان من حيث نقل التقرير لهذا المستوى ونحن نؤكد تحيتنا للزملاء مؤكدين على مفصل مهم هو الضمان للوصول إلى درجة النجاح وهو: ثبات هذا الخط التصاعدي في تسجيل ومتابعة قضايا التجاوز من الأجهزة المعنية والجهات الحقوقية لكي يستشعر المواطن بالفعل أن هذه التقارير تصب مباشرة في رعاية حالته الحقوقية وتترجم خطابات الملك وتوجيهاته إلى واقع ينعكس على مستوى احترام الفرد في وطننا العزيز.

ثلاثة مسارات رئيسة

من ص ٢٥ تحدث التقرير عن ثلاثة أجهزة النظام القضائي والأجهزة الأمنية وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفيما يتعلق بالقضاء فقد ركز التقرير على حجم الخلل والتأثير السلبي على المجتمع من البطء الشديد في انجاز القضايا في المحاكم وما يترتب عليها وكذلك سجل ضرورة تعزيز استقلال القضاء لضمان المحاكمات العادلة والسريعة ، ورصد التقرير قضية من يحكم أو يقضي عقوبة في السجن أو غيره وهو بريء وان الوضع الجاري لايتم تعويض المتهم المظلوم عن ما تعرض له من إبقائه في السجن أو الحكم بعقوبة لا يستحقها.

هيئة الأمر بالمعروف وضبط الصورة

توقف التقرير عند تجاوزات عديدة لهيئة الأمر بالمعروف متداخلة من حيث ضبط الصلاحية والتعدي على حقوق الناس دون تقعيد قانوني ، وقد أشكل هذا الوضع المستمر من التجاوزات المرصودة أو المضخمة في الصحافة عن الهيئات ، واعتقد انه من الضرورة بمكان أن تكلف لجنة عليا هي محل ثقة من الجميع بوضع حد قانوني وتفصيل إجرائي ينظم عمل الهيئات ويضبط تجاوزاتها ، وفي نفس الوقت لا يندفع المشهد الإعلامي إلى التحريض على وجود الهيئة ما لم يكن هناك بديل لرعاية قضايا الأخلاق وحماية الفضيلة في المجتمع مع ما يدركه الجميع من أن وجود الهيئات رادع معنوي كبير لكثير من الأوضاع المخلة رغم بعض أخطائها الكبيرة لكن زوال هذا الجانب الردعي من المجتمع في ظل اندفاع شديد يحفزه سيل من الإعلام الوافد سيفضي بالمجتمع إلى كوارث اكبر .واعتقد أن شخصية محل ثقة كبيرة من المجتمع كالشيخ سليمان بن عبد الله الماجد القاضي الشرعي وعضو مجلس الشورى مؤهلة لترؤس قضية تنظيم عمل الهيئات وتقنينها ومن ثم تكون اللجنة مرجعية بأمر ملكي لما يرد من تجاوزات من الهيئات أمر مناسب جدا ، وتكون للأطراف المختصة بما فيها جمعية حقوق الإنسان تمثيل في هذه اللجنة التي يناط بها معالجة هذا المأزق الوطني في المجتمع.

ملف ضخم للمرأة والطفل

من المؤلم أن تسجل لدينا حالات متكررة من الاعتداء على الأطفال والنساء ومن المهم أن يعمل الجميع من كل الأطياف في المجتمع على نزع هذه القضايا الحقوقية الإنسانية من سجل المناوشات بينهم وان يعلم الجميع بان تحقيق مبادئ العدالة والرعاية الإنسانية للمرأة والطفل قضية معظمة في الشريعة وفي ثقافة الإنسان أين ما وجد سوى أن الإسلام كان ميزانه الضابط رقيا بإنسانية المجتمع لفطرتها السوية خلافا لبعض القراءات الخاطئة للثقافات الأخرى وعليه فيجب أن تكون القضية وطنية شاملة كما هي في كل جوانب العمل الحقوقي.

إشارات مهمة في ختام التقرير

وقد سجل التقرير بايجابية بالغة قلقة من تأثير تعثر مسيرة الإصلاح وتوقف حق المشاركة على الحالة الحقوقية ودخول الحوار الوطني في زمن التيه وتحوله لمناقشات حول المسائل الإجرائية بين بعض المسؤولين وطاولة الحوار فيما دعا التقرير مركز الملك عبد العزيز لمناقشة القضايا المركزية.كل ما ارجوه في خاتمة هذا المقال مع تجديد التحية للجمعية وفريق العمل لصياغة التقرير أن يدرك الجميع ما تعنيه لغة الشفافية من مصلحة عليا وتوازن وطني وضرورة أن تعالج هذه القضايا بوضوح ومباشرة فعلية ، وأننا جميعا في الإعلام والمؤسسة التنفيذية نمارس دورا وطنيا وإسلاميا راقيا ينبغي أن لا نتحرج منه أو نحاول إخفاءه على العكس صراحة الحديث والتشخيص هي بدء النجاح للدولة والمجتمع وانه لوطن وشعب عزيز يستحق منا الكثير حقوقا وتنمية.

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، ١٤ أبريل ٢٠٠٩ الموافق ١٨/٤/١٤٣٠
http://al-madina.com/node/127127

تقرير حقوق الإنسان

عيسى الحليان

مفهوم حقوق الإنسان بمعناه المعاصر مصطلح جديد أصبح الكل يهرول نحو تبنيه بعد أن كان كلمة دخيلة ومفردة ليبرالية.. غير أن كل شيء تغير الآن كما يتغير غيره.

تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يدشن لعصر جديد في علاقة هذه الحقوق بالحياة العامة ومحاولة جادة نحو التعاطي معها، لكنني صدمت من المساحة الواسعة للتقرير الذي تجاوز القضايا الحقوقية المتعارف عليها وتوغل في مسائل تتعلق بالتنمية المادية والخدمات العامة!!.

وأنا أتصفح التقرير توقفت عند عبارة وردت في ديباجة التقرير وهي أن التقرير الأول قد أسهم في تحسين صورة المملكة في الخارج (!!). وهو ما قد يعطي انطباعا (خاطئا) بأن تقارير الجمعية تهدف إلى غايات أخرى قد لا تكون مقصودة لدى مجلس إدارتها.

قلبت في النظام الأساسي للجمعية فلم أجد أي تعريف لحقوق الإنسان ماهيته، مفهومه، فلسفته، غاياته...إلخ وهو الإطار الذي يفترض أن تنطلق منه تقارير الجمعية.كنت أتمنى أن تركز الجمعية مع النخب الثقافية والاجتماعية نحو بلورة وصياغة هوية وطنية حقوقية طالما أننا لسنا في وارد مجاراة جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى بصيغتها وأطرها المعاصرة، وهو ما أراه أكثر أولوية من تناول قضايا تتعلق بالتعليم والصحة.. إلخ والتي ينبغي أن تترك لمؤسسات أخرى في المجتمع المدني غائبة عن الساحة ينبغي على الجمعية أن تكون في مقدمة المدافعين عن تأسيسها.نثمن للجمعية دعوتها لانتخاب متدرج لمجلس الشورى لكنني كنت أتمنى أن تبدأ الجمعية بنفسها، فلم نسمع أن الجمعية دعت أو فتحت الباب نحو الانضمام لجمعيتها العمومية أو أعلنت عن انتخابات عامة لمجلس إدارتها.

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء ١٨/٠٤/١٤٣٠هـ) ١٤/ أبريل/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٥٨
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090414/Con20090414270581.htm?kw

لوجه الله ثم الوطن

عبدالله ابو السمح

أسست جمعية حقوق الإنسان الوطنية للدفاع عن الإنسان المظلوم الذي سلبت منه حقوقه المشروعة المعترف بها دوليا والتي كانت الدولة السعودية من أوائل من وقع عليها وأقر بها، والجمعية تقوم من حين لآخر بزيارات لجهات ومؤسسات حكومية وسواها للاطلاع على مجرى الأمور والتحقق من حصول الإنسان مواطنا كان أو وافدا على معاملة كريمة أقرها النظام له، وقد سمحت الحكومة مشكورة وكواحد من واجباتها لجمعية حقوق الإنسان بالقيام بهذه الزيارات للاطلاع على مجريات الأمور فيها بما في ذلك السجون وكشف أوجه النقص والمخالفات والرفع إلى الجهات المسؤولة، وقامت الجمعية بهذا الواجب الشريف وكشفت عن كثير من أوجه التقصير ومن المخالفات والانتقاص من حقوق الإنسان ووجدت تجاوبا من كبار المسؤولين وتحركا لإزالة تلك المخالفات، وأؤكد بأنه لولا ملاحظات لجنة حقوق الإنسان، لما تعدلت وتم تصحيح تلك المخالفات، ومن المسارعين في ذلك وزارة الداخلية فيما يخص السجون وجهات التوقيف والمسارعة للإصلاح.

وأيضا كثير من الجهات الحكومية، ولكني ذهلت من تذمر مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة من زيارة الجمعية لدار الأحداث وكشفها لكثير من المخالفات واعتبر تقريرها عن الزيارة وحضور بعض الصحافيين تشهيرا بإدارة سعادته ويطالب بأن تكون تلك الملاحظات طي السرية. إلى أخر ونسي سعادته أن واجب الجمعية الكشف عن المخالفات وعن الأذى الذي يقع على الإنسان، كان حريا به أن يغضب من نفسه وإدارته على وقوع تلك المخالفات وأن يتعاون مع الجمعية لكشف المزيد منها وإيصالها للمسؤولين، الجمعية جهة ضغط وإصلاح لا جهة "طبطبة" ومماألأة. وإنه لشيء مخجل أن يغضب المسؤول من النقد الهادف وكشف العيوب، ألف تحية لأعضاء جمعية حقوق الإنسان الذين يؤدون أشرف عمل تطوعي لوجه الله ثم الوطن.

المصدر: جريدة عكاظ (السبت ٢٢/٠٤/١٤٣٠هـ) ١٨/ أبريل/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٦٢
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090418/Con20090418271428.htm?kw

حوار أكثر سمية .!

عبده خال

ما يدور من أحداث داخل الدور الإيوائية المغلقة (مثل دور الملاحظة والأيتام والتأهيل الشامل للمعوقين في جميع المدن المتواجدة بها مثل هذه الدور) تعد أحداثا مستورة لم يتم الكشف عنها، ومن خلف أسوار هذه الدور تتقافز بعض الحكايات الغريبة العجيبة التي لم تلتفت إليها الصحافة بالصورة المكثفة كي تتم مراجعة وتقويم السلبيات الحادثة في تلك الأماكن وحينما قامت جمعية حقوق الإنسان بزيارة مثل هذه الدور وتقديم تقرير عن السلبيات التي تمارس على هذه الفئات اشتاط مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة ووصف التقرير بأنه تقرير مسموم ومليء بالافتراءات، وهي لغة قديمة كانت تستخدم ضد الصحافة حينما تقوم بالكشف عما يدور خلف الجدران المغلقة أما وبعد أن غدا لدينا هيئة وجمعية لحقوق الإنسان فمن غير المنطقي أن توصف تقاريرهما بأنها مسمومة فهي لم تأت من بلد آخر لتفتش علينا بل هما (هيئة وجمعية) تشكل أعضاؤها من أبناء هذا البلد وهدفهم نصرة المظلمين في أي موقع يقع ظلما على المواطن سواء كان ذلك الظلم من وزارة أو من جهة خاصة .

وإذا كان غضب مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة من تقرير جمعية حقوق الإنسان وصل حدا يصف به التقرير بأنه مسموم وبه من الافتراءات الشيء الكثير فإن اللقاء الذي أجراه الزميل عدنان شبراوي معه ونشر في هذه الجريدة حمل (سميات) تفوق ما جاء في تقرير الجمعية، فهاهو المدير العام للشؤون الاجتماعية يعترف :

أن إداراته اكتشفت وجود معوقين متوفين تصرف إعاناتهم في بعض الجمعيات الخيرية، وذلك مع تحديث بيانات أعداد المعوقين في المنطقة كما تم اكتشاف حالات إعاقة، تتسلم مبالغ إعانة أقل من المبلغ المقرر لها .

وقال إن الشؤون الاجتماعية وضعت يدها على اشتراطات بعض الجمعيات الخيرية العاملة في مكة، بأن يكون طالب المساعدة «غير حليق»، ولا يملك لاقطا فضائيا (رسيفر)، وأن يحفظ جزءا من القرآن الكريم، وأن يكون مواظبا على صلاة الجماعة في المسجد، والتي ستؤكدها شهادة إمام المسجد (وهنا الكارثة حيث تحول الدين إلى شكل اجتماعي بينما أساس الدين في الصدقة أن في كل كبد رطبه أجر) .

وأكد في حواره على الزحام الذي تعانيه دور الملاحظة والأيتام والتأهيل الشامل للمعوقين، كاشفا عن مشاكل أخلاقية وجنائية، تورط فيها بعض من الأيتام داخل الدور.

واعترف بضرورة إتاحة فرصة الابتعاث لإكمال الدراسات في تخصصات يحتاجها سوق العمل، وتوظيف أعداد كبيرة من الأيتام، كونهم يعانون من مشاكل في حياتهم العملية، بسبب البطالة، أو الفراغ، أو الدراسة، كما أن بعضهم يعاني من مشاكل في حياته الزوجية، بسبب الاتكالية التي تقوم تربية بعضهم عليها، أو المحاكاة التي يتأثرون بها وأن هناك أفرادا من الأيتام يعانون من انحرافات أخلاقية وجنائية كالسرقة وتعاطي المخدرات وهي أمور تدركها الشؤون الاجتماعية وتعمل على حلها كما يقول (سعادة المدير العام).

ومن الأمور التي ذكرها أيضا في اللقاء تضييق الشروط على المحتاجين من قبل الجمعيات الخيرية، وأعترف أن لدى الوزارة الآن، ١٣٠ ألف معوق، منهم ١١ ألفا في جدة، وتنتظر الوزارة الانتهاء من مركز المعوقين الحالي في جدة، الذي سيستوعب ١٠٠٠ حالة (يعني سيبقى عشرة آلاف حالة مرمية في الشارع) وهو اعتراف (من المدير العام) بأن الطاقة الاستيعابية في مركز التأهيل الشامل للمعوقين منخفضة.

كل هذه الاعترافات وردت على لسان المدير العام للشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة وهي أقل بكثير من تقرير جمعية حقوق الإنسان التي وصف تقريرها بأنه تقرير مسموم ويحمل افتراءات كثيرة،فكيف لو أن التقرير وقف على كل هذه النقاط فبأي صفة يمكن للمدير العام أن يصف تقرير جمعية حقوق الإنسان .!!

المصدر: جريدة عكاظ (السبت ١٤٣٠/٠٤/٢٢هـ) ١٨/ أبريل/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٦٢
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090418/Con20090418271431.htm?kw

حقوق الإنسان في الإسلام

حمود البدر

كثير هم الذين أشادوا بإنجازات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تقريرها السنوي هذا العام، والواقع أن المسألة نسبية، أي أن هذه الإنجازات التي احتواها التقرير كانت مفرحة وسارة من جانب، ومزعجة ومروعة من جانب آخر. وسبب الانزعاج نابع من وجود مثل هذه الممارسات التي تحدث من أفراد مسلمين ويعيشون في مجتمع مسلم في بلاد هي منبع الإسلام، بمعنى أنه من المفترض أن نكون قدوة في تعاملنا مع بعضنا البعض ومن هم ضيوف لنا من الشعوب الأخرى، بل إننا أحيانا ندعي الكمال في حين أن ما رأيناه في هذا التقرير من مخالفات ضد الوافدين، بل ضد بعضنا البعض يدعو إلى الحسرة.أما من حيث تعاملنا مع الوافدين فقد أبرز التقرير سلبيات عديدة مارسناها ضد هؤلاء الذين جاؤوا إلينا بسبب حاجتهم إلى تمويل معايش لعائلاتهم التي تغربوا عنها بالسنوات من أجل تمويل عيشة متواضعة لأفراد تلك العائلات.فهناك من يمارس الضغط عليهم وتكليف البعض ما لا يطيقون، وهناك من يؤخر مستحقاتهم بالشهر والشهرين وأكثر من ذلك وما علم من يفعل ذلك أن هذا الفعل يعد منافيا لقواعد شريعتنا الغراء. وما يعلم هؤلاء أنهم يأثمون بما يحدثه تصرفهم هذا لدى الضيوف العاملين في المنازل والشركات من آثار نفسية، ومعاناة جسمية لمن جاؤوا ليكونوا عائلين لأمهاتهم وآبائهم وأزواجهم وأبنائهم، فكل هؤلاء يسعدون إن تعاملنا مع موفدهم الموجود لدينا بالعدل والإحسان، أو يتألمون عندما يقوم البعض منا باستغلال عمالته استغلالا سيئا.أعرف -مثلا- عائلة يقوم ربها بتسليم من يخدمون لديه في ليلة نهاية الشهر القمري مع أن العقد كان بالشهر الشمسي ويعطيهم هدايا عند الإنجاز الجيد وفي مناسبات الأعياد.كما أعرف أشخاصا آخرين يحجزون أموالا من حقوق عمالتهم تساوي ما قد يحتاج إليه فيما لو رأى ترحيل الواحد منهم، ومع ذلك لا يصرف مرتباتهم إلا بعد مرور أسبوعين أو أكثر من الشهر التالي لاستحقاق المبلغ المحبوس، فأين نحن من حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم: «أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه»، وهذا واضح في مدى الإثم الذي يتحمله من لا يفي بذلك.فالإسلام دين متكامل، فيه العبادات والمعاملات متكاملتان بحيث لا تكفي العبادات وحدها لبراءة الذمة. وهنا علينا أن نتذكر قول المصطفى صلى الله عليه وسلم الذي معناه: أتدرون من المفلس؟ قالوا المفلس من لادرهم له ولا متاع. فقال: «المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار»، فلنتمعن محتوى هذا الحديث الشامل لكي نواجه ربنا بذنوب أقل.فأين نحن من هذا الوعيد الذي قد لا تكفي العبادات للوقاية منه؟ حقيق بنا أن نبرئ ذممنا من حقوق الآخرين المالية والنفسية والعضوية والاقتصادية.لقد أخذني الاستطراد فيما حواه التقرير من إنجازات حول السلبيات التي تواجهها العمالة الأجنبية فنسيت أن أشيد بجهود الإخوة والأخوات في هذه الجمعية الوليدة نسبيا وما أنجزته، وما يتوقع إنجازه مستقبلا في ضوء إنجازات الأعوام القليلة في عمر هذه الجمعية النشطة التي أسهمت في إبراء الذمم لمن يرغبون ذلك من مخالفي شريعتهم الغراء، كما أسهمت هذه الجمعية النشطة في تحسين صورة هذا البلد بين شعوب العالم وخاصة من تصلهم معلومات عن إنجازاتها الخيرة، مع إفحام من يتصيدون الأخطاء.أرجو الله ألا يتراخى الإخوة عن نشاطهم الذي أفرحونا بمنجزاته، وأن يبدعوا في أداء العمل في ضوء مبادئ الإسلام حتى نستطيع أن نجعل ديننا مثلا أعلى في التعامل الإنساني، مما يلجم أفواه الحاقدين على الإسلام والمسلمين.وللعلم فإن كثيرا من حقوق الإنسان (بل كلها) تحويها شريعتنا، ولو أخلصنا النية واتقينا الله لحمينا أجسامنا من النار، وسمعتنا من أن تنتهك.وبما أنني لم أطلع على أنشطة الجمعية الوطنيةلحقوق الإنسان فإنني سأترك ذلك إلى أن يتاح لي ذلك حتى لا أظلم أو أظلم. مع أن انطباعي عن الجمعية انطباع متفائل بشكل كبير، مما أعرفه عن العاملين بها من إخلاص وشفافية. وفق الله الجميع لما يحب ويرضى.

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد ١٤٣٠/٠٤/٢٣هـ) ١٩/ أبريل/٢٠٠٩ العدد : ٢٨٦٣
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090419/Con20090419271610.htm?kw